جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية – الإيرانية(1980-1988)

رسالة تقدم بها الطالب
داود سالم لازم النوفلي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في
التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف
الأستاذ الدكتور
رحيم عبد الحسين عباس

1445هـ 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجرات : الآية ﴿10﴾

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذهِ الرسالة الموسومة بـ (**موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)**) التي تقدم بها الطالب (**داود سالم لازم**) قد جرتْ تحت إشرافي في قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير/ آداب في التاريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع :

المشرف

أ. د رحيم عبد الحسين عباس

التاريخ : ٥ / ١٠/ ٢٠٢٣

وبناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذهِ الرسالة للمناقشة

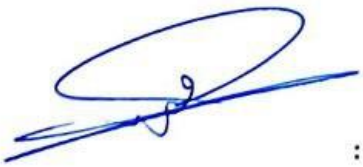

التوقيع :

رئيس قسم التاريخ

أ. د محمد مهدي علي الشبري

التاريخ : ٥ / ١٠ /٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة : (**موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨**) المقدمة من الطالب **(داود سالم لازم)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونعتقد بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير( )

التوقيع

الاسم : أ. د حسين جبار شكر

رئيساً

التاريخ ١٣/١٢/٢٠٢٣

التوقيع

الاسم : أ. د عادل مدلول علي

عضواً

التاريخ ١٣/١٢/٢٠٢٣

التوقيع

الاسم : أ. م . د سلام فاضل حسون

عضواً

التاريخ ١٣/١٢/٢٠٢٣

التوقيع

الاسم : أ . د رحيم عبد الحسين عباس

عضواً ومشرفاً

التاريخ ١٣/١٢/٢٠٢٣

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء في جلسته ( )

بتاريخ / / ٢٠٢٣ على قرار لجنة المناقشة

التوقيع

الاسم : أ . د صباح واجد علي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء

التاريخ ١٣/١٢/٢٠٢٣

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأني قرأت الرسالة المعنونة (موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨) التي تقدم بها الطالب (داود سالم لازم) إلى قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

أ.م. سلياء صالح محسن

٢٠٢٣/١٠/٢٠

الاهداء

إلى ..... وطني الحبيب ..... العراق

إلى الذين طالما تمنيت أن يكونا معي ويشاركاني نجاحي

(لروح أمي وأبي)

إلى..... فلذات كبدي ..... أبنائي الاعزاء

إلى ..... رفيقة دربي ..... زوجتي الغالية

إلى ..... من اشد بهم أزري ..... أخوتي

إلى ..... اقربائي وأصدقائي وزملائي..... إلى كل من ساندني في مشواري

إلى ..... من خفف عليّ أعباء الدراسة..... أستاذي الفاضل

الدكتور (رحيم عبد الحسين عباس)

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

بعد ان انعم الله عليّ بإكمال الدراسة يحتم عليّ واجب الوفاء أن اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور رحيم عبد الحسين عباس لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة وللجهود العلمية التي بذلها خلال مدة إعداد الدراسة ومتابعته الدؤوبة فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية التربية للعلوم الانسانية ورئاسة قسم التاريخ.

ومن باب الاعتراف بالفضل لابد من شكر جميع أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية على ما قدموه من عون وتوجيه طيلة مدة دراستي للماجستير، وهم ك من (الدكتور علي حمزة الحسناوي، والدكتور عدي محسن الهاشمي، والدكتور حيدر طالب الهاشمي، والدكتور علي طاهر الحلي، والدكتور عدي حاتم المفرجي، والدكتور حيدر صبري شاكر الخيقاني، والدكتور حسين جبار البياتي، والدكتور سلام فاضل حسون المسعودي، والدكتور كاظم حسن الاسدي، والدكتور فلاح حسن المرشدي، والدكتورة زينب كاظم).

وعرفاناً بالجميل أتقدم بوافر الشكر والامتنان للمؤسسات والمراكز العلمية والقائمين فيها التي زودتني بالمصادر والمراجع وأخص بالذكر المكتبة المركزية في جامعة بغداد، ومكتبة كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، وكلية الآداب جامعة بغداد، والمكتبة المركزية في جامعة طهران، وكذلك اتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من مد يد العون لي في الحصول على المصادر، أخص بالذكر عباس زاير حمود البخاتي، والدكتور صفاء محمد عبد ساجت، والأستاذ مالك لفتة المعالي مديرية تربية المثنى، وطالبة الدكتوراه في جامعة بابل مريم محمود شاكر، والأخ مالك حمزة الغزالي، والأخوة كل من حسن عدنان ومحمد علي وواثق موفق كامل.

وفي الختام أقدم شكري وامتناني إلى الأخ حسن علي مزعل الذي حفزني على اكمال دراستي والشكر موصول إلى كادر مكتبة المعلم.

قائمة الرموز والمختصرات

ت	المختصر	التسمية الصريحة للمختصر	ترجمة المختصر الانكليزي
1	د. ك. و.	دار الكتب والوثائق الوطنية	
2	F.C.O.	FOREIGN & COMMONWEALTH OFFICE	وثائق وزارة الخارجية البريطانية
3	مج.	مجلد	
4	P.	Page	صفحة
5	د . ت	دون تاريخ	
6	د . م	دون مكان طبع	
7	ص	صفحة	
8	ط.	طبعة	
9	د . ط	دون طبعة	
10	OP . Cit .	Opera citato	المصدر السابق
11	منبع قبلي	المصدر السابق	
12	همان منبع	المصدر نفسه	
13	اقتباس شده از	مقتبس من	
14	شماره	عدد	
15	هـ.ش	هجري شمسي	

قائمة المحتويـات

العنوان	رقم الصفحة
الآية قرآنية	أ
إقرار المشرف	ب
إقرار الخبير اللغوي	ث
الإهداء	ح
الشكر والعرفان	خ
قائمة الرموز والمختصرات	د
المقدمة	4-1
الفصل الاول: الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988	39-5
المبحث الاول: لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية – الإيرانية1921-1980	21-6
أولاً: العلاقات العراقية – الإيرانية1921- 1968	10-6
ثانياً: العلاقات العراقية- الإيرانية 1968-1980	21-10
المبحث الثاني: الحرب العراقية – الإيرانية1980 -1988	39-22
اولاً: اندلاع الحرب	23-22
ثانياً: حجم امكانية طرفي النزاع	25-23
ثالثاً: ميادين العمليات الحربية	26-25
رابعاً: مراحل الحرب	39-26
المرحلة الاولى: الهجمات العراقية على الاراضي الإيرانية(22 ايلول 1980 – 3 كانون الثاني 1981	28-26
المرحلة الثانية: انتقال المبادرة للقوات الإيرانية وتحول العراق للدفاع (4 كانون الثاني 1981 – 20 حزيران 1982)	31-28
المرحلة الثالثة : الهجمات الإيرانية على الاراضي العراقية (21 حزيران 1982-17 نيسان 1988)	37-31
المرحلة الرابعة: معارك التحرير ونهاية الحرب (17 نيسان – 8 آب 1988)	39-38
الفصل الثاني: موقف الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية – الإيرانية1980-1988	85-40
المبحث الاول: علاقات الإمارات العربية المتحدة مع طرفي النزاع	56-41

اولاً: العلاقات الإماراتية – الإيرانية1971–1980	52–41
ثانياً : العلاقات الإمارتية – العراقية 1971–1980	56–52
المبحث الثاني: موقف الإمارات العربية المتحدة من مجريات الحرب العراقية – الإيرانية1980 –1988	73–57
المبحث الثالث: موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988	85–74
اولاً: دور الإمارات العربية المتحدة في مبادرات السلام	80–74
ثانياً: موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية	85–81
الفصل الثالث: موقف قطر من الحرب العراقية – الإيرانية1980–1988	122–86
المبحث الاول: علاقات قطر مع طرفي النزاع 1971– 1980	97–87
اولاً: العلاقات القطرية – الإيرانية1971–1980	94–87
ثانياً: العلاقات القطرية – العراقية 1971–1980	97–94
المبحث الثاني: موقف قطر من مجريات الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988	111–98
المبحث الثالث: موقف قطر من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)	122–112
اولاً: دور قطر في مبادرات السلام	118–112
ثانياً: موقف قطر من المبادرات والوساطات الدولية	122–118
الخاتمة	125–123
الملاحق	136–126
المصادر	162–137
Abstract	i–ii

المقدمة

المقدمة

حظيت منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في السياسة الدولية، نظراً لموقعها الجغرافي وما تملكه من موارد اقتصادية، ومثلت هذه المكانة محوراً من محاور النزاع الدولي الذي يشهده العالم سعياً وراء النفوذ والسيطرة على الموارد الاقتصادية، فقد شهدت المنطقة أزمة كبيرة بالغة الاهمية على الساحة الخليجية والعربية وهي الحرب العراقية – الإيرانية التي دامت ثمان سنوات استنزف الطرفان خلالها طاقات وموارد كبيرة واثرت سلباً على منطقة الخليج العربي، وقد اهتمت كل دول الخليج العربي بمجريات الحرب ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، وتأسيسا على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على (موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية – الإيرانية1980– 1988) تواصلا مع الدراسات السابقة التي تناولت مواقف عربية وخليجية من الحرب، لكنها لم تفرد دراسة خاصة لموقف الإمارات وقطر، الذي تناولنا منه الموقف الرسمي لحكومتي البلدين، ولم نتناول الموقف الشعبي لأنه بحاجة إلى دراسة مستقلة لذلك اقتضى التنويه .

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفاً ثابتاً من الحرب العراقية – الايرانية، فقد ظل موقفها طوال مجريات الحرب متسماً بالحياد وعدم الانحياز لأي طرف من طرفي الحرب، مع السعي الدؤوب لوقفها، أمَّا موقف دولة قطر من الحرب العراقية – الايرانية، فقد اتسم بالتأييد للعراق بشكل حيوي، كما أتضح ان الدبلوماسية القطرية استخدمت اساليب عديدة من أجل ايقاف القتال بين العراق وايران منها جهود الوساطة لحث الاطراف المتحاربة على وقف اطلاق النار واجراء المفاوضات لإنهاء النزاع، لكن السؤال المطروح هنا هو ماهي الأسباب الكامنة وراء اتخاذ كل من الإمارات وقطر لمواقفهما المذكورة ؟ فهل جاءت تلك المواقف بتأثير علاقات كل منهما بطرفي النزاع؟ أم كانت الاسباب والتطورات الأنية للحرب هي التي فرضت اتخاذ تلك المواقف ؟ أو كانت المصالح الاقتصادية والامنية هي العامل الحاسم في هذا المجال ؟ أو كان للعامل القومي والطائفي الدور الاكثر تأثيرا في تلك المواقف. كل هذه التساؤلات سنحاول بحثها والاجابة عليها في طيات هذه الدراسة .

فرضت طبيعة الموضوع تقسيمه على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاء الفصل الاول منها بعنوان (الحرب العراقية – الإيرانية1980 –1988) ويكون على مبحثين، خصص المبحث الاول لدراسة العلاقات العراقية – الإيرانية1921–1980) للوقوف على ابرز الاحداث والتداعيات التي ادت إلى نشوب

الحرب العراقية – الإيرانية، فيما تناول المبحث الثاني اندلاع الحرب بين العراق وايران، وقد تم التطرق فيه إلى امكانية الطرفين العسكرية والطوبوغرافية وميادين القتال ومراحل الحرب.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان ((موقف الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988)) اشتمل على ثلاثة مباحث سلط الضوء في المبحث الاول على(علاقات الإمارات العربية المتحدة مع طرفي النزاع 1971– 1980)، وعالج سياسة دولة الإمارات مع ايران، تلك السياسة التي تسودها علاقات متشابكة حيث الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث، والتي ظلت تطغى على طابع تلك العلاقات، ثم قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979والموقف الإماراتي منها كذلك تطور العلاقات السياسية الإماراتية في عهد الجمهورية الاسلامية في ايران، كما تم تناول العلاقات الإماراتية – العراقية بوصف العراق من البلدان المهمة الذي تقع على رأس الخليج، وقد لعبا دوراً كبيراً في الاحداث التي مرت بها منطقة الخليج وموقفه الرافض للاحتلال الايراني للجزر العربية كذلك موقف العراق من التحالفات والتكتلات العربية والاقليمية في منطقة الخليج العربي.

اما المبحث الثاني الذي حمل عنوان (موقف الإمارات العربية المتحدة من مجريات الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988)، سلطنا فيه الضوء على الموقف الإماراتي من الحرب وأوضحا فيه طبيعة هذا الموقف المحايد مع اسباب ذلك الحياد المعلن.

وجاء المبحث الثالث الذي حمل عنوان (موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية –الإيرانية1980–1988) لبحث الدور الإماراتي في مبادرات السلام التي شاركت دولة الإمارات فيها وموقفها من المبادرات التي كانت داعمة لها ولم تشارك فيها.

تطرق الفصل الثالث إلى (موقف قطر من الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988) وقد وزع على ثلاثة مباحث حمل المبحث الاول عنوان (علاقات قطر مع طرفي النزاع 1971–1980) فقد تطرق إلى استقلال قطر وعلاقتها الخارجية مع العراق وايران، فبعد حصول قطر على الاستقلال عام 1971 قامت حكومتي العراق وايران بإعلان اعترافهما بدولة قطر وفتحت سفارتيهما في العاصمة القطرية الدوحة سعي كل منهما إلى تقوية العلاقات مع قطر على المستويات كافة ، اما المبحث الثاني فقد كرس لبحث (موقف قطر من مجريات الحرب العراقية الإيرانية1980 –1988)، الذي اتسم بالحيطة والحذر في البداية والتأييد الخفي للعراق اما المبحث الثالث فسلط الضوء على (موقف قطر من مبادرات السلام الدولية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية1980 –1988)، إذ وظفت قطر الدبلوماسية بأساليب من أجل ايقاف الحرب بين

البلدين سواء كانت من خلال الجهود الفردية ام من خلال التحرك ضمن مجلس التعاون الخليجي، وضمت الخاتمة أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر وكانت في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية إذ رفدت الدراسة بمعلومات قيمة ونادرة غطت معظم الدراسة، ولم تقل عنها اهمية وثائق الخارجية البريطانية (f. c. o) وهي وثائق غير منشورة اشتملت على معلومات مهمة فضلا عن اعتماد الباحث على وثائق الخارجية العراقية ووثاق وزارة الخارجية الإيرانية ويوميات ووثائق الوحدة العربية وملف العالم العربي الصادر عن الدار العربية للوثائق في بيروت.

أسهمت الدراسات الاكاديمية من رسائل واطاريح عراقية وعربية في اضافة مزيد من المعلومات الهامة التي اغنت الدراسة واهمها : الرسالة المعنونة (العلاقات العراقية الإيرانية1963 – 1975) للباحث راضي دواي طاهر الخزرجي والرسالة المعنونة (الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988) لكاتبها اسلام محمد عبد ربه المغير والاطروحة المعنونة (الموقف الاقليمي والدولي من المشكلات العراقية الإيرانية1968 – 1988) للباحث ايهاب مجيد صالح والرسالة الموسومة (سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية باتجاه منطقة الخليج العربي 1971 – 1991) للباحثة فالحة صالح أحمد صالح والرسالة المعنونة (العلاقات العراقية الخليجية 1958– 1978) للباحث محمد جاسم محمد، فضلا عن رسائل وأطارح أخرى اختلفت اهميتها من فصل إلى آخر بحسب الموضوع المعالج .

كما رفدت الصحف والمجلات العراقية العربية والإيرانية الدراسة بمعلومات قيمة وتكمن اهميتها في مواكبتها للأحداث والتفاعل معها ومنها صحيفتي الثورة والجمهورية العراقيتان والسياسية والقبس الكويتيتان وصحيفة النهار اللبنانية والراية القطرية والاتحاد الظبيانية والحياة اللندنية ومجلة السياسة الدولية القاهرية ومجلة المنار القاهرية وكل العرب الصادرة في باريس وغيرها من الصحف والمجلات التي لا يتسع المقام لذكرها واقتصرنا على ذكر الاهم منها .

شكلت الكتب العربية والمعربة والاجنبية والإيرانية رافداً مهما اسهم في اضافة الكثير من المعلومات القيمة التي اغنت الدراسة اهمها كتاب رعد البيدر المعنون : (الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الايرانية) وكتاب (معارك الجيش العراقي الكبرى من عام 1973 – 2003)، لمؤلفه رعد مجيد الحمداني، وكتاب (العلاقات الإيرانية – الإمارتية 1971 – 1997) للمؤلف صفاء محمد عبد ساجت، وكتاب (دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية 1971 –1981) ، للمؤلف حسين

كامل جابر الشاهر، في حين كانت للمذكرات الشخصية فائدة كبيرة للدراسة لكونها دونت من قبل اشخاص عاصروا الاحداث او كانوا جزءاً منها، ولعل ابرزها مذكرات ضياء الدين المجمعي المعنونة (حروب صدام شاهد عيان لأحداث ثلاثة عقود من تاريخ العراق الحديث 1970 –2003).

كما استقت الدراسة معلومات كثيرة من البحوث والمقالات المنشورة ، وكان أهمها البحث المعنون (العلاقات الامارتية – الإيرانية1971 –1979) للباحثة صبا حسين مولى، والبحث الموسوم (مراحل تطور العلاقات القطرية –الايرانية) للباحث مفتاح حسوني الجمل، والبحث المعنون (سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق إبان الحرب العراقية –الإيرانية1980 –1988 ، قطر والبحرين نموذجا) للباحث وليد عمر خلف فضلا عن ذلك اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المتنوعة تفاوتت في نسبب استخدامها وفقا لطبيعة الموضوع.

واجهت الباحث بعض الصعوبات التي رافقت الدراسة منها تحيز بعض الكتاب والباحثين في كتاباتهم وهم يعبرون عن وجهات نظرهم المنسجمة مع انتمائهم القومي والمذهبي ،الأمر الذي ضاف عبئاً جديدا تمثل بظروف التدقيق في المعلومات التي ترد في الدراسة كما أن الباحث واجه صعوبات أخرى تتعلق في ايجاد المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة، والسبب يعود إلى إتلاف أو حرق المصادر بعد عام 2003، كما واجهت الباحث صعوبات أخرى تمثلت في عدم تمكنه من السفر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر لظروف خاصة.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في اكمال هذه الدراسة التي هي بلا شك نتاج بشري قابل للخطأ والصواب، وهذا الجهد المتواضع الذي اضعه بين يدي أساتذتي رئيس واعضاء لجنة المناقشة، لأستمع إلى ملاحظاتهم القيمة التي ستزيد الدراسة رصانة وعمقاً وتأخذ بيد الباحث لتجاوز ما قد فاته سهواً وقصوراً، شاكراً لهم جهودهم في قراءتها وتقويمها .

ومن الله التوفيق

الباحث

الفصل الاول

الحرب العراقية الإيرانية1980-1988

المبحث الاول: **لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية – الإيرانية**

(1921 -1980)

اولاً: **العلاقات العراقية – الايرانية** 1921 – 1968

ثانياً: **العلاقات العراقية – الايرانية** 1968-1980

المبحث الثاني: **الحرب العراقية – الإيرانية**(1980- 1988)

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية – الإيرانية(1921 -1980)

اولا : العلاقات العراقية – الإيرانية (1921–1968)

اتسمت العلاقات بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في بلاد فارس بالتوتر وعدم الاستقرار، وبعد سلسلة من الحروب بينهما ، تم عقد معاهدات عدة تضمنت ترسيم الحدود بين الدولتين وقد اسهمت تلك المعاهدات في تخفيف حدة التوتر بين الطرفين، وبعد تأسيس المملكة العراقية في الثالث والعشرين من اب 1921[1]، لم تعترف الدولة الفارسية بها في بداية تشكيلها، ويعود ذلك لأسباب عدة ، منها قانون الجنسية الذي اصدره العراق في عام 1924 الذي ضمن الجنسية العراقية لمواطني الدولة العثمانية، إذ لم يمنح الجنسية لمائتي الف مواطن ممن يحملون الجنسية الفارسية وأغلبهم من الشيعة العرب الذين طلبوا الحماية من السلطات الفارسية اثناء الحرب العالمية الاولى بعد هروبهم من الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، فضلاً عن زيادة حدة التوتر على طول الحدود بين البلدين[2].

زادت حدة الخلافات بين الطرفين عندما قامت بلاد فارس بضم الاحواز (عربستان) بالقوة في الخامس والعشرين من نيسان 1925، اضاف احتلال الاحواز مساحة (324) كم^2، إلى مساحة الدولة الفارسية وأزاح حاجزا كان يفصل بين الحدود العراقية والفارسية مؤلف من خمس مدن احوازية هي (البسيتين، الحويزة، الخفاجية (سوسنكرد)، عبدان، المحمرة (خرمشهر)، شكلت مناطق حدودية جديدة مع جنوب العراق[3].

سافر إلى طهران في العشرين من نيسان 1929 وفد عراقي برئاسة رئيس الديوان الملكي رستم حيدر[4]، حاملاً رسالة خطية من الملك فيصل الاول[5]، إلى شاه ايران رضا

---

[1] اروى محمد موسى الصرايرة، موقف الاردن من الحرب العراقية الإيرانية1980– 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ،2004 ص21.

[2] فاضل رسول، العراق – ايران اسباب وابعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، د . م ، 1992، ص20.

[3] رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم من الاقليات القومية، ط2، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص57.

[4] رستم حيدر: ولد عام 1889 في مدينة بعلبك وهو سياسي عراقي من اصل لبناني شغل مناصب وزارية في العهد الملكي في العراق منها رئيس الديوان، وهو شخصية فذة لعبت دوراً بارزاً في تاريخ سوريا والعراق توفي متأثراً بجراحه في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1940 بعد أصابته بأطلاق نار تعرض له في مكتبه في وزارة المالية. ينظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1997، ص ص8–13.

[5] فيصل الاول: ولد عام 1885 وهو ابن الشريف الحسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في اسطنبول وانتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، كان ملكا على سوريا، وبعد سقوط حكمه في سوريا عينه الانكليز ملكا على العراق عام=

بهلوي[1] تناولت العلاقات بين البلدين، وفي الخامس والعشرين من نيسان 1929 اعترفت الحكومة الفارسية بالمملكة الفتية واقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين[2]، غير ان حكومة بلاد فارس لم تعترف بشرعية الحدود بينها وبين المملكة العراقية، تلك الحدود التي تم الاتفاق عليها ضمن معاهدة ارضروم الثانية 1847 وبروتوكول الاستانة عام 1913 كذلك محاضر لجنة الحدود العثمانية الفارسية (1914–1918) وذلك بحجة تعرضها لضغوط خارجية قبيل الحرب العالمية الاولى(1914–1918)هي التي جعلتها توقع تلك المحاضر[3].

هددت الدولة الفارسية العراق بأنها سوف تقوم بتغيير الحدود أمام ميناء عبادان، وقد اعدت الترتيبات اللازمة لتنفيذ تهديدها، إذ صعدت الاعتداءات على طول الحدود في شط العرب[4]، للحصول على مكاسب حدودية، وبعد رفض العراق ذلك بوصف الحدود القائمة بين البلدين هي نتاج معاهدات سابقة لا يمكن للدولة الفارسية انكارها، مما اضطر الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على العراق في ذلك الوقت التوضيح للحكومة الفارسية باستحالة اعطائها وعد بتغيير الحدود[5].

بقيت مشكلة الحدود في شط العرب ومشكلة الملّاحة من دون حل، دفعت تلك الظروف الملك فيصل الاول إلى زيارة طهران في نيسان 1932، وطالبت طهران من الوفد العراقي الزائر بجعل الوسط (خط التالوك)[6] في مياه شط العرب هو الحد الفاصل بين الدولتين، مقابل التصويت لقبول العراق عضو

=1921، استمر في الحكم حتى وفاته عام 1933. ينظر: سيار كوكب الجميل، الملك فيصل الاول 1883–1933، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2021، ص ص41–42.

[1] رضا خان بهلوي : ولد في الخامس عشر من آذار1878، عرف بأنه رجل عسكري لامع ، قام بانقلاب عسكري عام 1921 على أحمد شاه آخر حكام الاسرة القاجارية ، وفي عام 1925 توج نفسه شاها على ايران لينتهي عهد الاسرة القاجارية ويبدا عهد الاسرة البهلوية ، بقي في الحكم إلى أن أحتل الحلفاء ايران عام 1941 وأرغموه على التنازل عن العرش لإبنه محمد رضا خان ، مات رضا خان في منفاه في جوهانسبورغ في جنوب افريقيا عام 1944، ينظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج4، روّاد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1995، ص140.

[2] فيصل شاهر العرس، الحرب العراقية الإيرانية يوميات – وقائع – احداث، ج1، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، 1985، ص ص26–28.

[3] فهمي هويدي، العرب وايران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص60.

[4] اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015، ص5.

[5] فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، 1975، ص20.

[6] خط التالوك: هو وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب من النقطة التي تبدا فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر: ينظر سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوادث، الدار الاهلية، الاردن، 1996، ص175.

في عصبة الامم[1]، رفض الملك فيصل الاول التنازل عن جزء من شط العرب الامر الذي جعل الحكومة الفارسية تتخذ موقفا عدائيا على الحدود العراقية [2].

وفي عام 1933 قامت الدولة الفارسية بمنع الأدلاء العراقيين من قيادة السفن الإيرانية في شط العرب، كما شيدت ستة مخافر حدودية على الاراضي العراقية للمدة (1931 – 1934) وهذه المخافر هي (جيفا مرخ، البجيلية، الشرس، العلوة، سفرية، كاني سخت) وبعد سلسلة من الاحتجاجات تم رفع المخفرين الاول والثاني[3].

جددت الحكومة الفارسية مطالبها في شط العرب ، مع رفض العراق المستمر لتلك المطالب، لذا قدَم العراق شكوى في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1934 إلى عصبة الأمم التي لم تتخذ أي اجراء لحل الخلاف بين البلدين وأوصت بحل النزاع العراقي الفارسي عن طريق المفاوضات المباشرة [4]، إذ استطاع البلدان التوصل في تموز 1937 إلى معاهدة جديدة لترسيم الحدود تم التوقيع عليها في العاصمة الإيرانية طهران حصلت ايران بموجبها على (7 كم) من شط العرب امام عبدان[5].

اتفق العراق وتركيا في الرابع والعشرين من شباط 1955 على تأسيس جبهة أمن بين البلدين وقد انضمت اليهما بريطانيا طرفا ثالثا في الخامس من نيسان من العام نفسه وأصبح الاتفاق يعرف (بميثاق بغداد)، وقد انضمت إليه ايران وباكستان، وبذلك اصبح الحلف يضم خمسة اعضاء، ولكن لم تمض ثلاث سنوات على تشكيل الحلف حتى ساءت العلاقات بين العراق وايران عام 1958 بعد قيام انقلاب الرابع عشر من تموز، وبعد مرور عام على الانقلاب اعلن الشاه محمد رضا بهلوي[6]، رفضه لاتفاقية عام 1937[7].

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية، بغداد، 1983، ص ص 331 – 333.

[2] جابر ابراهيم الراوي، مشكلة الحدود العراقية– الإيرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، د. م،1989، ص52.

[3] فيصل شاهر العرس، المصدر السابق، ص ص 28 – 29.

[4] اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص20.

[5] معاهدة 1937: عقدت في الرابع من تموز 1937 بين العراق وايران والتي وافق بموجبها الطرفان على تطبيق بروتكول الاستانة، ومحاضر جلسات تحديد الحدود لسنة 1914، وبموجب هذه المعاهدة تنازل العراق عن سبع كيلو مترات من شط العرب امام عبادان. ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية – الفارسية 1847– 1918، دار الحرية، بغداد، 1981، ص ص12–13؛ فيصل شرهان العرس، المصدر السابق، ص20.

[6] محمد رضا بهلوي: ولد في 26 تشرين الاول 1919، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس طهران وارسله والده في الثالثة عشر من عمره إلى سويسرا لإكمال دراسته، التحق بالكلية الحربية بطهران وتخرج منها عام 1938 برتبة ملازم ثان، توج شاه على ايران عام 1941، واستمر في منصبه لغاية عام 1979، توفي بالقاهرة عام 1980. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ،1983، ص 57 ؛ حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي، مج 4، د. م، 2001، ص133.

[7] رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية – الايرانية، دار دجلة، عمان، 2004، ص13.

انحسرت مطالبة ايران بالتفاوض على شط العرب، بينما طالبت الحكومة العراقية بإيجاد حل لباقي المشاكل الحدودية ومشاكل المياه والأنهار الحدودية، مما زاد في تأزم العلاقات وخفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، حيث حصلت مناوشات بين الجانبين قرب المخافر الحدودية كما قامت الطائرات الإيرانية باختراق الاجواء العراقية، وعلى أثر تلك الاعتداءات، وجهت الحكومة العراقية مذكرات تحريرية إلى الحكومة الايرانية، انتهت الازمة في منتصف كانون الثاني 1960، واعيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء[1].

أطاح البعثيون بالتعاون مع عبد السلام محمد عارف[2] بحكومة عبد الكريم قاسم[3] في الثامن من شباط 1963، وأعلنت ايران اعترافها بالحكومة الجديدة التي شكلها الانقلابيون في الحادي عشر من شباط 1963، واستقبلت الحكومة العراقية القائم بأعمال الحكومة الإيرانية في بغداد يوم الخامس والعشرين من شبـاط من العام نفسه، وبحثت معه سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، كما نظمت الحكومة العراقية زيارات لوفـــود صناعية وزراعية إلى طهران للاطلاع على التجارب الإيرانية في تلك الميادين[4].

---

[1] رعد البيدر، المصدر السابق، ص67.

[2] عبد السلام عارف: ولد في الحادي والعشرين من آذار1921، في منطقة الكرخ في بغداد التي أكمل في مدارسها الدراسة الابتدائية والثانوية، دخل الكلية العسكرية عام 1938، وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ، اشترك في حركة مايس ضد الاحتلال البريطاني عام 1941، وهو من مجموعة الضباط الاحرار الذين اطاحوا بالنظام الملكي في العراق عام 1958، عرفَ بميوله القومية وولائه لجمال عبد الناصر ومعارضتهُ لسياسة عبد الكريم قاسم الوطنية، حاول آخر ايامه الانضمام للمشروع الوحدوي بين العراق وسوريا ومصر إلا أنه توفي في تحطم طائرة مروحية في نيسان 1966؛ ينظر: ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز بالعراق، د. ط ، بغداد، 1979، ص375.

[3] عبد الكريم قاسم: ولد في محلة المهدية في جانب الرصافة ببغداد في 21 تشرين الثاني 1914، في السنة السابعة من عمره انتقل مع عائلته إلى مدينة الصويرة التي دخل فيها المدرسة الابتدائية عام 1921، وفي عام 1926 عادت عائلته إلى بغداد فأكمل عبد الكريم الدراسة الابتدائية والاعدادية في مدارسها، وفي عام 1931 عين معلماً في قضاء الشامية التابع للواء الديوانية، في عام 1932 التحق بالكلية العسكرية تخرج منها برتبة ملازم ثان عام 1934، اشترك عبد الكريم قاسم بحركات الفرات الاوسط عام 1935، وفي عام 1940 دخل كلية الاركان فتخرج منها بدرجة ممتاز، كما اشترك بحرب فلسطين عام 1948، وفي عام 1958 قاد اللواء التاسع عشر الذي شارك في الاطاحة بالنظام الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز من العام نفسه، أعدم بعد الاطاحة بحكومته في الثامن من شباط 1963؛ ينظر: ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، المصدر السابق، ص375.

[4] رعد البيدر، المصدر السابق، ص 68.

كررت ايران تجاوزاتها على الحدود العراقية، ولم يفلح العراق بإيقاف التجاوزات من خلال هيأة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ما بين عامي (1960 – 1966)، وعلى الرغم من الزيارات المتبادلة من قبل كبار المسؤولين في البلدين للسنوات (1965 – 1968)، الا ان الجهود لم تكلل بعقد اتفاقية بين الجانبين لمعالجة الخلافات الحدودية والقضايا الاقليمية [1].

ثانياً: العلاقات العراقية – الإيرانية(1968–1980)

تولى حـزب البعث المحظور[2] مقاليد السلطة فـي العراق بعد انقلاب نفذه في السابع عشر من تموز 1968، بمعونة مجموعة من ضباط القصر[3]، وأكـــــدت السلطة الجديـدة تمسكها بالاتفاقات المعقودة مع ايران في ظل الحكومـــــات السابقة[4]، من جهتها اعترفت ايران بالنظام الجديد في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، وقد أكـــدت الحكومة العراقية رغبتهـا في توسيع العلاقات مع ايران[5].

اتسمت المرحلة الجديدة بمخاوف وقلق الحكومة الإيرانية من النظام العراقي الجديد، بسبب تبنيه الفكر القومي والخطاب الاشتراكي المصاحب لعلاقة ناشئة مع الاتحاد السوفيتي، الامر الذي قد يؤدي إلى ظهور قوة معادية محتملة على ضفاف الخليج [6].

---

[1] S. Mohamed M، Agile Iran and Iraq Disputes Over Sovereignty Shipping gigs of the Tow Countries On Shatt al Arab، Errand Road، Tehran : 1980، P 15.

[2]حزب البعث: اسس في سوريا عام 1947 وكان ابرز المؤسسين ميشيل عفلق، وشبلي العيسمي، بعد عام 1952 تم افتتاح أول مكتب له في بغداد، كان عمله سريا حتى عام 1963 حيث أصبح على رأس السلطة في العراق، تعرض الحزب للانشقاق بين اعضائه، تمكن من العودة مجددا للحكم في العراق في عام 1968 حتى عام 2003 ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص115.

[3]حدث الانقلاب نتيجة لنفوذ قادة الجيش وتغلغلهم في مفاصل الدولة، فضلا عن الانفلات الحاصل في الوضع السياسي وعدم قدرة حكومة عبد الرحمن عارف في السيطرة على الاوضاع السياسية في البلاد، كما كان التعاون بين حزب البعث المحظور وقادة الجيش الكبار الاثر البالغ في سهولة الانقلاب لأن القادة كانت تقع عليهم مسؤولية حماية الرئيس وهم: عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية والمقدم ابراهيم عبد الرحمن الداود قائد الحرس الجمهوري والمقدم سعدون غيدان امر اللواء المدرع العاشر، وحمادي شهاب أمر موقع بغداد. ينظر: ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968 – 1973، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2017، ص ص 41–47.

[4] روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941 – 1973، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حمد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1984، ص436.

[5] نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الإيرانية الامريكية 1953 – 1973، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004، ص431.

[6]جاسم محسن عبيد، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2018، ص25.

اوفدت الحكومة العراقية في كانون الاول 1968 نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع حردان عبد الغفار التكريتي[1]، ووزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي[2]، إلى طهران للوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالمعاهدات الحدودية، وخلال المفاوضات التي دارت بين الجانبين، أكد المسؤولون الايرانيون ضرورة إعادة النظر في جملة من القضايا وأهمها معاهدة عام 1937 في حين تمسك الوفد العراقي ببنود الاتفاقيات المعقودة بين البلدين مؤكداً بأن التفاوض هو السبيل القويم لحل المشاكل خاصة مع دول الجوار[3].

سعت ايران إلى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام 1937، إذ زار بغداد في العاشر من شباط 1969 رئيس اركان الجيش الايراني بهرام اديانا[4]، واجتمع مع الرئيس العراقي احمد حسن البكر[5]، بحضور السفير الايراني في بغداد عزة الله عاملي، كما وصل وفد ايراني برئاسة وكيل وزير خارجية ايران عباس خلعتبري[6] بهدف استمـــــــرار المفاوضات، وبعد جولتين لم يتوصل الطرفان إلى

---

[1]حردان عبد الغفار التكريتي: ولد في تكريت عام 1925، شغل مناصب عدة، منها قائد القوة الجوية من شباط 1963 إلى تشرين الثاني 1963 وعين نائب رئيس الوزراء ووزير للدفاع عام 1965، شغل منصب نائب رئيس الجمهورية في عام 1970، اعفي من جميع مناصبة وعين سفيرا في اسبانيا في تشرين الاول عام 1970، لكنه لم يلتحق بمنصبة الجديد، اغتيل في الكويت في الثلاثين من آذار 1971، ينظر: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ذكريات السياسة العراقية 1967 – 2000، دار الهدى للإعلام والثقافة والفنون، بيروت، 2017، ص ص 57 – 58 .

[2] عبد الكريم عبد الستار الشيخلي: عضو القيادة القطرية لحزب البعث المحظور، من مواليد بغداد 1935، عين وزيرا للخارجية في الثلاثين من تموز 1968، اعفي من منصبه في ايلول 1971، عين ممثلا دائما للعراق في الامم المتحدة، استدعي لبغداد للتشاور، حكم عليه بالسجن (6) سنوات بتهمة التآمر ثم اطلق سراحه في عام 1980، وفي نيسان من العام نفسه قتل بإطلاق النار عليه في منطقة الاعظمية، ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص485 ؛ جواد هاشم المصدر السابق، ص 62.

[3] فلاح شاكر اسود، المصدر السابق، ص33.

[4] بهرام اديانا: هو رئيس اركان الجيش الايراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، ويوصف بأنه اقدم جنرال في الجيش الامبراطوري، عاش في باريس منذ ان نفاه الشاه من ايران، اطلق عليه لقب (نابليون ايران)، تولى زعامة منظمة الاحرار (ازدكان) المعارضة للحكومة الاسلامية في ايران. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص ص8–9.

[5] أحمد حسن البكر: ولد في مدينة تكريت عام 1914، اكمل تعليمه الابتدائي فيها، تخرج من دار المعلمين في بغداد عام 1932 دخل الكلية العسكرية عام 1938، انظم إلى صفوف حزب البعث المحظور عام 1960، عين نائب لرئيس الجمهورية عام 1963، اصبح رئيس للجمهورية العراقية في السابع عشر من تموز 1968 استمر في الحكم إلى ان قدم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة المنحل في العاشر من تموز 1979، توفي في بغداد عام 1982 ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص51 – 52.

[6] عباس علي خلعتبري: سياسي ودبلوماسي ايراني ولد عام 1912، تلقى علومه في جامعة باريس وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، كان اول عمل تولاه في وزارة المالية، ثم التحق بوزارة الخارجية عام 1942 وتدرج في وظائفها وفي عام 1965 اصبح وزيرا للخارجية في حكومة امير عباس هويدا واحتفظ بمنصبه في حكومة حميتد اموزكان، اعتقل خلعتبري في شباط 1979 واعدم في الحادي عشر من نيسان من العام نفسه. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص57.

حل الخلافـات القائمة بين البلدين بسبب تمسك العراق ببنود اتفاقية عام 1937[1]، لذا قرر الوفد الايراني قطع المفاوضات وعاد إلى ايران بأوامـــر من الشـــاه محمد رضا بهلوي تلاه بعد ذلك حملات اعلامية منظمة الهدف منها تشويه صورة العراق وحكامه الجدد، صاحبها افتعال ازمات سياسية متعمدة، إذ قامت ايران بشق الطرق داخل الحدود العراقية معززة بقوات عسكرية ثم استمرت بالمطالبة بترسيم الحدود [2].

أدركت ايران خطورة الوضع اثر محاولة العراق في نيسان 1969 تدقيق السفن المارة في شط العرب[3]، لذا تمثل الرد الايراني حيال اجراءات العراق الداعية إلى تمسك ايران بقواعد المرور في شط العرب، بإعلان نائب وزير الخارجية الإيرانية أمام مجلس الشيوخ في التاسع عشر من نيسان 1969 الغاء معاهدة عام 1937 بسبب تغير الظروف[4]، وفي الوقت نفسه أعلن المسؤول الايراني عن رغبة بلاده واستعدادها للبدء بمفاوضات لعقد اتفاقية جديدة[5]، وطالب الشاه باقتسام مياه شط العرب في الوقت الذي عرض فيه العـــــراق رفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية[6]، ولم تكن الحدود في شط العرب هي الخـــلاف الوحيد بين الطرفين، بل أثار العراق مشكلة كرمنشاه، حيث قـام الجانب الايراني بالاستيلاء على ثلاث قرى عراقية بحجة أنها اراضي ايرانية وهي زين القوس، وبئر علي، و الشكرة [7].

تصاعد التوتر بين العراق وايران حتى وصل إلى حرب غير مباشرة من خـــلال دعم وايواء كل طرف لمعارضي الطرف الآخر، وقد تزامن ذلك مع حرب اعلامية شرسة بين الطرفين ومحاولة زعزعة أمن واستقرار الطرف الآخر بصورة علنية إذ قام الشـــاه بدعم التمرد الكردي في شمال العراق في النصف

---

[1] صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 362، 10 شباط 1969.

[2] نواف وبدان سلمان الجشعمي، العلاقات الخليجية الإيرانية1923 – 1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم ،2008، ص175 .

[3] رحيم عبد الحسين عباس و مالك حمزه مطر، اضواء على العلاقات العراقية الإيرانية1968 – 1980 مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، العدد 4 ، 2019، ص25.

[4] ادعت ايران ان اسباب الغاء المعاهدة يقوم على حجتين الاولى مماطلة العراق وعدم تمسكه ببنود المعاهدة والثانية (نظرية الظروف) وتعتمد على تغير الاصول بتغير الزمان وهي جزء من قواعد القانون الدولي الذي ينص على بطلان المعاهدة إذا تغيرت الظروف جوهريا , أو زالت الظروف التي عقدت من اجلها المعاهدة، ينظر خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص175.

[5] راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية – الإيرانية1963–1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2007، ص87.

[6]خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه ايران خلال الفترة 1971 – 1992، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص278.

[7] عبد الحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1994، ص58.

الثاني من ستينيات القرن العشرين بهدف الضغط على الحكومة العراقية بإعطاء الحكم الذاتي للأكراد، وكان لدعم الشاه دور حاسم في تقوية التمرد الكردي الذي نجح في بعض هجماته على ثكنات الجيش العراقي مما سبب مشكلة داخلية حقيقية للحكومة العراقية، وفي المقابل قام العــراق بدعم معارضي الشاه وتقويتهم في الداخل والخارج، وقدم دعماً كبيرا للحزب الديمقراطي الكردستاني وعدد من الفصائل اليسارية والاسلامية الإيرانية المعارضة لنظام الشاه في ايران[1].

أستمرت المساعدات الإيرانية للكرد حتى توقيع اتفاق الحادي عشر من آذار1970 بين ملا مصطفى البرزاني[2]، والحكومة العراقية. بعدها توقفت تلك المساعدات وأصيبت السياسة الإيرانية بخيبة أمل في توسيع رقعة القتـــال بين الطرفين المتقاتلين في العراق، حيث افضت المحادثات السرية التي قادها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي المنحل صدام حسين[3] إلى بيـــــان إذار1970 الذي تعهدت فيه الحكومة العراقية بالاعتــراف بالحقوق الكردية[4]، وبحلول خريف عام 1971 أعادت الحركة الكردية نشاطها المسلح ضد الجيش العراقي بدعم من ايران، وقد بدأ حينها الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة والحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البرزاني بواسطة شاه ايران محمد رضا بهلوي، إذ سعت

---

[1] سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2010، ص51.

[2] مصطفى البرزاني: ولد عام 1902 من قبيلة كردية عراقية ذات مكانة دينية انتقلت اليه الزعامة من اخيه أحمد، قاد تمرد ضد الحكومة العراقية عام 1943، لجأ إلى ايران بعد القضاء على التمرد حيث شكل الاكراد أول جمهورية كردية في منطقة مهاباد في ايران عام 1945 وخدم البرزاني كرئيس لأركان الجيش الا ان الحكومة الإيرانية استطاعت القضاء على تلك الدولة الناشئة بعد أحد عشر شهرا، عاد إلى العراق بعد قيام الجمهورية عام 1958، توفي في الولايات المتحدة الامريكية عام 1979، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994، ص220.

[3] صدام حسين: ولد في قرية العوجة في الثامن والعشرين من نيسان 1937، درس الابتدائية في تكريت، سافر إلى بغداد مع خاله خير الله طلفاح، وفي عام 1955 دخل ثانوية الكرخ، وخلال الدراسة أنظم إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي المحظور عام 1957، هرب إلى سوريا عام 1959 بعد محاولة الاغتيال الفاشلة ضد عبد الكريم قاسم، عاد إلى العراق بعد انقلاب 1963، أصبح عضواً في القيادة القطرية، شارك في انقلاب 1968، وفي عام 1969 عين نائباً لرئيس الجمهورية، ثم تولى حكم البلاد بعد تنحي الرئيس احمد حسن البكر عام 1979، استمر في الحكم حتى سقوط النظام عام 2003 القي القبض عليه ونفذ فيه حكم الاعدام في كانون الاول 2006، ينظر: ابراهيم رسول حسين العامري، المصدر السابق، ص205؛ بركة الامين وريفي جمال، صدام والصراعات الاقليمية في الخليج العربي 1937 – 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضايف المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص5 – 14.

[4] حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص262.

الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون[1] إلى تغيير المسار الوطني للحركة الكردية وربطها بالمصالح الامريكية في المنطقة من خلال تقديم الدعم المادي لها [2].

اندلعت الحرب بين العرب والكيان الصهيوني في السادس من تشرين الاول 1973، الأمـــر الذي دفع العراق للمشاركة بهذه الحرب بفرقتين عسكريتين إلى جانب دول المواجهة العربية ضد الكيان الصهيوني وهي سورية ومصر والأردن[3]، ولغرض تأمين حدوده مع ايران، فقد أبدت الحكومة العراقية عن استعدادها لحل المشاكل العالقة مع ايران بالطرق السلمية، وقد صدر بيان عن القيادة العراقية في السابع من تشرين الاول 1973 أكد فيه ان المعركة مع الكيان الصهيوني هي القضية الاولى من حيث الاهمية للعراق[4].

استجابت الحكومة الإيرانية للرغبة العراقية، وتم في جنيف اجتمـــــاع ضم الوفدين العراقي والايراني وطُرح خلال الاجتماع مشروعات عدة لتسوية الخلاف بينهما، إلا أن اللقاء لم يسفر عن نتيجة وعادت العلاقات للتوتر بين البلدين[5]، وقد ساءت الامور اكثر في اوائل شباط 1974عندما حدث اصطدام مسلح في منطقة بدرة الحدودية بين حرس الحدود العراقي ونظيره الايراني، أدى إلى سقوط ضحايا من الطرفين، مما دعا العراق إلى تقديم شكوى إلى مجلس الامن الدولي في الثاني عشر من شباط 1974 للنظر في الاعتداءات الإيرانية[6].

عرضت مذكرة الشكوى العراقية على مجلس الأمـن فـــي الثامن والعشرين من شباط 1974، وأوعز المجلس إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل شخصي له يتولى دراسة المشكلة وتقديم

---

[1] ريتشارد ميل هاوس نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في التاسع من كانون الثاني 1913 في مدينة يوربا ليندا كاليفورنيا، تخرج من ثانوية ويتر عام 1934، ثم اكمل الحقوق في جامعة ديوك عام 1937، عاد إلى كاليفورنيا لممارسة مهنة المحاماة شارك في الحرب العالمية الثانية، انتخب نائب للرئيس عام 1953 لمدة ثمان سنوات وفي عام 1968 خاض حملة رئاسية ناجحة وتم انتخابه رئيسا للولايات المتحدة، انهى حرب فيتنام وعمل على تحسين العلاقة مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، ظهرت في مدة رئاسته الثانية فضيحة ووترغيت فاضطر إلى الاستقالة في التاسع من اب 1974، توفي في الثاني والعشرين من نيسان 1994، ينظر: صالح زهير الدين، قاموس الشخصيات الاميركية، د. ط ، بيروت، 2004، ص128.

[2] حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص363.

[3] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق، ص106.

[4] راضي دواي طاهر الخزاعي، المصدر السابق، ص 106.

[5] ابراهيم خليل أحمد، التجاوزات الإيرانية على العراق، 1958 – 1980، موسوعة الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية، بغداد، 1983، ص386.

[6] الاتحاد العام لنساء العراق، أضواء على العلاقات العراقية – الايرانية، ج2، بغداد، 1980، ص383.

تقرير بهذا الشأن [1]، كما اصدر المجلس في السابع من آذار من العام نفسه قراراً يقضي بوقف اطلاق النـــار بين الجانبين[2]، وتم تعيين ويكمان مونيوز (wakeman Munoz) مندوب المكسيك في الامم المتحدة ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحـــدة ليتولى مهمة متابعة النزاع العراقي الايراني حيث قام المندوب بزيارة كل من بغداد وطهـــران للوقوف على طبيعة الاوضاع عن كثب والتقى بمسؤولي البلدين وجرت عدة جولات من المفاوضات، وعلى أثر ذلك وفي السادس من آذار1974 قدم المبعوث الأممي تقريره إلى السكرتير العـــام للأمم المتحدة، والذي بدوره قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في الحادي والعشرين من ايار 1974، فأصـــدر مجلس الأمن في الثامن والعشرين من الشهر نفسه ، قراره المرقم (348) الذي تضمن العديد من التوصيات وهي:

1- أن يلتزم كل من الطرفين بتخفيف حدة التوتر الراهن.
2- إلزام كلا الطرفين بمراعاة وقف اطلاق النار وتمتين العلاقات.
3- يجب سحب حشود القوات المسلحة على طول خط الحدود .
4- ان يستأنف الطرفان المحادثات بغية الوصول إلى تسوية شاملة [3].

استُأنفت المفاوضات بين الحكومة العراقية والايرانية، بناء على توصيات مجلس الامن، وتم عقد اجتماع أستمر من الثاني عشر حتى الثامن عشر من أب 1974 بين ممثلي الحكومتين[4]، وكذلك اجتمع وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي[5]، ونظيره الايراني عباس خلعتبري في نيويورك في السادس عشر من تشرين الاول 1974، وقد تمخض الاجتماع عن صدور بيان صحفي اشار إلى رغبة الطرفين في

---

[1] خالد يحيى العزي، المصدر السابق، ص215.

[2] جبران شامية، سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية تموز – أب 1974، دار الابحاث والنشر، بيروت، 1974، ص1159.

[3] فيصل شاهر العرس، المصدر السابق، ص41؛ فلاح خلف محمد، اتفاقية الجزائر 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص81.

[4] الاتحاد العام لنساء العراق، المصدر السابق، ص387.

[5] سعدون حمادي : ولد في مدينة كربلاء عام 1931 اكمل دراسته الاولية في الجامعة الامريكية في بيروت، حاز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويسكونسن الامريكية عام 1957، عمل بعد عودته مدرسا للاقتصاد في جامعة بغداد، انظم مبكرا لصفوف حزب البعث المحظور عيّن وزيرا للإصلاح الزراعي في أول حكومة تشكلت بعد سقوط عبد الكريم قاسم، بعدها شغل منصب وزير النفط والمعادن عام 1975 وفي عام 1976 عين وزيرا للخارجية ومستشارا في رئاسة الجمهورية، كما شغل منصب رئيس الوزراء في آذار1993، توفي في آذار2007، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص ص165 – 166؛ حسن لطيف الزبيدي المصدر السابق، ص218.

حـــل النزاع القائم عن طريق استئناف المفاوضات في وقت لاحق [1]، وقد رافق المفاوضات العراقية – الإيرانية عودة المواجهات المسلحة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في شمال العـــــراق وقيام الحكومة الإيرانية بتزويد الحركة الكردية بأسلحة متنوعة كما دخلت قوات ايرانية الحدود العراقية من أجل الضغط على العراق، مما أدَّى إلى سقوط ضحايا من الجيش العـــــراقي[2]، وعدت الحكومة الإيرانية دعمها للقضية الكردية دفاعا عن سيادة ايران من التجـــاوزات العراقية على الاراضي الايرانية[3].

استمر الدعم الايراني للأكراد مما عزز موقفهم تجـــاه الحكومة العراقية، واستطاع الأكراد تحقيق انتصارات عدة على الجيش العراقي، الذي أصبح في موقف صعب بسبب قلة التسليح والذخيرة [4]، كما قامت الطائرات الإيرانية بقصف الجيش العراقي في شمال العراق الأمر الذي أدَّى إلى توسع القتال واحتمـــــال قيام حرب بين الدولتين، وفي المقابل لم يكن الشاه محمد رضا بهلوي راغبا في انتشار التمرد على حدود دولته على الرغم من رغبته بإضعاف الحكومة العراقية وفي الوقت نفسه بدأ يشعر بالقلق جراء تزويد الاتحاد السوفيتي العراق بأسلحة متطورة تضم طائرات (ميغ 23) [5].

وضع الدعم الايراني المستمر للأكراد الحكومة العراقية في موقف حرج دفعها إلى ابداء المرونة أزاء المطالب الإيرانية من أجل حل الخلافات الحدودية، وقد ساهم هذا الوضع في انجاح الوساطة الجزائرية، إذ قـــــام الرئيس الجزائـــري هواري بومدين[6] بمبادرة اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول

---

[1] راضي دواي طاهر الخزاعي، المصدر السابق، ص137.

[2] أحمد عبد الله الماضي، اثر الحرب في المعاهدات الدولية وتطبيقاته على المعاهدات العراقية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1989، ص105.

[3] شذى فيصل رشو العبيدي، اكراد العراق في العلاقات العراقية – الايرانية، 1958 – 1975، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، مج 7، العدد 3، حزيران، 2012، ص245.

[4] غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب صدام مر من هنا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2010، ص160.

[5] فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر البعث في السلطة، ج2، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص 56.

[6] هواري بومدين: اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد عام 1925 في غويلما قرب قسنطينة، تلقى تعليمه الديني في جامعتي الزيتونة والازهر، انظم إلى جيش التحرير الجزائري في العام 1955، تقلد عام 1960 منصب رئيس أركان جيش التحرير، عيّن عام 1962 وزيراً للدفاع، قاد انقلاباً عسكرياً ضد الرئيس الجزائري أحمد بن بللا في التاسع من حزيران 1965، اصبح على اثره رئيساً للجزائر، توفي في كانون الاول 1978 اثر مرض عضال. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 7، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994، ص ص 61-62.

المصدرة للنفط اوبك[1]، الذي عقد في الجزائر خلال المدة ما بين الرابع والسادس من آذار1975، ونجحت المبادرة في حل الخلافات العراقية الإيرانية إذ جمع نائب الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين مع شاه ايران محمد رضا بهلوي في لقاء مباشر تكلل اللقاء بالتوقيع على اتفاقية في السادس من آذار1975 التي سميت باتفاقية الجزائر[2]، وتم الاتفاق على المبادئ الاتية:

1- اجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين استنادا إلى بروتكول الاستانة لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914[3].

2- تحديد الحدود النهرية بين البلدين بحسب خط التالوك[4].

3- تأسيساً على ما تقدم سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول الحدود المشتركة واجراء رقابة صارمة من قبل الدولتين لمنع اي تسلل لعناصر تخريبية.

4- تم الاتفاق على البنود المشار اليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، واي اخلال بإحدى مقومات هذه العناصر يعد مساسا بالاتفاقية[5].

في أواخر عام 1978، بينما كانت فرق العمل المشتركة بين العراق وايران تعمل على تنفيذ بنود الاتفاقية واكمال دعائم ترسيم الحدود، ساءت الاوضاع في ايران وبرز دور المعارضة، إذ أخذ الإمام الخميني[6]، بالتحرك سياسيا من داخل

---

[1] اوبك (O.P.C): اسست في ايلول 1960، تعد تنظيم دولي للبلدان المصدرة للنفط وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدول الاعضاء، اتخذت من فينا مقرا لها، سجلت عام 1962 بموجب القرار رقم (6363) في الامم المتحدة باعتبارها تقوم بين الدول تتمتع بكيان دولي. ينظر: حيدر علي خلف العكيلي، الدور الايراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك 1960-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2014، ص82؛ محمد يونس الصائغ، انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي والمالي، مج 12، العدد 46، جامعة الموصل، ص257.

[2] د. ك. و، ملفة رقم 2030، علاقة العراق بإيران، 1984، وثيقة رقم 19.

[3] فلاح خلف محمد، المصدر السابق، ص56.

[4] فيصل شاهر العرس، المصدر السابق ص44.

[5] سعد البزاز، المصدر السابق ص175.

[6] الامام الخميني: ولد روح الله الخميني عام 1902 في مدينة خمين، استشهد اباه مصطفى الموسوي وهو في سن الستة اشهر، اكمل دراسته الدينية في مدينة خمين، وفي عام 1929 اصبح مدرسا للعلوم الاسلامية، بدء نشاطه الثوري عندما اعلن رفضه للائحة الولايات والإمارات التي اعلنت عنها الحكومة الإيرانية عام 1961-1962 وبدأ بإثارة الشعب الايراني ضد نظام الحكم القائم في ايران، مما أدى إلى اعتقاله ونقله إلى طهران، ثم تم نفيه إلى تركيا عام 1964 ومكث بها احد عشر شهرا، ثم انتقل إلى العراق عام 1965، واختار مدينة النجف الاشرف مقرا له، ومن النجف اخذ يدعو الشعب الايراني للنهوض ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي مما دفع بالحكومة العراقية إلى تقييد نشاطه، فاضطر إلى مغادرة العراق متوجها نحو فرنسا، وعاد إلى ايران في شباط 1979 واعلن في نيسان من العام نفسه عن قيام الجمهورية الاسلامية الإيرانية، توفي عام 1989. ينظر: محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله الخميني قصة ايران والثورة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص178؛ أحمد فاضل السعدي الجادري، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية في ايران1963-2013، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017، ص21.

العـــراق ضـــد نظـــام الشـــاه [1]، ممـــا دفـــع الحكومـــة الإيرانيـــة إلـــى الطلـــب مـــن الحكومـــة العراقيـــة ايقـــاف نشـــاط الإمـــام الخمينـــي وتخيـــره بـــين الكـــف عـــن نشـــاطه المعـــادي للشـــاه وبين مغادرة العراق[2].

استمر الإمام الخميني بممارسة نشاطه السياسي المعادي لشاه ايران من داخل العراق، مما دفع السلطات العراقية إلى مطالبته بمغادرة العراق، وفي السادس من تشرين الاول 1978 غادر الامام الخميني العراق بعد خمسة عشر عاما من الإقامة، وتوجه إلى الكويت ومنها إلى فرنسا [3].

حققت الثورة الاسلامية الإيرانية أهدافها في الإطاحة بنظام الشاه في الحادي عشر من شباط 1979، وغيرت النظام السياسي من نظام ملكي دستوري تحت حكم الشاه إلى جمهورية اسلامية عن طريق الاستفتاء، وتعد هذه الثورة حدثاً هاماً في الثلث الأخير من القرن العشرين، بالنظر إلى الظروف التي انفجرت بها وأسلوبها في تحريك الجماهير، وقد احدثت زلزالاً فكرياً في منطقة الخليج العربي[4].

رحبت الحكومة العراقية بنجاح الثورة في ايران، واعترفت بالنظام الجديد، على أمل التعاون ضمن مبادئ حسن الجوار والروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين الجارين[5]، جاء ذلك في البرقية التي بعثها الرئيس أحمد حسن البكر إلى الحكومة الإيرانية الجديدة في الخامس عشر من نيسان 1979، كما عبر عن رغبة العراق في إقامة علاقات وديه أساسها الاحترام المتبادل بما يعزز الأواصر المشتركة والمصالح المتبادلة بين البلدين [6].

وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية بالنظام الجديد في ايران، الا أن أجواء التوتر كانت تخيم على العلاقات بين البلدين، وكان ذلك واضحاً من خلال التصريحات المتبادلة بين الطرفين[7]، إذ صرح

---

[1] حسن محمد طوالبه، مناقشات في النزاع العراقي الايراني، الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص ص 75- 77.

[2] امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت)، 1999، ص201.

[3] منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000 ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص68.

[4] علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الامنية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص111.

[5] وزارة الخارجية العراقية، اللجنة الاستشارية، النزاع العراقي – الايراني، ملف وثائقي، بغداد، 1981، ص2.

[6] عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة الحرب العراقية – الايرانية، مج1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1984، ص474.

[7] صباح سلمان، أضواء على الحرب العراقية – الايرانية، السلسلة الاعلامية لوزارة الثقافة والاعلام العراقية، د. م، د.ت ، ص15.

الرئيس الايراني أبو الحسن بني صدر[1]، قائلاً "**نرى أن العلاقات بيننا وبين العراق بدأت تتدهور منذ إعلان الجمهورية الاسلامية في ايران**"، بالمقابل أشار سعدون حمادي وزير خارجية العراق إلى ان "**علاقتنا مع الحكومة الإيرانية ساءت منذ تولي الخميني للسلطة**" [2].

شهد العراق تطوراً سياسياً مهماً في السادس عشر من تموز 1979 على اثر تولي المخلوع صدام حسين زمام الحكم في العراق خلفاً للرئيس أحمد حسن البكر، الذي أجبر على تقديم استقالته من منصبه[3].

بعد سقوط حكم الشاه في ايران، أصبح العراق ملجأ لكثير من الضباط ورجال الأمن والمخابرات الفارين من ملاحقة النظام الجديد كما استقبل بصورة رسمية في بغداد أواخر عام 1979 شاهبور بختيار [4]، آخر رئيس وزراء في عهد الشاه، وعلى الرغم من ارتياح الحكومة العراقية لانهيار نظام الشاه العدو التقليدي، الا أن شعور النظام العراقي بخطورة النظام الجديد دفعه للتعاون مع المعارضين للثورة من أركان حكومة الشاه المقربين [5].

بدأت الحكومة الإيرانية اجراءاتها ضد المدارس العراقية في ايران في الخامس من كانون الأول 1979، حيث قامت باعتقال بعض الطلبة وتسفير البعض الآخر إلى العراق، مما دفع الحكومة العراقية إلى الرد بالمثل بإغلاق المدارس الإيرانية في النجف وكربلاء كما وجهت وزارة الخارجية مذكرة احتجاج مطالبة السلطات الإيرانية بوضع حد لهذه التصرفات [6].

---

[1] ابو الحسن بني صدر : ولد في همدان عام 1933، اكمل دراسته في مدينته وبعدها درس في جامعة طهران حيث حصل على شهادة في العلوم الاجتماعية ، بعدها سافر إلى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية ، بعد سقوط الشاه عام 1979، تولى منصب وزير الخارجية الإيرانية، بعدها رشح نفسه للانتخابات الرئاسية ، حيث فاز وأصبح اول رئيس للجمهورية الاسلامية في ايران، اعفى من منصبه في العشرين من حزيران 1981 ، هرب إلى فرنسا ينظر: ايلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ ، أبو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الإيرانية 1933 – 1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016، ص ص 35-36.

[2] مقتبس من : منشورات العالم العربي، الصراع العربي الفارسي، د. ط ، باريس، 1981، ص25.

[3] علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2017، ص 205.

[4] شاهبور بختيار : ولد في 18 آب 1914 في مدينة شهر كرد، درس الابتدائية فيها، ثم سافر إلى أصفهان عام 1926 وأكمل دراسته الثانوية، حصل على الدبلوم المتوسط من مدرسة فرنسية في بيروت، أكمل دراسته الجامعية في فرنسا عام 1934، تخرج من قسم الفلسفة عام 1939، وحصل على دبلوم عالي في السياسة والحقوق ، هرب إلى العراق بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران، بعدها سافر إلى فرنسا ، اغتيل في العاصمة الفرنسية باريس في السادس من اب 1991 . ينظر : مرتضى عبد الحسين مفتن القطراني، شاهبور بختيار 1914- 1979 دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2012، ص11.

[5] فاضل رسول، المصدر السابق، ص ص64-65.

[6] وزارة الثقافة والاعلام، فصول في النزاع العراقي الايراني، ط2، بغداد ،2004، ص37؛ مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 59، 1980، ص251.

تدهورت العلاقات العراقية – الإيرانية مطلع عام 1980 حينما قامت ايران في السادس من آذار1980 بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في بغداد إلى مستوى القائم بالأعمال وطلبت من الحكومة العراقية أن تقوم بالأجراء نفسه، وفي التاسع من الشهر نفسه استدعت الحكومة العراقية سفيرها في ايران[1]، وبحلول نيسان من عام 1980 تصاعدت حدة الاتهامات بين الجانبين، فعلى أثر محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز [2]، في الجامعة المستنصرية في الأول من نيسان 1980، وجهت الحكومة العراقية أصابع الاتهام إلى ايران، تبع ذلك قيام الحكومة العراقية بتهجير خمسة وثلاثين الف مواطن عراقي بذريعة أنهم من أصول ايرانية [3]، علاوة على اعتقال أية الله السيد محمد باقر الصدر [4]، بتهمة محاولة قلب نظام الحكم في العراق، الامر الذي حدا بالحكومة الإيرانية إلى الطلب من الأمم المتحدة التدخل بقضية اعتقال السيد محمد باقر الصدر، الا أن السلطات العراقية قامت بإعدامه في التاسع من نيسان 1980 [5].

أعلن المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في ايران الإمام الخميني في الثاني والعشرين من نيسان 1980 ان السيد محمد باقر الصدر وشقيقته العلوية بنت الهدى تم اغتيالهما، ودعا الجيش العراقي للقيام بالثورة ضد نظام الحكم في العراق[6]

---

[1] الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الايرانية، وثيقة رقم 1677، بيروت، 1980.

[2] طارق عزيز: ولد في عام 1936 في مدينة الموصل، تخرج من كلية الآداب جامعة بغداد عام 1958، أنتسب إلى حزب البعث المحظور وعمل محرراً لجريدة الجمهورية العراقية التي صدرت بعد 14 تموز 1958، عين في عام 1972 عضواً في مكتب شؤون القيادة العامة، تدرج في المناصب فأصبح عام 1979 نائباً لرئيس الوزراء ثم وزيراً للخارجية في عام 1982 إلى 1992، اعتقل في 25 نيسان 2003، صدر عليه حكم الاعدام عام 2010 في قضية تصفية الاحزاب الاسلامية ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 353-354.

[3] وزارة الخارجية الايرانية، المصدر السابق، ص20.

[4] السيد محمد باقر الصدر : ولد في 28 شباط 1932 ببغداد، تلقى تعليمهُ الابتدائي في الكاظمية، درس المنطق وله من العمر احدى عشر عاماً، انتقل مع عائلته إلى النجف الاشرف عام 1945، تتلمذ على يد خاله السيد محمد رضا آل ياسين، اتم التحصيلات الاصولية والفقهية في النجف، أصبح تدريسياً في سن الخامسة والعشرين، يعد من المؤسسين لحزب الدعوة الاسلامية عام 1957، ألف العديد من الكتب منها فلسفتنا واقتصادنا والبنك اللاربوي وغيرها، اعدم في 9 نيسان 1980 مع أخته العلوية بنت الهدى على يد حكومة البعث المنحل؛ ينظر : أميرة سعيد زبالة الياسري، محمد باقر الصدر، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2008، نزيه الحسن، السيد محمد باقر الصدر دراسة في المنهج، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 1992، ص ص15-16.

[5] الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الإيرانية 1979 -1980، وثيقة رقم 1679، بيروت، 1980.

[6] شامل عبد القادر، العراق وايران سقوط الشاه وحرب الثماني سنوات ومستقبل القنبلة الاسلامية، دار الجماهير، بغداد، 2011، ص95.

ساهمت العديد من العوامل الإقليمية والدولية في زيادة حدة الخلاف بين البلدين [1]، لاسيما وان الخلاف بين نظامين مختلفين ، ما بين التيار القومي في العراق والتيار الاسلامي في ايران، وقد لعب العامل القومي دورا هاما في الصراع التاريخي بين العراق وايران واصبح اندلاع الحرب نتيجة حتمية لوجود اهداف ومخططات عند كلا الطرفين ، حيث اصبح كل طرف يعمل وفق ثوابته الفكرية والعقائدية[2]

أما بشأن الأوضاع على الحدود العراقية – الايرانية، فقد زادت حدة التوتر، ففي التاسع من ايار 1980 تبادل الطرفان القصف المدفعي على الحدود[3]، الأمر الذي دفع السلطات العراقية في السادس من تموز من العام نفسه إلى عقد اجتماع موسع ضم القيادات العسكرية والحزبية وعُرضت فيه تحليلات الازمة مع ايران، وأبلغت الرئاسة المجتمعين بعزمها شن حرب وقائية استباقية قصيرة ومحدودة النطاق على ايران وذلك لغرض دفع الأذى وخلق أجواء سياسية تساعد تنظيمات المعارضة الإيرانية بقيادة رئيس الوزراء السابق مهدي بازركان[4]، على احكام السيطرة على الوضع السياسي في ايران[5].

على أثر ذلك حشدت القوات العراقية في مطلع آب 1980 قرابة (300) دبابة على حدودها مع ايران، كما شرعت معظم التشكيلات العراقية بالتدريب لغرض الاستعداد لمهاجمة الدفاعات الامامية الايرانية[6]، من جانبها وضعت الحكومة الإيرانية جيشها في الخامس والعشرين من آب من العام نفسه في حالة تأهب قصوى على الحدود مع العراق[7]، وبات من الواضح ان الحرب بين البلدين قد تندلع في أي لحظة.

---

[1] حسن أحمد ابراهيم ، سياسة البحرين الخليجية 1971 – 1981، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2012، ص 224.

[2] محمد سعيد الطريحي ، الشيعة والشيوعية مساجلات في الدين والماركسية ، الموسم ، مجلة ، العدد 90 ، (هولندا) ، 2011، ص 52.

[3] عبد المجيد تراب زمزمي، الحرب العراقية – الإيرانية الاسلام والقوميات، الوكالة العامة للتوزيع، د. م ، 1984، ص225.

[4] مهدي بازركان : ولد عام 1905، درس العلوم والهندسة، عين في عام 1952 رئيساً للجنة التنفيذية لتأميم النفط، اسس حركة تحرير ايران عام 1963، سجن لسنوات عدة بتهمة تأسيسه للحزب المذكور، كلفه الإمام الخميني بتشكيل أول حكومة بعد سقوط الشاه في 11شباط 1979، قوبلت حكومته بالرفض من قبل بعض قيادات الثورة، فأستقال في 15 تشرين الثاني 1979، ليصبح معارضاً للنظام الجديد. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص ص25–26.

[5] رعد مجيد الحمداني، معارك الجيش العراقي الكبرى من عام 1973 –2003، دار امنة، عمان، 2013، ص86.

[6] ستيفن غرمون، الحرب العراقية الايرانية، الاسلام في معركة، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، د. م ، 1982، ص11.

[7] منشورات العالم العربي، المصدر السابق، ص125.

المبحث الثاني: الحرب العراقية – الإيرانية1980– 1988

اولاً : اندلاع الحرب

تراجعت فرص الحوار بين البلدين وتصاعدت حدة الاتهامات والحملات الاعلامية بعد أن أُغلقت الابواب أمام أي حوار بين الجانبين، ففي مطلع ايلول 1980 حصلت مناوشات خطيرة على الحدود استخدمت خلالها القوات المسلحة الإيرانية المدفعية الثقيلة مستهدفة مدن خانقين ومندلي وبعض المخافر الحدودية العراقية اسفرت عن خسائر جسيمة بالأرواح والمعدات[1]، وفي السابع من الشهر نفسه تقدمت القوات المسلحة العراقية وسيطرت على منطقة زين القوس الحدودية [2]، وعلى اثرها صرح الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في العاشر من أيلول 1980، بأن العراق لا ينوي الحرب مع ايران والأمر متعلق باسترجاع الاراضي العراقية التي ضمتها ايران في عهد الشاه[3].

واصلت القوات المسلحة العراقية عملياتها لغرض استرجاع بعض المناطق إذ استطاعت استعادة منطقة سيف سعد في الثاني عشر من ايلول 1980، وفي السادس عشر من الشهر نفسه، اعلنت الحكومة العراقية استعادة (324) كم من الاراضي العراقية التي كان من المقرر تسليمها للعراق بحسب ما جاء في بنود اتفاقية الجزائر[4].

القى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في السابع عشر من ايلول 1980 خطاباً اعلن فيه الغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975 معلنا عودة شط العرب إلى السيادة العراقية ، مبينا اهم الاسباب التي دفعت العراق لإبرام الاتفاقية ، إذ كان العراق بحاجة إلى ايقاف الدعم الايراني للأكراد في شمال العراق

---

[1] الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1981، وثيقة رقم 1834، بيروت، 1981.

[2] فيبي مار، المصدر السابق، ص25.

[3] صحيفة الثورة ، (بغداد)، العدد 3759، 11 أيلول 1980.

[4] مؤيد ابراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد 1974–1983، دار الوضاح، عمان، ص176.

[1]، وفي اليوم التالي استنكرت الحكومة الإيرانية قيام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر من طرف واحد وأكدت التزامها التام بها[2].

شنَّت القوات العراقية هجوماً سريعاً في الثامن عشر من ايلول تمكنت من خلاله استعادة سلسلة من الروابي الحدودية من السيطرة الإيرانية في القاطع الأوسط [3]، وأعلن العراق في اليوم نفسه بسط سيطرته الكاملة على شط العرب، كما أصدرت المؤسسة العامة للموانئ العراقية في العشرين من ايلول تعليمات تخص الملاحة، نصَّت على رفع العلم العراقي من قبل جميع البواخر الداخلة إلى شط العرب[4]، وفي اليوم التالي، شنَّت المدفعية العراقية هجوماً نتج عنه اصابة مطار عبادان جزئياً ومستودع للتخزين في المحمرة [5]، وهكذا يبدو أن الحرب قد بدأت بين العراق وايران ولسنا هنا بصدد تحديد الطرف الذي بدأ الحرب لأنه ليس في صلب موضوعنا اولاً، وهو يقع ضمن اختصاص فقهاء القانون الدولي ثانياً، وسنحاول قدر المستطاع في الصفحات القليلة القادمة التطرق بإيجاز إلى الامكانات العسكرية لطرفي النزاع فضلاً عن التطرق إلى مسرح العمليات الحربية ومن ثم نستعرض مراحل الحرب.

ثانياً : حجم امكانيات طرفي النزاع

قبل الخوض في مجريات الحرب وجدنا أنَّ من الضروري تناول حجم إمكانيات الطرفين البشرية والعسكرية، إذ نجد أن سكان ايران في عام 1980 بلغ قرابة (42) مليون نسمة[6]، مقابل قرابة (13) مليون نسمة سكان العراق، الأمر الذي مكن القيادة العسكرية الإيرانية من تعويض النقص العددي الناتج من الحرب بصورة سريعة [7]، كما أن سعة مساحة ايران اعطاها عمقاً استراتيجياً في الحرب، إذ تبعد العاصمة طهران والمدن الكبرى آلاف الكيلو مترات عن الحدود العراقية على عكس العاصمة العراقية بغداد التي تبعد (150) كيلو متر عن أقصى نقطة حدودية مع ايران، أما مدينة البصرة فهي ملاصقة

---

[1] فيبي مار، المصدر السابق، ص25.

[2] الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الإيرانية1979 –1980، وثيقة رقم 1811، بيروت، 1981.

[3] رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص27.

[4] صحيفة الجمهورية، (بغداد)، العدد 4037، 21 أيلول 1980.

[5] مجيد خدوري، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، مطبعة الكتاب، بغداد، 2010، ص159.

[6] خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية، بغداد، 1987، ص33.

[7] وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيء في العراق، دار القبس، الكويت، 1997، ص40.

للحدود الإيرانية[1]، فضلاً عن ذلك تمتع ايران بموقع جغرافي متميز فهي تمتلك سواحل بحرية طويلة وفرت لها احتياجاتها العسكرية، على العكس من العراق الذي أفتقر إلى تلك الخاصية فهو يمتلك ساحل ضيق على الخليج العربي مهدد بالإغلاق في حال تصاعد العمليات العسكرية [2].

أما عن حجم قوات الطرفين فقد قُدّر عدد القوات الإيرانية قبيل اندلاع الحرب قرابة (555) الف جندي، في حين قُدّر عدد القوات شبه النظامية ما بين (150– 200) ألف عنصر، فيما قُدّر عدد القوات العراقية في بداية الحرب بـ (250) ألف جندي، وبلغ عدد القوات غير النظامية (250) الف عنصر أيضاً [3].

أما عن طبيعة تسليح قوات البلدين، فقد تألفت القوات البرية العراقية من ثلاثة فيالق موزعة على (12) فرقة، أربع منها مدرعة وفرقتين آلية تم تسليحها بدبابات نوع (T55)، (T62)، (T72)، وعجلات قتال من نوع (BMB1)، و(BMB2) فضلاً عن لواءين قوات خاصة وخمس فرق مشاة غير آلية وواحدة مشاة جبلي [4].

تألفت القوات الإيرانية من ثلاث فرق ميكانيكية وسبع مشاة، ثلاث منها مدرعة واربع آلية مجهزة قرابة (1935) دبابة من نوع (M47) و(M60) وشيفتن (chieftain) وعجلات قتال مدرعة (BMB1) وأربع الوية مشاة [5].

أمتلك العراق حوالي (1650) مدفع يقابله (1040) مدفع ايراني، إذ أن العراق كان متفوقاً في عدد المدافع ومن زاوية أخرى، ايران كانت متفوقة في مدى المدفعية[6].

أمَّا بالنسبة لسلاح الجو، فقد تألفت القوة الجوية العراقية من (600) طائرة عند اندلاع الحرب، وشملت طائرات قتالية عالية الكفاءة مثل طائرات ميغ (MIG 23) وسيخوي (Su20) وطائرات ميراج

---

[1] ضياء الدين المجمعي، حروب صدام شاهد عيان لأحداث ثلاث عقود من تاريخ العراق الحديث 1970 – 2003، دار الحكمة، لندن، 2006، ص87.

[2] وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص160.

[3] خليل الياس مراد، المصدر السابق، ص33.

[4] مؤيد ابراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص212؛ رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص ص89–90.

[5] رياض البياتي، صراعات وحروب دول الأوبك الخليجية، دار الفرات، الحلة، 2012، ص168.

[6] خليل الياس مراد، المصدر السابق، ص34.

(F-1) [1]، فضلاً عن طائرات (الهليكوبتر) التي بلغ عددها (240) طائرة متنوعة بين مقاتلة وناقلة أشخاص، بينما القوة الجوية الإيرانية فقد تألفت من (315) طائرة بأنواع (أف 4 فانتوم – أف 5 – أف 14) مقاتلة و(205) طائرة مروحية وأهمها طائرات سي كوبرا المسلحة ضد الدروع [2].

وبخصوص القوة البحرية لكلا الطرفين، تفوقت البحرية الإيرانية على نظيرتها العراقية وجاء هذا التفوق على أساس جودة النوع وكثرة العدد، وجدير بالذكر أن شاه ايران تمكن من جعل البحرية الإيرانية الأكبر والأقوى في منطقة الخليج العربي، إذ كانت ايران تمتلك في بداية الحرب ثلاث مدمرات وعدد من كاسحات الغام و(12) حوامة وثلاث سفن تموين وإمداد، في حين امتلك العراق معدات سوفيتية بسيطة مقارنة بما تملكه ايران من معدات بحرية متطورة امريكية المنشأ، كما ضمت البحرية العراقية ثلاث مجموعات زوارق قتال وست سفن انزال [3].

ثالثاً : ميادين العمليات الحربية

قسمت ميادين العمليات الحربية على ثلاث قواطع رئيسة، إذ للعراق مع ايران مسافة طويلة من الحدود البرية تبلغ (1258) كم من الشمال إلى الجنوب [4] :-

1- القاطع الجنوبي: يمتد على الجانب الايراني من المحمرة على رأس الخليج جنوباً حتى دهلران، وهو وادي يمتاز بتربة هشة تصب فيها المياه التي تسقط على جبال زاكروس، وتوجد فيه مستنقعات وهي تقف عائقاً امام القطعات البرية، وفي العراق ينقسم هذا القاطع على ثلاث مناطق[5] :

أ- تمتد المنطقة الأولى من وسط هور الحويزة إلى حدود البصرة الشمالية تتخللها حقول مجنون النفطية، وهي منطقة مائية يتعذر فيها استخدام القوات المدرعة والآلية.

ب- تمتد المنطقة الثانية في مناطق صحراوية منبسطة شديدة الحرارة صيفاً تتخللها مجموعة من البساتين وتنتهي عند ملتقى الحدود الدولية بشط العرب وهي منطقة تصعب فيها العمليات العسكرية، يبلغ طول الحدود العراقية – الإيرانية فيها حوالي (50) كم.

---

[1] مجيد العلوي، التاريخ العسكري للشرق الأوسط 1940-2000، دار الكنوز، بيروت، 2003، ص104.

[2] رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص91.

[3] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص83.

[4] انطوني كوردسمان، الحرب العراقية الإيرانية والأمن الغربي 1984 -1987، ترجمة : نافع ايوب لبس، دمشق، 1991، ص132.

[5] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص33.

ت–المنطقة الثالثة : يشكل شط العرب فيها امتداد للحدود بين البلدين ويبلغ طولها (90) كم تكثر فيها الجزر النهرية لذا لا تسمح باستخدام القوات البرية، الأمر الذي يتطلب بناء جسور ومعابر على شط العرب [1].

2– القاطع الأوسط : يضم منطقتين

أ– المنطقة الوسطى الشمالية : تمتاز بخصائص متنوعة، فهي منطقة متموجة تشكلها مجموعة من الروابي تمتد من جنوب خانقين حتى محافظة واسط وتزداد وعورة كلما اتجهنا نحو العمق الايراني، في حين تكون منبسطة داخل الأرضي العراقية، وهي أرض صالحة للعمليات العسكرية[2].

ب–المنطقة الوسطى الجنوبية : وهي استمرار (للمنطقة الوسطى الشمالية)، وتكون بارتفاع أعلى منها نسبياً وتنتهي عند هور الحويزة شمالاً وفيها طريق يربط بدرة العراقية بمهران الايرانية، وبسبب وعورة مسالكها فهي منطقة تحد من عمل القوات الآلية والمدرعة [3].

3– القاطع الشمالي: ويقع في منطقة وعرة تضم سلسلة جبال زاكروس الشمالية، يمتد هذا القاطع من التقاء الحدود العراقية الإيرانية التركية إلى قضاء خانقين، ونظراً لوعورة المنطقة فهي غير صالحة لسير الأليات المدرعة، ومعظم سكان المنطقة من الكرد، وهم في الغالب يتصفون بمعارضتهم للحكومة العراقية [4].

رابعاً :- **مراحل الحرب**

المرحلة الاولى: الهجمات العراقية على الاراضي الإيرانية(22 ايلول1980– 3 كانون الثاني 1981)

شهد العام الأول من الحرب تقدم العراق في العمق الايراني واستطاعت القوات العراقية من السيطرة على كثير من المدن الحدودية [5]، إذ قامت القوة الجوية العراقية في الثاني والعشرين من ايلول 1980

---

[1] رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص ص88–89.

[2] عبد الحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص84.

[3] رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص62.

[4] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص84.

[5] محمد داخل كريم وشذى فيصل رشو، الرؤية البريطانية للحرب العراقية – الإيرانية1980–1988، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مج2، العدد 42، 2019، ص30.

بشن هجوم مباغت بواسطة مائتي طائرة حربية استهدف المطارات الإيرانية لتدمير الطائرات الجاثمة على الأرض، كما استهدفت العاصمة طهران، وعلى أثر ذلك تم الاعلان رسمياً عن الحرب بين الدولتين [1].

اعلنت الحكومة العراقية أن الهدف من تلك الهجمات تأمين المدن العراقية من العدوان الايراني، وكانت الخطة المرسومة من قبل القيادة العراقية تقوم على أساس شن هجوم خاطف وسريع لا يتخطى ثمانية اسابيع وان المجتمع الدولي كفيل بإيقافه كون الهجوم يقوم في منطقة مهمة تحتوي على (60)% من الاحتياط العالمي للنفط [2].

ورداً على الهجوم العراقي، قامت الطائرات الإيرانية في اليوم التالي بتوجيه ضربات استهدفت مواقع حيوية شملت ست من المطارات العراقية كما قصفت مدن بغداد والموصل والبصرة والفاو وكركوك والناصرية[3].

شرعت في الثالث والعشرين من أيلول 1980 معظم التشكيلات العسكرية المقاتلة العراقية المؤلفة من ثمان فرق بالتوغل داخل الأراضي الايرانية، وتمكنت من السيطرة على جبهة طولها (300) كم من قصر شيرين في القاطع الاوسط إلى شط العرب جنوباً، فضلاً عن محاصرتها مدينة عبادان وعبورها نهر الكارون[4].

تمكنت القوات العراقية حتى يوم السابع والعشرين من أيلول 1980 من السيطرة على بعض المدن الإيرانية مثل سربيل زهاب وقصر شيرين وحاصرت مدينة المحمرة ودمرت قسماً من مصافي النفط في عبادان[5].

اعلن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في الثامن والعشرين من أيلول 1980 عن استعداد العراق لوقف اطلاق النار والوصول إلى حل سلمي للنزاع بعد أن حققت القوات العراقية أهدافها، مقابل ان

---

[1] د. ك. و، من هم المستفيدون من الحرب العراقية الايرانية، وزارة الخارجية ، 1983 وثيقة رقم 8.

[2] عامر حسن سلمان، الأمن الاقليمي والحرب في الخليج العربي، الشركة العراقية للطباعة، بغداد، 1986، ص69.

[3] مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، البيانات الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية للفترة من 1980/9/22 ولغاية 1980/12/31، مج13، العدد4، 1981، ص18.

[4] خليل الياس مراد، المصدر السابق، ص ص38-39.

[5] عماد اسماعيل خليل، سير العمليات العسكرية العراقية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مج11، 1981، ص ص92-98.

تعترف ايران بحقوق العراق المشروعة ، فضلاً عن مطالبة ايران بوضع حد لسيطرتها على الجزر العربية[1] الثلاث[2].

مع توغل القطعات العسكرية العراقية داخل الاراضي الايرانية، اصدر مجلس الامن الدولي في الثامن والعشرين من أيلول 1980 قراره المرقم (479) دعا فيه طرفي النزاع إلى التوقف فوراً عن استخدام القوة وإيجاد حل سلمي ينسجم مع القانون الدولي، كما حث البلدين على قبول الوساطات من جانب المنظمات الاقليمية والدولية، رحب العراق بالقرار واعلن استعداده لتطبيقه، بينما رفضته ايران وأكدت رفضها لأي من الوساطات، مشترطة انسحاب العراق من الأراضي الإيرانية المحتلة [3].

دفع الرفض الإيراني العراق إلى الاستمرار في عملياته الحربية، ففي العاشر من تشرين الاول 1980 عبرت القوات العراقية نهر الكارون وتمت السيطرة على أنابيب النفط المتدفق إلى عبادان[4]، وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1980 خاضت القوات العراقية معارك عنيفة مع الجانب الايراني تمكنت خلالها من السيطرة على مدينة المحمرة [5].

استمرت القوات العراقية بالاندفاع لقطع طريق شيخ بدير– عبادان وانتشرت على شكل قواعد تمتد لمسافة (12) كم جنوب هذا الطريق، وهذه القواعد كانت معرضة للقصف الايراني المستمر، واعتمد الجيش الايراني في سبيل إدامة المعركة طرقاً نيسمية ترابية [6]، في حين حاولت القوات العراقية احتلال

---

[1] الجزر العربية الثلاث: 1 – جزيرة طنب الكبرى: تقع هذه الجزيرة في مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى وهي تقابل إمارة رأس الخيمة، طولها حوالي اثني عشر كيلو متر وعرضها سبعة كيلومترات، وهي بنية اللون ورملية تتبع من الناحية الإدارية إلى إمارة الشارقة. 2 – طنب الصغرى: تقع على بعد ثمانية اميال غرب جزيرة طنب الكبرى وهي على شكل مثلث غير مسكونة وتتبع جزيرة طنب الكبرى إداريا، 3 – جزيرة أبو موسى: وهي جزيرة مستطيلة الشكل يبلغ قطرها ثلاثة اميال وتعتبر جزيرة منخفضة حيث تبعد مسافة خمسة وأربعون ميلاً عن ساحل إمارة الشارقة وخمسون ميلاً عن الساحل الايراني، يبلغ عدد سكانها قرابة الألف جميعهم من العرب، ينظر: سالم سعدون، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981، ص177؛ جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص5.

[2] إسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص118؛ عبد المجيد زمزمي، المصدر السابق، ص99.

[3] عبد الصمد ملا ياس، الدبلوماسية العراقية في الامم المتحدة بشأن النزاع العراقي – الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص106.

[4] عماد اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص119.

[5] نورة عمرون والمحلاوي شبانه، المسألة الكردية في العراق في ظل الصراع الاقليمي الحرب العراقية – الإيرانية انموذجاً، 1980–1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017، ص27.

[6] وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص60.

عبادان الا أنها فشلت نتيجة المقاومة العنيفة وعدم صلاحية المنطقة للعبور، مما أجبر القوات العراقية على البقاء في القواعد الأمنية وهي عبارة عن انتشار مجموعات مدرعة وآلية في مناطق مكشوفة[1].

المرحلة الثانية: انتقال المبادرة للقوات الإيرانية وتحول العراق للدفاع (4 كانون الثاني 1981–20 حزيران 1982)

تميزت هذه المرحلة بتحول الموقف العراقي من الهجوم إلى الدفاع، إذ صدرت أوامر من القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية إلى الجيش بالتحصن داخل المواقع التي تم احتلالها وعدم تركها لأي سبب كان [2].

شنَّت القوات الإيرانية في الرابع من كانون الثاني 1981 هجوماً واسعاً على القاطع الأوسط من اتجاهين، الاول في منطقة سيف سعد والثاني جنوب مندلي، تمكنت من خلاله السيطرة على خط مرتفعات طولها (12) كم فضلاً عن نجاحها في دفع القوات العراقية في قاطع كيلان [3].

وفي الخامس من كانون الثاني 1981، اندفعت فرقة مدرعة ايرانية من الخفاجية وعبرت نهر الكرخة إلى الغرب في محاولة لاختراق الخطوط العراقية، واستطاعت القوات الإيرانية التغلغل في عمق الخطوط العراقية، إلَّا أن القوات العراقية تمكنت من الصمود واحتواء الهجوم الذي استمر ثلاثة أيام خسرت فيه القوات المهاجمة ما يقارب (100) دبابة من نوع (M60) ودبابة شفتن وأسر (150) جندي ايراني، بينما خسر العراق حوالي (50) دبابة (T62) [4]، وفي هذه المعركة اثبت الدرع العراقي تفوقه على خصمه الدرع الايراني، كذلك اثبت المشاة وجودهم بقوة في منطقة الجسور على نهر الكرخة إلا أن لواء المشاة الثالث والعشرون العراقي فقد خسر مواقعه بالكامل في دانة خوشك[5].

استخدمت القوات العراقية صواريخ أرض– أرض للمرة الأولى في آذار 1981 لقصف مدينتي ديزفول والأهواز، إلا أن القصف لم يحدث آثار كبيرة [6] .

شرعت القوات الإيرانية بشن سلسلة من الهجمات في قاطع الشوش في العشرين من نيسان 1981، وقد استمر الهجوم ثلاثة أيام، كما اعقب ذلك هجوم آخر على سربيل زهاب في الخامس والعشرين من

---

[1] مجلة الحوادث، (بيروت)، العدد 1301، 9 تشرين الثاني 1981، ص19.

[2] محسن خليل، سنوات على الحرب العراقية – الايرانية، مجلة المنار، (باريس)، العدد 9 أيلول 1985.

[3] روزنامة اطلاعات، (تهران)، شماره 16410، 5 دي ماه، 1360هـ.ش.

[4] Efraim Karsh, the Iran – Iraq war 1980-1988, Osprey, London, 2002, P: 32.

[5] رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ ، ص72.

[6] ضياء الدين المجمعي، المصدر السابق ، ص64.

نيسان من العام نفسه، وفي مساء ذلك اليوم شنَّت القوات الإيرانية هجوم آخر على قاطع إمام حسن، تمكنت القوات الإيرانية من تحقيق بعض المكاسب على الرغم من الخسائر التي لحقت بها[1].

ظهرت خلال هذه المدة تسميات جديدة للوحدات المقاتلة مثل الحرس الثوري (الباسداران) والمتطوعون (البسيج) وامتازت هذه الوحدات بالمسير ليلاً للاقتراب من الهدف كما عملت على إدامة التماس مع القوات العراقية وفتح الثغرات في حقول الألغام، وكان لرجال الدين الدور الأكبر في حملة التعبئة بين افراد الشعب الايراني[2] وعلى الرغم من تلك التطورات العسكرية لم تعد القيادة العراقية حساباتها بعد النجاحات التي حققتها القوات الإيرانية وتوقف الهجوم العام في العمق الايراني[3].

استطاعت وحدات من الجيش الايراني من احراز نصر جزئي في العمليات العسكرية، إذ تمكنت في بداية حزيران 1981 من اختراق الحصار العراقي المفروض على مدينة عبادان [4] كما تعرضت مدينة البصرة لقصف مدفعي في العشرين من حزيران 1981، ونجم عن ذلك سقوط عدد من الجرحى والضحايا في صفوف المدنيين [5] .

لجأت ايران إلى رفع كفاءة قواتها المسلحة من خلال تدعيم الجيش بعناصر من الحرس الثوري، كما عمدت إلى اطلاق سراح عدد كبير من ضباط الجيش الذين اعتقلوا بعد انتصار الثورة الاسلامية، وبعد أن اكتملت الاستعدادات، شنت القوات الإيرانية هجوماً واسعاً في السابع والعشرين من آب 1981 استطاعت من خلاله فك الحصار عن مدينة عبادان، وفي الثامن من ايلول تمكن الايرانيون من استعادة عبادان وشرق الكارون، وفي الثلاثين من تشرين الثاني 1981 شن الايرانيون هجوماً على قاطع الخفاجية والبسيتين، تمكنت القوات الإيرانية من إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية المرابطة في المنطقة وتحرير البسيتين في الجنوب كما أُجبرت القوات العراقية على التراجع بضع كيلومترات [6] .

---

[1] رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ ، المصدر السابق، ص74.

[2] عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية- الإيرانية1980- 1988، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الاول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، د. ت، ص82.

[3] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص98.

[4] فاضل رسول، المصدر السابق، ص70.

[5] رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ ، ص76.

[6] المصدر نفسه ، ص ص77-78.

اعتمدت القوات المسلحة الإيرانية استراتيجية جديدة في القتال اطلق عليها أسم (الموجات البشرية) وهذا الاسلوب في القتال يعتمد على قيام الآلاف من المتطوعين الايرانيين برمي انفسهم على حقول الالغام والمواضع الدفاعية مما يسهل للقوات النظامية مواصلة الهجوم مستفيدة من جثث القتلى [1].

شنت القوات الإيرانية هجوماً واسعاً في الثاني والعشرين من آذار1982 باستخدام أعداد كبيرة من المتطوعين (البسيج) على قاطع الشوش وديزفول في القاطع الاوسط [2] أدَّى إلى تدمير عدد كبير من القطعات العراقية كذلك ادى الهجوم إلى انهيار الفيلق الرابع المرابط في القاطع الاوسط وانسحاب ما تبقى من القوات إلى الحدود الدولية [3] .

واصلت القوات الإيرانية عملياتها العسكرية لاستعادة اراضيها، وفي نيسان 1982 شنت عملية عسكرية اطلق عليها اسم (بيت المقدس) باتجاه الحويزة، استطاعت خلالها إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية ملحقة بها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات، مما دفع القيادة العراقية إلى اصدار أوامر تقتضي بانسحاب القوات إلى اماكن جديدة في محاولة لإعادة هيكلتها[4].

اعلن العراق في مطلع ايار 1982 استعداده للانسحاب غير مشروط من الاراضي الإيرانية والعودة إلى الحدود الدولية، لكن ايران رفضت ذلك الانسحاب وبدأت تعد العدة لشن هجوم كبير لاستعادة اراضيها[5].

شنت القوات الإيرانية هجوماً كبيراً في الحادي والعشرين من ايار 1982 لاستعادة مدينة المحمرة وتمكنت من دخول المدينة من الشمال والجنوب عبر نهر الكارون في ليلة الخامس والعشرين من الشهر نفسه فانسحبت القوات العراقية إلى خط الحدود الدولي بعد تضحيات وخسائر مؤلمة[6].

أصبح وضع القوات العراقية حرجاً بعد الهزائم المتكررة، مما دفع الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين إلى اعلان بيان في العاشر من حزيران، تضمن استعداد العراق لوقف اطلاق النار وسحب قواته

([1]) عبد الحليم ابو غزالة ، المصدر السابق، ص103.

([2]) حسن الأمين، الحرب العراقية– الايرانية، دائرة المعارف الاسلامية الشيعية، مج 11، ط6، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 2003، ص15.

([3]) ضياء الدين المجمعي، المصدر السابق، ص86.

([4]) عبد الحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص106– 107.

([5]) وفيق السامرائي، المصدر السابق ص75 ؛ فاضل رسول، المصدر السابق، ص24.

([6]) حسن الأمين، المصدر السابق، ص17؛ رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ ، ص84.

مما تبقى من الأراضي الإيرانية التي أحتلتها[1] ويأتي الانسحاب العراقي وفق برنامج زمني مدته عشرة ايام[2].

رفضت ايران ما جاء في اعلان الرئيس العراقي، بينما اصر العراق على تطبيق ما جاء في مضمون البيان [3] وفي العشرين من حزيران انسحبت القوات العراقية من جميع الاراضي الايرانية، وعادت إلى الحدود الدولية التي رسمتها اتفاقية الجزائر [4] .

المرحلة الثالثة (الهجمات الإيرانية على الاراضي العراقية (21 حزيران 1982- 17 نيسان 1988)

تميزت تلك المدة من الحرب بوصفها من اصعب وأخطر المراحل وأشدها قسوة على الطرفين المتحاربين[5] غير أن العراق تحمل العبء الأكبر منها إذ تكبد خسائر كبيرة، بالأرواح والمعدات، وارتفعت أعداد الجنود العراقيين الذين وقعوا في الأسر، فضلاً عن خسارة القوات العراقية الكثير من المكتسبات العسكرية داخل ايران[6] .

اتخذت القيادة العراقية ترتيبات دفاعية بعد أن رفضت ايران المبادرة العراقية المقترنة بالانسحاب من الأراضي الإيرانية، وذلك تحسباً لأي هجوم ايراني، إذ قامت بتجهيز واستكمال دفاعاتها على طول خطوط المواجهة مع التركيز على الدفاعات حول مدينة البصرة [7] .

شن الايرانيون هجوماً في الثالث عشر من تموز 1982 مستهدفين مدينة البصرة، وكان هدف القوات الإيرانية من هجماتها المتكررة الاستيلاء على المدينة باعتبارها الاقليم الجنوبي العراقي، وقد خاضت القوات الإيرانية اربع معارك استمرت طيلة شهر تموز، انتهت المعارك بالفشل بعد أن تكبد الطرفان خسائر فادحة في الارواح والمعدات [8] .

([1]) محسن خليل، تقييم عسكري- خمس سنوات على الحرب العراقية- الايرانية، مجلة المنار، (بيروت)، العدد 2، 1980، ص43.

([2]) جمال علي زهران، الصراع العراقي- الايراني والتوازن الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 71، كانون الثاني 1983، ص119.

([3]) حسن محمد الطوالبه، مناقشة في النزاع العراقي الايراني، مطبعة الوطن العربي، بيروت، 1984، ص102.

([4]) اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص126؛ زكي خيري، الحرب العراقية – الإيرانية قضايا الدفاع عن الوطن والثورة، د. م، د. ت، ص15.

([5]) ضياء الدين المجمعي، المصدر السابق، ص87.

([6]) عبد الحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص96.

([7]) وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص82.

([8]) عبد الحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص108.

واصلت القوات الإيرانية هجماتها العسكرية في مطلع تشرين الأول 1982، إذ بدأت بتنفيذ هجوم جديد اطلق عليه اسم (مسلم بن عقيل) وكان الهدف من تلك العملية الاستيلاء على مدينة مندلي، الا ان القوات الإيرانية فشلت في السيطرة على المدينة [1] .

غيرت ايران من استراتيجيتها الحربية، إذ شهد عام 1983 نوع جديد من القتال اطلقت عليه ايران(حرب الاستنزاف)، وفي السابع من شباط من العام نفسه، تعرضت القوات العراقية لهجوم في محيط مدينة العمارة، كما شهد القاطع الجنوبي هجوماً ايرانياً استهدف غرب ديزفول، اطلق عليه اسم (فجر النصر) الا أن الدفاعات العراقية استطاعت احباط الهجوم [2] .

حرب الناقلات:

وهي عبارة عن استهداف متبادل لناقلات النفط والمنشآت النفطية للبلدين، وقد اتخذت ابعاد جديدة الغرض منها قطع الامدادات الاقتصادية والعسكرية للجيشين المتحاربين[3]، إذ حاولت الحكومة العراقية في مطلع عام 1984 ابعاد العمليات العسكرية عن اراضيها والمساهمة في توسيع نطاقها لتشمل دول في الخليج العربي، والعمل على تدويل الحرب لغرض انهائها[4].

هاجمت الطائرات العراقية المقاتلة ناقلات النفط التي تنقل النفط من جزيرة خرج الإيرانية الواقعة في شمال شرق الخليج العربي قبالة مدينة بوشهر الايرانية، ففي المدة ما بين الخامس والعشرين من شباط والاول من آذار1984، تعرضت سبع ناقلات لهجمات عراقية في الخليج العربي، وعلى أثر ذلك هددت

([1]) وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص85.

([2]) محسن خليل، المصدر السابق، ص49.

[3] كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري، ج2، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، 2013، ص87؛ صفاء جمال الدين، التطورات الاقتصادية للحرب العراقية– الايرانية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 83، كانون الثاني، 1986، ص165.

([4]) المركز الاسلامي للأبحاث السياسية، الحوار السياسي، مطبعة نمونه، قم، 1985، ص282.

الحكومة الإيرانية بغلق مضيق هرمز[1] أمام الملاحة الدولية في محاولة منها للتأثير على الرأي العالمي والاقليمي[2].

تجاهل العراق التهديدات الايرانية، فقامت طائرات سوبر ايتندار (Super Etendar)، المستأجرة من فرنسا في السابع والعشرين من آذار1984 باستهداف ناقلة نفط تركية وسفينة هندية كانتا قد ابحرت في ميناء جزيرة خرج[3]، الأمر الذي أدَّى إلى انخفاض تصدير النفط الايراني بشكل كبير مطلع ايار 1984[4].

في الجانب المقابل قامت الطائرات الإيرانية في أيار1984 بقصف الناقلات النفطية لحلفاء العراق الكويت والسعودية ، حيث قُصفت ناقلتان كويتيتان وأخرى سعودية وذلك لعدم وجود أهداف عراقية لضربها في مياه الخليج، لأن ايران كانت قد قطعت خطوط ومنافذ تجارة العراق البحرية منذ شهر تشرين الاول 1980 [5] .

اصبح الخليج العربي مسرحاً للعمليات العسكرية بسبب ضرب الناقلات الأمر الذي دعا الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار (Javier perez De cuellar)[6] في الحادي عشر من حزيران 1984 إلى القيام بمساعي تمخض عنها اقناع الطرفين بوقف استهداف المنشآت النفطية والمناطق السكنية[7].

([1]) مضيق هرمز: وهو من أهم المضائق في العالم والذي يصل بين الخليج العربي وخليج عمان، وتشرف ايران على ساحلها الشمالي والشرقي بينما تشرف سلطنة عمان على ساحلها الجنوبي والغربي، ويعتبر هذا المضيق المنفذ البحري الوحيد لدول الخليج العربي، حيث تعبره يومياً عشرات الناقلات المحملة بالبترول والمتجهة إلى مختلف دول العالم. ينظر: علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الاسرائيلي – الايراني، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص ص 19–22.

([2]) محمد وصفي ابو مغلي، جزيرة خرج من الحصار إلى التدمير، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1986، ص115.

([3]) عبد الحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص144.

([4]) محمد وصفي ابو مغلي، جزيرة خرج من الحصار إلى التدمير، ص ص115–116.

([5]) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، ملفه رقم 37/ 237، الحرب الاقتصادية في الخليج، 1986، ص61.

([6]) خافير بيريز ديكويلار: ولد في البيرو عام 1920، دخل السلك الدبلوماسي عام 1944 بعد اكماله دراسة الحقوق، إذ عين سفيراً لبلاده في سويسرا للمدة 1944– 1966، ثم سفيراً في الاتحاد السوفيتي عام 1969، وفي كانون الاول 1981 شغل منصب الامين العام للأمم المتحدة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج5، ص313.

([7]) د. ك. و، ملفة رقم 395/ 303، حرب مدن ومنشآت اقتصادية، 1984، وثيقة رقم 53.

تجددت حرب الناقلات في الرابع والعشرين من حزيران 1984 بعد هدوء دام اسبوعين، إذ قامت الطائرات العراقية باستهداف سبع ناقلات تحمل النفط الابيض الايراني في الرابع والعشرين والسابع والعشرين من حزيران والأول من تموز 1984[1]، من جانب آخر قامت الطائرات الإيرانية بقصف ناقلة نفط هندية تحمل النفط العراقي في الخامس والعشرين من كانون الاول من العام نفسه [2].

اغارت الطائرات العراقية يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من كانون الثاني 1985 على مجموعة من الناقلات النفطية في جزيرة خرج مدمرة خمس ناقلات منها[3] وقد استمرت حرب الناقلات طيلة عام 1985، الأمر الذي أدَّى إلى انخفاض تصدير النفط الايراني بنسبة (30%) بعد استهداف منصات التحميل في جزيرة خرج في آب 1985[4].

حرب المدن :

شهد يوم السابع من شباط عام 1984 سلسلة من الهجمات المتبادلة على المدن بين كل من العراق وايران[5]، ففي مطلع العام المذكور نفذت ايران أربع عشرة عملية قصف للمدن العراقية، استهدفت ثلاث محافظات هي ميسان وواسط وديالى، اسفر القصف عن وفاة (262) شخصا وجرح (289) آخرين[6].

حذر العراق الايرانيين من مغبة الاستمرار في قصف المدن العراقية، إذ حدد ناطق عسكري عراقي سبعة مدن ايرانية على قائمة الاستهداف، وفي الثالث والعشرين من شباط 1984 قصفت المدفعية العراقية المناطق السكنية في مدن خرم آباد وبروجرد مما اسفر عن وفاة (48) وجرح (470) آخرين [7].

تصاعدت حرب المدن في آذار عام 1985، ففي الحادي عشر من آذار من العام نفسه استهدفت الطائرات الإيرانية مدن بغداد والسليمانية والبصرة [1] وفي المقابل قام العراق في السابع عشر والتاسع عشر من الشهر نفسه بتوجيه (99) ضربة صاروخية إلى (28) مدينة ايرانية [2] .

([1]) محمد وصفي ابو مغلي، جزيرة خرج من الحصار إلى التدمير، ص118.

([2]) مجلة الطليعة، (باريس)، العدد 86 ، 31 كانون الاول 1984، ص18.

([3]) مجلة الطليعة، (باريس)، العدد 93، 18 شباط 1985، ص11.

([4]) انتوني كوردسمان، المصدر السابق، ص175.

([5]) د. ك. و، ملفة رقم 395/ 303، وكالة الانباء العراقية، جرائم حرب وضرب المدن والمنشآت الاقتصادية وأسلحة محرمة ،1984، وثيقة رقم 44.

([6]) المصدر نفسه، وثيقة رقم 46.

([7]) المصدر نفسه، وثيقة رقم 51.

اصبحت المنشآت الاقتصادية والحيوية في ايران هدفاً للهجمات العراقية، إذ قصفت (73) طائرة عراقية في الثالث من حزيران 1985 مجمع البتروكيماويات في بندر خميني ومدينة طهران، مما دفع ايران للرد بالمثل، إذ كانت مدن بغداد والموصل وكركوك عرضة للصواريخ الايرانية، واستمرت تلك الهجمات حتى الخامس عشر من حزيران 1985، عندما اعلن الرئيس العراقي عن ايقاف قصف المدن بمناسبة قرب عيد الفطر[3].

قامت المدفعية العراقية في السابع والعشرين من تموز 1985 بضرب مدينتي عبادان والمحمرة ، وفي الخامس من ايلول قامت طائرتان ايرانيتان باستهداف مدينة السليمانية مما اسفر عن اصابة (20) مواطناً عراقياً[4] .

احتلال ايران لشبه جزيرة الفاو عام 1986 :

توجهت انظار القيادة الإيرانية نحو شبه جزيرة الفاو، إذ اعتقد الساسة والعسكريون الايرانيون ان مدينة الفاو ذات تأثير حاسم على مستقبل منطقة الخليج وهي بمثابة شريان الحياة للنظام العراقي، ومن خلال احتلالها تتمكن ايران من احتلال البصرة ثم الاندفاع نحو بغداد [5] .

شنت القوات الإيرانية هجوماً مباغتاً في التاسع من شباط 1986[6]، تمكنت من خلاله احتلال شبه جزيرة الفاو في غضون ثلاثة ايام، واطلق على الهجوم اسم (الفجر8) اشترك فيه اكثر من خمس وثمانين الف جندي[7].

ساعدت عوامل عدة في نجاح القوات الإيرانية باحتلال شبه جزيرة الفاو، إذ ادى هطول الامطار إلى عرقلة اعمال الطيران، كما نجحت القوات الإيرانية في اخفاء اتجاه الهجوم من خلال السرية المفروضة

([1]) إسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص137.

([2]) مجلة كل العرب، (باريس)، العدد 132، 20 آذار1985، ص35.

([3]) ابراهيم البرجاوي، مشاهدات صحفي عربي في الجبهة من زاخو إلى الفاو، الدار العربية، بغداد، 1987، ص65.

([4]) صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 4793 ، 28 تموز 1985.

([5]) ضياء الدين المجمعي، المصدر السابق، ص89.

([6]) محسن خليل، الاهمية الجغرافية السياسية لتحرير الفاو، مجلة المنار، (باريس)، العدد 45، ايلول 1988، ص ص41-42.

([7]) حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، دار الساقي، بيروت، 2003، ص156.

على الخطة، فضلاً عن المعلومات الخاطئة التي قدمت من قبل المخابرات الامريكية إلى القيادة العراقية حول أماكن تحشد القوات الإيرانية[1] .

شنت القوات الإيرانية في الرابع والعشرين من كانون الاول 1986، هجوماً واسعاً على مدينة البصرة اطلق عليه اسم (كربلاء الرابعة)، وتمكنت من خلال الهجوم الاستيلاء على جزيرة ام الرصاص الواقعة في شط العرب [2].

حاول العراق تدارك الموقف، وايقاف تقدم الايرانيين باتجاه البصرة، لذا قامت القوات العراقية في مطلع كانون الثاني 1987 بتوجيه (200) ضربة صاروخية باتجاه المدن الإيرانية راح ضحيتها اعداد كبيرة من المدنيين الايرانيين، وفي المقابل استهدفت ايران مدينة البصرة بالمدفعية الثقيلة في التاسع من نيسان من العام نفسه [3] .

اتفق الجانبان الايراني والعراقي في نيسان 1987 على ايقاف حرب المدن بصورة مؤقتة، بعدما وافقت ايران على ايقاف ضرب مدينة البصرة مقابل ايقاف العراق ضرب المدن الايرانية[4].

تصاعدت حرب الناقلات من جديد في ايار 1987، وما أن استأنف العراق حرب الناقلات[5] وجدد هجماته على الموانئ والمنشآت الإيرانية[6]، حتى ردت ايران بشراسة، إذ استهدفت الطائرات الإيرانية ناقلات النفط العراقية والخليجية وعدد من ناقلات دول العالم التي اجتازت مضيق هرمز لنقل نفط دول مجلس التعاون، مما أدَّى إلى توتر الاوضاع في المنطقة [7]، الأمر الذي تطلب تدخل المنظمات الدولية، فاصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (598) [8] في العشرين من تموز 1987، والداعي لوقف اطلاق النار وسحب جميع القوات

([1]) أحمد طلعت مسلم، الرحلة الجديدة في حرب الخليج دراسة تحليلية نقدية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 85، تموز 1986، ص112.

([2]) رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ، ص125.

([3]) عبد الحليم ابو غزالة المصدر السابق، ص197؛ اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص147.

([4]) المصدر نفسه، ص148.

([5]) مجلة المنار، (القاهرة)، العدد 34، 19 تشرين الاول 1987، ص10.

([6]) مجلة الطليعة، (باريس)، العدد 219، 20 تموز 1987، ص7.

([7]) مجلة المنار، (القاهرة)، العدد 33، 23 ايلول 1987، ص34.

([8]) القرار (598): صدر في العشرين من تموز 1987 من قبل مجلس الامن الدولي ونص على ما يلي:

الإيرانيـة إلـى الحـدود المعتـرف بهـا دوليـا، واطـلاق سـراح الاسـرى [1]، وقـد رحـب العـراق بـالقرار، بينما رفضته ايران، مما ادى إلى تجدد حرب المدن [2].

عاودت إيران في الثلاثين من كانون الاول 1987 قصفها للعاصمة العراقية بغداد، مستخدمة صواريخ من طراز سكود، على الرغم من كل النداءات والقوانين الدولية التي تكفل للمدنيين سلامتهم[3].

استمرت حرب المدن بين الدولتين، إذ قام العراق في شباط 1988 بضرب مدينة طهران بالصواريخ، مما ادى إلى اضرار جسيمة، وفي المقابل ردت ايران بقصف العاصمة بغداد بأكثر من عشرين صاروخاً[4]، وفي آذار1988 شن الجيش الايراني هجوماً برياً على مدينة حلبجة وتمكن من احتلالها في التاسع من آذار من العام نفسه، وكانت ردة فعل الحكومة العراقية قوية إذ قامت بقصف المدينة بالأسلحة الكيمياوية متذرعة بأن الاكراد ساعدوا القوات الإيرانية في احتلال المدينة [5].

المرحلة الرابعة: معارك التحرير ونهاية الحرب (17 نيسان– 8 اب 1988)

- يطالب مجلس الامن بأن يلتزم كل من العراق وايران بوقف اطلاق النار.
- يطالب من الأمين العام ارسال فريق من مراقبي الأمم المتحدة للتأكد من وقف اطلاق النار.
- الافراج عن اسرى الحرب وإعادتهم إلى اوطانهم.
- يدعو ايران والعراق للتعاون مع الأمين العام في تنفيذ القرار.
- يدعو جميع الدول الأخرى إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس لتنفيذ القرار.
- يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تكليف هيئة محايدة للتشاور مع العراق وايران.
- أن يدرس الأمين العام بالتشاور مع العراق وايران والدول الأخرى اجراءات استقرار المنطقة.
- احاطة مجلس الامن الدولي علماً بتنفيذ القرار.
- يقرر الاجتماع إلى اعضاء مجلس الأمن إذا دعت الضرورة لضمان الالتزام بهذا القرار. ينظر: مجموعة باحثين، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص153.

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 25.

([2]) حسن خليل حسين، الزامية قرارات مجلس الامن في النزاع العراقي– الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص113.

([3]) مجلة النهضة، (الكويت)، العدد 1025، 2 كانون الثاني 1988، ص23.

([4]) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص321.

([5]) صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 6525، 19 نيسان 1988؛ مجلة كل العرب، (باريس)، العدد 293، 4 نيسان 1988، ص19.

عانت ايران من عزلةٍ دولية بعد رفضها للقرار (598) في تموز 1987، في حين لاقى العراق تقديراً في المجتمع الدولي لقبوله القرار، اما على الصعيد الداخلي في ايران، فقد تدهورت الاوضاع الداخلية بسبب الخلافات بين القيادات الإيرانية حول استمرار الحرب، مما ادى إلى ضعف التعبئة والتجنيد وهما ركيزتان اساسيتان لإدامة الحرب، وفي الوقت نفسه كثفت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية دعمها الاستخباراتي والعسكري والاقتصادي للعراق، بينما اوقفت الولايات المتحدة الامريكية امدادات الاسلحة لإيران وذلك من اجل تمكين العراق من قلب الموازين لصالحه، واجبار ايران على القبول بوقف اطلاق النار[1].

شكل احتلال شبه جزيرة الفاو قلقاً كبيراً للحكومة العراقية التي صممت على استعادتها واستعادة كل الأراضي العراقية من الاحتلال الايراني ومن خلال التقديرات العسكرية اصبح الوضع مهيأ بعد ان رمت إيران بكل ثقلها العسكري في القاطع الشمالي، فأصبحت لا تمتلك القوة الاحتياطية في القاطع الجنوبي[2]، ومن هذا المنطلق بدأ العراق يعد العدة لاسترجاع الفاو، ففي السابع عشر من نيسان 1988 شنت القوات العراقية هجوماً مباغتاً اطلق عليه (رمضان المبارك) [3]، اسفر عن تحرير الفاو خلال خمس وثلاثين ساعة، وقد اشتركت في الهجوم مختلف الصفوف وكان للحرس الجمهوري الدور المهم في عملية التحرير[4].

شكلت معركة تحرير الفاو منعطفاً جديداً عجل بانتهاء الحرب، كما ساهمت برفع معنويات القيادة العراقية، فقد انتقلت القوات العراقية من الوضع الدفاعي إلى الوضع الهجومي، وواصلت قوات الحرس الجمهوري عملياتها الهجومية حتى تمكنت من تحرير ما تبقى من الأراضي العراقية وقد خاضت القوات العراقية أربع معارك رئيسة اطلق عليها الجانب العراقي معركة (توكلنا على الله) ففي الخامس والعشرين من ايار 1988 تم تحرير منطقة الشلامجة في عملية (توكلنا على الله الاولى) وفي الخامس من حزيران من العام نفسه تمكنت القوات العراقية من استعادة جزر مجنون في عملية (توكلنا على الله الثانية) [5]، كما اسفرت عملية (توكلنا على الله الثالثة) عن تحرير منطقة الزبيدات في الثاني عشر من تموز من

([1]) اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص155.

([2]) حسن الامين، المصدر السابق، ص21.

([3]) سعد العبيدي، نوايا وحروب نظرة نفسية لوقائع وحروب دامت اكثر من ثلاثين عاماً، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2003، ص251.

([4]) محمد بو ذينه، احداث العالم في القرن العشرين 1980- 1989، ج9، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس، د. ت، ص351.

([5]) محسن خليل، الاهمية الجغرافية السياسية لتحرير الفاو، ص38.

العام نفسه [1]، اما عملية (توكلنا على الله الرابعة) اسفرت عن استعادة منطقة سيف سعد وهضبة زين القوس في الثامن عشر من تموز 1988 [2].

اصبحت ايران في موقف صعب بعد الهزائم المتلاحقة، كما بدى واضحاً انهيار معنويات الجيش الايراني الذي فقد قدرته على الاستمرار في القتال، كما اقرت ايران انها تواجه العراق والولايات المتحدة والدول الغربية معاً. لذا اعلنت الحكومة الإيرانية في الثامن عشر من تموز 1988 استعدادها لوقف اطلاق النار[3]، وفي المقابل اعلن الرئيس العراقي رفض المقترح الايراني مشترطاً الموافقة على انهاء الحرب، وان تتراجع ايران عن دعوتها للإطاحة بالنظام العراقي، وان تدخل في مفاوضات مباشرة لتسوية ملف الاسرى والمشاكل العالقة بين البلدين[4].

عانت ايران من العزلة الدولية والاقليمية، فضلاً عن الدعم العسكري الامريكي للعراق الذي ساهم في التعجيل بإنهاء الحرب[5]، لذا اعلن الأمام الخميني في العشرين من تموز 1988، قبوله قرار (598) قائلاً: "**ان القبول بالقرار بالنسبة لي اشبه بمن يتناول السم**"، وفي الثامن من اب 1988 اعلن الرئيس العراقي موافقته على الدخول في مفاوضات مباشره مع الجانب الايراني، وابلغ الامين العام للأمم المتحدة بذلك [6].

يمكن القول: إنَّ الدول الغربية كانت تتحرك من أجل تأجيج الصراع واشعال فتيل الحرب تماشيا مع مصالها في المنطقة ، لاسيما الدول الكبرى منها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التي كانتا راغبتين في القضاء على الطموحات الإيرانية الساعية للهيمنة على منطقة الخليج العربي، فضلا عن رغبتهما في اضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية التي اخت تنمو سريعا ، وقد رسمت الولايات المتحدة سياستها في منطقة الخليج بما يتوافق مع اهدافها التوسعية والاستراتيجية .

([1]) صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 6874، 13 تموز 1988.

([2]) رعد مجيد الحمداني، معارك الجيش العراقي، ص105.

([3]) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص174.

([4]) Efraim Karsh, op. cit, p. 79.

([5]) كمال ديب، المصدر السابق، ص189.

([6]) اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص160.

الفصل الثاني

موقف الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية الايرانية(1980-1988)

المبحث الأول : علاقات الإمارات العربية المتحدة مع طرفي النزاع 1971-1980

اولاً: العلاقات الاماراتية – الايرانية 1971-1980

ثانياً: العلاقات الاماراتية – العراقية 1971-1980

المبحث الثاني : موقف الإمارات العربية المتحدة من مجريات الحرب العراقية - الإيرانية1980-1988

المبحث الثالث : موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام و الوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية1980-1988

اولاً: دور الامارات العربية المتحدة في مبادرات السلام

ثانياً: موقف الامارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية

المبحث الاول : علاقات الإمارات العربية المتحدة مع طرفي النزاع 1971– 1980

أولاً: العلاقات الإماراتية– الإيرانية1971– 1980

أزداد الاهتمام بالخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أنعكس هذا الاهتمام عبر سياسة ايران الرامية لدعم دورها السياسي والعسكري في المنطقة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وبسبب مشاكل ايران السياسية والاقتصادية فأنها لم تجدد اهتمامها بجزر الخليج الا في بداية ستينيات القرن الماضي، وفي الرابع من آذار1964 قامت ايران بإنزال قواتها العسكرية على جزيرة أبو موسى ووضعت عليها علامات وجعلتها ضمن المياه الاقليمية [1] ، الأمر الذي أثار ردود أفعال واسعة في ارجاء الوطن العربي، فاضطرت الخارجية الإيرانية للتصريح بأن انزال الجيش في هذه الجزيرة كان مناورة عسكرية طارئة اشترك فيها الأسطول الايراني والاسطول الامريكي وليسَ القصد منه احتلال الجزيرة، وأن القوات سوف تنسحب بعد عشرين يوماً من اجراء المناورات [2] .

وفي عام 1968 تجددت المطالبة الإيرانية بالجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى تزامناً مع اعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج العربي وتأكيد الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية على مسألة الفراغ الذي سيخلفه هذا الانسحاب وضرورة ايجاد قوة موالية للغرب لسد الفراغ ومنع القوى المتحررة من القيام بأي نشاط معادٍ للغرب [3] .

عقد في اوائل نيسان عام 1970 مؤتمر في العاصمة طهران لسفراء الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، وتم في المؤتمر عقد تحالف ثلاثي بين ايران، امريكا وبريطانيا، وبمقتضي هذا التحالف تقوم ايران بالمحافظة على المصالح الغربية في الخليج العربي مقابل حصولها على الدعم العسكري والمعنوي من الدولتين[4].

توافق التحالف الثلاثي مع التطلعات التوسعية الإيرانية والرغبة في القيام بالدور الرئيس بالمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة، فكانت ايران هي القوة الاقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الامريكية في تطبيق سياستها في منطقة الخليج، ومن ثم امدتها بكل مقومات القوة العسكرية، للقيام بهذا

([1]) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص895.

([2]) خليل محمد علي، قضايا عربية معاصرة في الخليج العربي، د. ط ، د. م ، 1988، ص83.

([3]) صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية الإيرانية1971– 197 9، مجلة مركز بابل للدراسات، الجامعة المستنصرية، مج 10، العدد 1، 2020، ص408.

([4]) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية1921– 1971، ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص381.

الدور نيابة عن الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي جعل الرئيس الامريكي نيكسون يقوم بتزويد ايران بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة وتكليفها بدور حامي الخليج من منظور الدول الغربية [1] .

ازدادت أهمية الجزر الثلاث بعد اكتشاف النفط[2] في مياه الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين[3] الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى استخدام الدبلوماسية والاحاديث الصحفية من اجل تهيئة الارضية المناسبة للحصول على الجرز العربية ، إذ صرح رئيس الوزراء أمير عباس هويدا [4] أثناء وجوده في بندر عباس في مطلع عام 1970 قائلاً **"نحن بحاجة إلى الجزر الثلاث لحماية مصالحنا وثروتنا وسندافع عن ممرنا المائي بكل ما اوتينا من قوة بحرية وجوية"** [5] .

ادلى الشاه محمد رضا بهلوي بتصريح لجريدة التايمز اللندنية في الرابع من نيسان 1970 جاء فيه **"انه قد بدأ عصر جديد للخليج وان إيران ترى بان مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الامن والاستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله، وان بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم ايران من الناحية الاستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وهي جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وأن ايران غير مستعدة اطلاقاً لأن ترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها"** [6] ونشرت صحيفة

([1]) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص265.

[2] اقتصرت اهمية الخليج العربي على كونه طريق استراتيجي يربط أوربا بالشرق الاوسط ، وفيما بعد اصبح هذا الممر يشكل اهمية كبيرة للاقتصاد العالمي ، وقد زادت هذه الاهمية بالنسبة للخط الملاحي بعد قيام الشركات الأميركة بعمليات التنقيب والعثور على النفط بكميات كبيرة تحت مياه الخليج العربي عام 1932 وهذا بدوره زاد من اهتمام ايران بالخليج العربي ينظر: خليل ابراهيم الجسمي ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013، ص ص 103- 104.

([3]) حسين كامل جابر الشاهر، دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية 1971- 1981، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص355.

([4]) أمير عباس هويدا: ولد في طهران في شباط 1918، كان والده احد الدبلوماسيين والملقب عين الملك وبحكم وظيفته خارج البلاد فقد تربى عباس هويدا خارج ايران، اكمل دراسته الجامعية في البرازيل بعدها حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة السوربون، بعد عودته إلى ايران انخرط في سلك الجيش ثم شغل مناصب عديدة ،اصبح وزيراً للمالية في حكومة حسين علي منصور ثم تسلم رئاسة الوزراء 1965- 1977 بعدها تمت اقالته من منصبه في عام 1977 اثر قيام الشاه بمحاولة تهدئة الاوضاع الداخلية، بعد اندلاع الثورة الاسلامية في ايران ثم اعتقاله واعدامه في عام 1979. ينظر: نعيم جاسم محمد، ايران في عهد حكومة أمير عباس هويدا 1965-1977، دراسة في تطور السياسة الداخلية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2016، ص32.

([5]) مقتبس من : نواف وبدان سلمان الجشعمي، المصدر السابق، ص189.

([6]) مقتبس من : محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت، 1988، ص192-193م 212- 213.

(ايندكان) المقربة من الحكومة الإيرانية في عددها الصادر في التاسع من تشرين الاول 1970 مقالاً جاء فيه "**إن ايجاد قاعدة بحرية وجوية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، سيمكن ايران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج، وان العدو المشترك هو الثورة العربية، وهذا العدو لو أفلح يوماً في السيطرة على هذه الجزر سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الايراني إلى الخارج وإلى اسرائيل**" [1]

هدَّد الشاه في الرابع والعشرين من حزيران 1971، باحتلال الجزر إذا لم يتم الحصول عليها بالطرق السلمية، جاء ذلك في اللقاء الذي أجرته معه جريدة (Blitz) الهندية جاء فيه "**إن الجزر الثلاث تعود إلى ايران وان بريطانيا اغتصبتها قبل ثمانين عاماً في الوقت الذي لم تكن هناك حكومة مركزية في ايران، وان والده رضا خان بهلوي ارسل سفناً حربية لاستعادة الجزر قبل الحرب العالمية الثانية، غير أن السفن البريطانية تصدت لها، فأضطر إلى التخلي عنها بصورة مؤقتة ... آمل أن نحصل على الجزر بالطرق السلمية وإلا لن يبقى امامنا اي سبيل سوى الاستيلاء عليها بالقوة، فقد اصبح لدينا اليوم اسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق عسكرية، استطيع ان اتحدى بريطانيا واحتل الجزر**"[2].

ادركت ايران مبكراً انها على موعد مع الفرصة التاريخية التي كانت بانتظارها منذ سنوات طويلة لغرض السيطرة على الخليج العربي، غير ان الوجود البريطاني كان يحول دون تحقيق هذا الطموح، وترى الحكومة الإيرانية وعلى رأسها الشاه انه في حال غياب القوى الخارجية عن الاقليم ستكون ايران هي الاقوى لفرض نفوذها على الخليج [3] .

ومع اقتراب موعد الانسحاب البريطاني من الخليج كانت ايران تمارس الضغط على بريطانيا من اجل اقناع حاكمي رأس الخيمة والشارقة لتوقيع اتفاقية مع ايران وقد أبلغت الحكومة الإيرانية السفير البريطاني في طهران أهمية الجزر لإيران، وفي حال عدم إقناع حاكمي رأس الخيمة والشارقة سوف تقوم ايران باحتلال الجزر بالقوة [4].

([1]) مقتبس من : زهير قاسم محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية– الإيرانية عام 1971، مجلة، كلية التربية، جامعة سامراء، مج 8، العدد 29، السنة الثامنة ، آذار2012، ص131.

([2]) مقتبس من: عبد القادر حمود القحطاني، الاحتلال الايراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الافعال العربية والدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 107، السنة الثامنة والعشرين، جامعة الكويت، (الكويت)، 2002، ص ص23– 24.

([3]) محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص392.

([4]) حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص359.

بعد أن وصلت المفاوضات بين بريطانيا وحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي [1] إلى طريق مسدود ، وجهت بريطانيا تحذيراً إلى الشيخ صقر أن بريطانيا لا تعد مسؤولة عن حماية الجزر إذا احتلتها ايران، وذلك لأنها بصدد إلغاء معاهداتها مع إمارات الساحل [2] .

بدأ الجيش الايراني عملياته العسكرية باحتلال جزيره طنب الكبرى في 30 تشرين الثاني 1971، حين حلقت بعض الطائرات من طراز الهليكوبتر التابعة لسلاحه الجوي على الجزيرة في الوقت الذي احاطت بها بعض القطع البحرية وعلى أثر الانزال الايراني حدثت بعض المناوشات بين أفراد الشرطة المحلية البالغ عددهم ستة اشخاص وبين بعض الجنود الايرانيين مما أسفر عن مقتل اربعة افراد[3] عرب، فيما قُتل ثلاثة آخرون من القوات الإيرانية وفر الكثير من السكان او طردوا من الجزيرة بينما بقي الآخرون تحت سيطرة السلطات الايرانية، أما فيما يتعلق بجزيرة طنب الصغرى فقد تم احتلالها من دون وقوع اشتباكات مسلحة نظراً لخلوها من السكان، وفي الوقت نفسه نزلت القوات الإيرانية في جزيرة ابو موسى واحتلت الجزء الاعلى منها، وقد اعلنت حكومة الشارقة انه سبق لها ان تفاهمت مع ايران على وضعية جزيرة ابو موسى، من جانب آخر اعلنت امارة رأس الخيمة استنكارها الشديد لوقوع العدوان على أراضيها وأشار البيان الذي صدر عن ديوان حاكم الامارة ان الشرطة التابعة للإمارة تصدت بشجاعة للهجوم الايراني المباغت، وبادر الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة للحكومة البريطانية محملاً اياها مسؤولية العدوان وعدم التزامها بحماية ممتلكاته الاقليمية بحكم ارتباط الامارة بمعاهدات مع بريطانيا لم يكن قد تم الغاؤها بعد [4] .

بعد انتهاء العملية العسكرية أعلن رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا أثناء حديثه أمام مجلس النواب الايراني ،إن قوات ايرانية نزلت في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واحتلت نقاطاً استراتيجية

([1]) الشيخ صقر بن محمد القاسمي: هو الشيخ صقر بن محمد بن سالم بن سلطان بن صقر بن راشد ،ولد في عام 1918، تولى حكم إمارة رأس الخيمة في السابع عشر من تموز 1948 وتمكن خلال حكمه من تحقيق نهضة كبيرة في إمارته، ينظر :أحمد الشرقاوي ،موسوعة الإمارات الشاملة، ج 1، إعلام وشخصيات إماراتية ، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، د . ت ، ص ص132- 135.

([2]) حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص ص360- 361.

([3]) كان أفراد القوة المدافعة عن جزيرة طنب الكبرى هم من اليمنيين قتل أربعة منهم وهم كل من الشرطي سالم سهيل خميس مسؤول القوة المدافعة ، محمد علي صالح ،حسين علي محمد ،علي محسن محمد ، في حين جرح الآخران وهم هواش عبد الله محمد، محمد عبد الله عبيد، كما قتل ثلاثة من الجنود الايرانيين . ينظر : محمد حسن العيدروس ،الجزر العربية والاحتلال الايراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية1941 – 1979، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص ص229-242.

([4]) جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين الاصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة اتحاد المؤرخين العرب، (القاهرة)، مج 1، العدد 1، نيسان 1993، ص ص58- 59؛ عبد الوهاب عبدول، الاسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جمعية المؤرخين المغاربة، د. م، العدد الاول، تشرين الثاني 1996، ص47.

في جزيرة أبو موسى، وأبلغ المجلس أن العلم الايراني رفع على جبل (حلفا) ،وأكد هويدا أن التحرك الايراني جاء تنفيذا للاتفاق بين ايران وبريطانيا وإمارة الشارقة ، في حين لم يتم التوصل إلى اتفاق مع حاكم إمارة رأس الخيمة [1] وقد قوبل إعلان هويدا من جانب المجلس بالتصفيق والهتاف المؤيد لعملية الاحتلال[2]

أدى احتلال ايران للجزر الإماراتية إلى احتجاجات رسمية وشعبية في منطقه الخليج والوطن العربي، كما أدى إلى توتر العلاقات العربية الايرانية، فقد خرجت مظاهرات حاشدة في رأس الخيمة والشارقة وفي معظم امارات الخليج وبعض الدول العربية، إذ قام المتظاهرون بتحطيم فروع البنوك والمؤسسات الإيرانية وكذلك مكاتب شركات الطيران الإيرانية وطالبوا بطرد الايرانيين من الخليج العربي[3].

تعود اهمية الجزر العربية الثلاث إلى حقيقة مفادها، إن الذي يسيطر على الجزر بإمكانه التحكم بالخليج، الأمر الذي يعني التحكم بممر مائي حيوي وهام يربط كل من آسيا وأفريقيا وأوربا[4]، كما تشكل الموقع الاستراتيجي والبوابة لمضيق هرمز في الخليج العربي ومن ثم التحكم بالملاحة الدولية[5]، فضلا عن استخدام هذه الجزر كموانئ وملاجئ عند الضرورة في الأجواء العاصفة، حيث يقع الممر الملاحي الأكثر عمقاً في الخليج العربي بين هذه الجزر والساحل الشرقي للخليج، كما تحتوي على الثروة النفطية وتتوافر فيها طبقة فلزية، كما تحتوي مياهها على الثروة السمكية ومصائد اللؤلؤ في الخليج العربي[6] .

عقد حكام الإمارات الست ابوظبي و دبي وعجمان و الشارقة والفجيرة وام القيوين اجتماعا في الثاني من كانون الاول 1971 اعلنوا خلاله عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم في الاجتماع انتخاب الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان[7] رئيسا للدولة لمدة خمس

([1]) إبراهيم خلف العبيدي ، التحدي الايراني لمنطقة الخليج ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص ص58-59 ؛ حسين كامل جابر الشاهر ، المصدر السابق، ص362.

([2]) عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافيا العلاقات السياسية – دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولوتكس والجغرافية السياسية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977 ، ص312 .

([3]) عبد القادر محمود القحطاني، المصدر السابق، ص33.

([4]) زهير قاسم محمد ، المصدر السابق ، ص146 .

([5]) ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1982، ص18.

([6]) محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات وجيرانها، ، دار القلم، الكويت ،1989، ص223.

([7]) الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (1918– 2004): رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبو ظبي، ولد في مدينة العين التي تعد اكبر التجمعات في إمارة أبو ظبي، تلقى علومه على يد رجال الدين فحفظ القران وتعلم أصول الدين، تولى إمارة أبو ظبي عام 1966، أصبح أول رئيس للدولة عام 1971 واكسبه هذا المنصب لقب الأب المؤسس. ينظر: صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ودوره في السياسة العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2008 ، ص17؛ وداد سالم محمد، الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2006، ص194.

سنوات والشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم[1] نائبا لرئيس الدولة[2]، وفي اليوم نفسه، أعلنت الصحافة الإماراتية إن رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان، قد أرسل الرسالة التالية لشاه ايران وجاء فيها "**يشرفني أن انوه إلى فخامتكم إن ولايات أبو ظبي ودبي، الشارقة، عجمان، ام القيوين، الفجيرة قد قررت بعد انتهاء معاهداتها المعقودة سابقاً مع المملكة المتحدة، قد قررت اليوم الثاني من كانون الأول 1971، أن تتخذ وتنشئ في ما بينها دولة الإمارات العربية المتحدة وتعلنها كدولة ذات سيادة كاملة، وتعلن الدولة عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية كما تعبر عن إيمانها بضرورة التعايش السلمي بين كل الدول والتعاون الدولي في كافة المجالات، كما تؤكد عزمها على الحفاظ على السلام العالمي. وريثما اعبر عن رغبتنا شعباً وحكومةً توطيد العلاقات مع شعب جلالتكم وحكومته، فانا اعبر إلى جلالتكم عن أطيب أمنياتي لازدهار شعبكم**"[3].

رد الشاه محمد رضا بهلوي على رسالة الشيخ زايد قائلاً: " **بكل سرور وسعادة نريد أن نعلمكم انه قد تم استلام برقية سيادتكم حول إنهاء المعاهدات الخاصة بالإمارات مع حكومة المملكة المتحدة وتكوين الإمارات العربية المتحدة، وبمناسبة هذا الحدث نود أن نرسل لسيادتكم مباركتنا وأمانينا الصادقة ولطالما سعينا ونستمر في ذلك من اجل الرخاء المتزايد والتقدم لشعوب الإمارات في الجانب الآخر من الخليج، وتحقيقاً لهذا الأمر نرحب بتكوين الإمارات العربية المتحدة وهو ما يتماشى مع رغبات الشعب في الإمارات الست في المنطقة، نحن واثقون من أن حكومة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع الدول الأخرى المطلة على الخليج، سوف تقوم بدورها في الحفاظ على سلام وأمن هذه**

([1]) راشد بن سعيد آل مكتوم: ولد عام 1912، ونشأ في بيت والده الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم أمارة دبي، تلقى علومه الاولية في الكتاتيب ثم في مدارس دبي التي أنشأها بعض التجار مع حاكم دبي ، تولى ولاية العهد عام 1938، كان لهُ دور كبير في إنشاء وادارة بعض المشاريع العمرانية، تولى حكم أمارة دبي عام 1958 بعد وفاة والده، يعد الشيخ راشد بن سعيد المؤسس الحقيقي لنهضة إمارة دبي تغيرت من قرية ساحلية صغيرة إلى مدينة عالمية منها ميناء جبل علي ومطار دبي، توفي في السابع من تشرين الاول 1990. ينظر: ميثاق فتاح خلف، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ودوره السياسي والاقتصادي في إمارة دبي 1985–1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة سامراء، 2014، ص ص 22–26.

([2]) حازم مجيد أحمد ، تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة 1968–1971، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، مج 5، العدد 16، السنة الخامسة ، آب، 2009، ص7.

[3]F.C.O. ، To Priority F c o Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jeddah ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971 ، P .1 ينظر الملحق رقم (1)

المنطقة الحيوية ، ونأمل أن تتطور باستمرار الروابط الودية الأخوية بين ايران وكل إمارات الخليج في المستقبل وان نقوي من أسباب الاهتمام المتبادل وان تعود بالفائدة على أمن المنطقة وكذلك الخليج"[1].

وعلى الرغم من النزاع حول الجزر ، توصلت ايران والإمارات العربية المتحدة إلى تعايش مؤقت يرضي الطرفين، وبعد إعلان عن تأسيس دولة الإمارات في الثاني من كانون الأول 1971 اعترفت ايران بدولة الإمارات بعد، ثمانية واربعين ساعة من إعلان قيامها [2]، وفي السادس من كانون الاول 1971 تم قبول الدولة الجديدة عضواً في الجامعة العربية كما تم قبولها في هيأة الامم المتحدة في السابع من كانون الاول من العام نفسه، وبذلك اكتسبت الدولة الجديدة الاعترافين العربي والدولي بوجودها، وهكذا دخلت المجتمع الدولي والغيت كافة المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا وعقدت على غرارها اتفاقات صداقة واحترام سيادة الدولة المستقلة، وفي التاسع من كانون الاول 1971 اعلن عن تشكيل اول وزارة لدولة الإمارات العربية المتحدة وضمت(18) وزيراً اختيروا من بين مختلف الإمارات [3] .

تمسكت ايران بالجزر الثلاث ورفضت أي مفاوضات بهذا الشأن، وأمام تصلب موقف ايران حاول المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة طرح موقف جديد محدد يتمثل في المطالبة باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للبت في النزاع، وقد عبر الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن هذا الموقف قائلاً: "**إذا قدمنا براهيننا وقدمتم براهينكم للتحكيم فهذا هو الذي سيقرر الصحيح والباطل منها، أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية**" وقد أيدت جميع الدول العربية هذا الموقف كما ايدته معظم دول العالم [4] .

اعتمدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات أسلوب الدبلوماسية الهادئة في معالجة قضية الجزر لتجنب المنطقة أبعاد القرارات السياسية السلبية، وقد أكد الشيخ زايد حرصه على اتباع تلك السياسة، لأنها

---

(1)F.C.O. ، To Priority F. C. O Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jeddah ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971 ، pp1. ينظر الملحق رقم (2)

([2]) صبا حسين مولى، المصدر السابق، ص409.

([3]) صفاء محمد عبد الحسيناوي، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان 1946- 1971، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص138.

([4]) مقتبس من: محمد جمال حماد، المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، 2016، ص280.

تحقق الأمن والسلام بقوله "**إنا نسعى دائماً أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على اساس التفاهم التام والروابط الاخوية المتينة، ولا يمكن ان نسعى في يوم من الايام الي ما يسئ إلى اصدقائنا أو جيراننا**" كما خص ايران بالقول " **نحن نبذل هذه المساعي الهادئة لتبقى علاقتنا بإيران طيبة، فهناك يجب ان يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة وهي ايران، وآخرى مسلمة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة** " [1] .

وجهت ايران دعوة إلى حكام الخليج في تشرين الاول 1972 لحضور المهرجانات التي اقامها الشاه محمد رضا بهلوي بمناسبة مرور خمسة وعشرين قرناً على قيام الحكم الملكي، وأقيم من أجل ذلك احتفال كبير في عاصمة الاخمينيين السابقة برسبوليس (Persepolis) وفيها تَوج الشاه نفسه على الطريقة الملكية القديمة وكان من بين الحضور الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي، الذي لم يخف اعجابه بالاحتفال، وقد دعا إلى تمتين العلاقة مع ايران بوصفها مركز القوة في المنطقة [2] وبعد التحسن الذي طرأ على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ارسلت ايران سفيرها مانوشير بهتام إلى أبو ظبي في التاسع عشر من كانون الثاني 1973[3] ، وفي العام نفسه فتحت قنصلية ايرانية في إمارة دبي وعيّن أمين الله فروغي كأول قنصل ايراني في دولة الإمارات العربية المتحدة [4] .

قام ولي العهد في إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في الثالث من ايلول 1973 بزيارة ايران، وكان في استقباله الشاه كما التقى رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ووزير خارجيته عباس خلعتبري، ووصفت الزيارة بانها زيارة ودية وقد رحبت الصحف الإيرانية بالتعاون بين ايران والإمارات، وقد عبر الشاه عن رغبته في تحسين العلاقات مع جميع بلدان الخليج[5].

وجهت الحكومة في الإمارات العربية المتحدة في اوائل آذار1974 دعوة إلى رئاسة اركان الجيش الايراني للاشتراك في الاحتفال بمرور السنة الثالثة على تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد

([1]) مقتبس من: أحمد عبد الله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1990-2003، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008، ص ص172- 173.

([2]) مركز الوثائق والدراسات، يوميات زايد لعام 1973، ج1، قسم التوثيق المعاصر، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1991 ص107.

([3]) جمال زكريا قاسم، العلاقات العربية- الايرانية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص161.

([4]) مركز الوثائق والدراسات، يوميات زايد لعام 1973، ص 107.

[5] F. C. o، To Rou he fcotino 6463 September 1973 Rou ne Abu Dhabi and Dubai، Dubai Telno 187 Not All، visit of sheikh Mohammed، 8-2128، Tehran 03045z، 3 September 1973، p.1.

ارسلت الحكومة الإيرانية العميد ازهاري [1] يرافقه اربعة ضباط من ذوي الرتب العالية، وقد تم استقبال الوفد بحفاوة عالية من قبل الحكومة الإماراتية [2].

شهدت العلاقات الإماراتية الإيرانية نوع من التحسن الملحوظ، ففي الرابع والعشرين من آب 1974 وقعت في طهران اتفاقية الجرف القاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران[3] وصادقت الاخيرة عليها في الخامس عشر من آذار1975، في حين رفضت الإمارات العربية المتحدة المصادقة عليها لأنها اهملت ذكر الجزر العائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى [4] .

بعد توقيع اتفاقية آذار1975 بين العراق وايران، بدأ الشاه الترويج لمشروعه الأمني في منطقة الخليج، وقد تضمن:

1- إقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة مثل الحزام الامني، منظمة الدفاع الاقليمية، الحلف الخليجي يضم الدول الخليجية.
2- حماية أمن وحدود الدول الاعضاء.
3- اخلاء منطقة الخليج من القواعد العسكرية.

وقد عبرت الإمارات العربية المتحدة عن موقفها الرافض لمشروع أمن الخليج، وركزت رؤيتها على حرية الملاحة وأبعاد المنطقة عن التكتلات والاحلاف العسكرية [5] .

([1]) غلام رضا أزهاري: ضابط في الجيش الايراني ولد في مدينة شيراز عام 1917، تلقى علومه العسكرية في ايران والولايات المتحدة الامريكية، شغل مناصب عسكرية منها مدير الكلية العسكرية عام 1960، وقائد القوات البرية عام 1963، ثم تولى قيادة الحرس الامبراطوري حتى أواخر تموز عام 1978، عهد اليه تشكيل الحكومة العسكرية يوم السادس من تشرين الثاني من العام نفسه التي استمرت حتى الخامس من كانون الثاني 1979 عندما قدم استقالة حكومة، غادر البلاد إلى اوروبا في الثامن من الشهر نفسه، وخلفه في الحكم شابور بختيار، ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص15.

([2]) ارشيو إسناد امور خارجة، وزارات امور خارجة، سفار تشاهنشاهي ايران- ابو ظبي، 1353هـ.ش (1974)، بدون صفحه.

([3]) نصت الاتفاقية بين دولة الإمارات العربية وايران على تحديد خط الحدود البحري بين الدولتين والمكون من خمسة نقاط على امتداد خط الحدود البالغ طوله (29،25) ميل بحري، كما نصت الاتفاقية على تحديد منطقة معزولة بعرض (125) متر على كل جانب من جانبي خط الحدود، كما منعت حفر اي بئر في هذه المنطقة المعزولة من قبل اي من الطرفين الا بعد اتفاقهما: ينظر: بيروز مجتهد زاده، خليج فارس كشورها ومرزها، مؤسسة انتشارات عطائي، تهران، 1379هـ.ش، ص184

([4]) حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص368.

([5]) برزان التكريتي، الصراع في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، الدار العربي، بغداد، 1982، ص97.

زار الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة طهران في كانون الاول 1975، وأجرى مباحثات مع شاه ايران بشأن العلاقات الثنائية وأمن الخليج، وهنأ الشاه بعقد اتفاقية الجزائر مع العراق[1] كما شهدت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران نوع من التعاون، وهذا يمكن ملاحظته من خلال صريحات الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان بعد اختتام زيارته إلى طهران في عام 1977 إذ قال " **نعم انها زيارة رسمية وليس بيننا وبين ايران أي عتب او خلاف هذه الزيارة هي من صميم متابعة الصديق لصديقه، نحن نثق بإيران كدولة جارة ومواقفها مع دولة الإمارات مواقف جيدة، نحن نريد الحفاظ على التعاون مع هذه الدولة المهمة**" [2].

شهدت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران نوع من التعاون، إذ شهد عام 1977 زيارات متبادلة بين البلدين، ففي التاسع من كانون الثاني 1977 غادر الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة على رأس وفد كبير متوجهاً إلى طهران في زيارة رسمية لإيران، قام خلالها بزيارة مقر وزارة الخارجية الإيرانية في العاشر من الشهر نفسه، إذ اجرى جولة من المباحثات مع المسؤولين الايرانيين حول القضايا التي تهم البلدين، كما اجتمع الشيخ راشد بن مكتوم مع الشاه محمد رضا بهلوي في الحادي عشر من الشهر نفسه، وقد صرح مسؤول اماراتي بأن الشيخ راشد استعرض في لقاءه مع الشاه مجموعة من القضايا والمواضيع التي تهم المنطقة كما التقى اثناء الزيارة رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا، وأكد الجانبان ان أمن الخليج هو مسؤولية دول المنطقة [3] وفي عام 1978 قام حاكم امارة الشارقة الشيخ سلطان بن محمد بزيارة ايران على الرغم من المشاكل حول الجزر وجاءت الزيارة لتحسين العلاقات بين البلدين [4].

بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران في الاول من شباط 1979 وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، استبشر حكام الإمارات العربية المتحدة بالنظام الاسلامي الجديد، وفي حديث للشيخ زايد مع مراسل جريدة الكفاح الفلسطينية عن موقف الإمارات العربية المتحدة من الثورة الاسلامية في ايران أكد قائلاً " **ان ايران دولة اسلامية وكل ما ننادي به هو تطبيق الاسلام وهذا يعني تقوية العلاقات بالدول**

([1]) مركز الوثائق والدراسات، يوميات زايد لعام 1975، ج1، قسم التوثيق المعاصر، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1991، ص181.

([2]) مقتبس من: جينا أنور حمادة عراقي مصطفى، السياسات العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، بور سعيد، 2004، ص186.

([3]) مركز الوثائق والدراسات، وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1977 ، ابو ظبي، د. ت، ص906.

([4]) حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص369.

الاسلامية والعربية، وان ما شاهدناه وسمعناه في ايران يبعث التفاؤل الكبير" [1] جاء الموقف الإماراتي عقب التصريحات التي ادلى بها بعض قادة الثورة الاسلامية في الاشهر الاولى من اعلانها في ايران والتي اكدت اسقاط نظرية التوسع الاقليمي التي كان ينتهجها شاه ايران واتباع سياسة عدم الانحياز والخروج من حلف السنتو [2] بعد انتصار الثورة عام 1979[3] فضلاً عن انسحاب ما تبقى من القوات الإيرانية من سلطنة عمان وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية والغاء صفقات التسليح معها، كذلك قطع النفط الايراني عن الكيان الصهيوني واغلاق السفارة الاسرائيلية وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية[4].

قام آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية في طهران بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في الثامن والعشرين من ايار 1979، أجرى خلالها مقابلات عدة مع المسؤولين في الدولة، وقد ادلى بتصريح قال فيه أنَّ الخليج ليس عربياً ولا فارسياً بل هو الخليج الإسلامي، متبنياً في ذلك تصريحات سابقة منسوبة للإمام الخميني في هذا الموضوع، وبعد عودة خلخالي إلى طهران، سارعت الحكومة الإيرانية إلى تدارك الامر، وفي تصريح رسمي من إدارة مهدي بازركان، أن آية الله خلخالي رجل غير مسؤول في الدولة وبياناته لا تمثل وجهة نظر الحكومة الايرانية، وقد اعقب هذا التصريح بيان آخر من وزير الشؤون الخارجية الايراني عبد الكريم سنجابي أكد فيه أن مسألة الانسحاب من الجزر الثلاث التي تسيطر عليها ايران موضوع غير قابل للمناقشة وهي جزء من التراب الايراني، كما أكد الرئيس الايراني

([1]) مقتبس من: صفاء محمد عبد ساجت، العلاقات الايرانية- الإماراتية 1971- 1997، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، 2019، ص335.

[2] حلف السنتو: هو أحد الاحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أُسس بتاريخ الرابع والعشرين من شباط 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الاوسط، وقد ضم العراق وتركيا، أطلق عليه ميثاق بغداد أو كما (يشاع) حلف بغداد، انظمت اليه بريطانيا في الخامس من نيسان، وبدورها شجعت الباكستان وإيران للانضمام إليه، انظمت الباكستان في الثالث والعشرين من أيلول، اما إيران فقد انظمت في الثالث من تشرين الثاني من العام نفسه، وفي الرابع عشر من تموز 1959 انسحب العراق من الحلف بعد سقوط الحكم الملكي مما دعا حكومات دول اعضاء الحلف إلى تغيير التسمية من حلف بغداد إلى حلف المعاهدة المركزية (السنتو)، تم تفكيك الحلف في السابع من كانون الثاني 1979 بعد خروج إيران من الحلف المذكور أثر الاحداث التي شهدتها في شباط من العام نفسه؛ ينظر: ألاء حمزة دويلي، التوافق البريطاني – التركي 1959–1960 دراسة وثائقية في استراتيجية الدفاع عن الشرق الاوسط، مجلة آداب المستنصرية، العدد 103، 2023، ص673.

([3]) جاسم محمد النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة الخاصة (84)، جامعة البصرة، 1990، ص145.

[4] صفاء محمد عبد ساجت، المصدر السابق، ص ص 335–336.

ابو الحسن بني صدر في حديث لمجلة النهار العربي والدولي في الثالث والعشرين من آذار 1980 ان ايران لن تعيد الجزر الثلاث ما دامت الولايات المتحدة الامريكية تعزز وجودها في منطقة الخليج[1].

ثانياً: العلاقات الإماراتية- العراقية 1971-1980 :

امتازت العلاقات الإماراتية – العراقية بالتذبذب في اوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، إذ ايد العراق قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة، وعد ذلك خطوة مهمة في مجابهة المخططات العدائية التي استهدفت الهوية العربية في الخليج [2] لكن سرعان ما تراجع العراق عن هذا التأييد ووضع شروطا للموافقة على انضمام الإمارات إلى الجامعة العربية ، بسبب ما وصفه بالموقف السلبي للإمارات من احتلال جزرها من قبل ايران[3] وكانت شروط العراق هي :

1- أن تعلن إمارة الشارقة رسمياً الغاء اتفاقيتها مع ايران.
2- اعلان الإمارات شجبها لموقف إيران من احتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي .
3- ألا تقيم دولة الإمارات اي علاقة مع ايران.
4- أن تتعهد دولة الإمارات بتشجيع الهجرة إلى اراضيها.
5- أن تتعهد دولة الإمارات بتشجيع هجرة رعايا الدول العربية وبشكل متساوٍ [4] .

اتخذت الحكومة العراقية بعد احتلال الجزر الإماراتية سلسلة اجراءات تجاه الاحتلال الايراني، إذ قطعت العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا وطالبت جميع الدول العربية ان تحذو حذوها وتقطع علاقاتها مع ايران وبريطانيا، كما قامت المنظمات وبعض المؤسسات العراقية بإصدار البيانات التي شجبت الاحتلال بوصفه يستهدف عروبة الخليج، وكان للعراق دور كبير في ايصال قضية الجزر للمحافل العربية والدولية، فمن خلال الحكومة العراقية تم ابلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة ورؤساء الدول العربية بالاحتلال الايراني [5] ، كما قدم العراق مع ليبيا، والجزائر واليمن الجنوبي، شكوى لمجلس

([1]) نقلاً عن: نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص ص 214- 215 .

([2]) علاء عكاب خلف ، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، وقائع اعمال المؤتمر العلمي السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد ،2012 ، ص384 .

([3]) حسين كامل جابر الشاهر ، المصدر السابق ، ص342

([4]) فالحة صالح أحمد الصالح، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007، ص71.

([5]) علاء عكاب خلف، المصدر السابق، ص385.

الامن الدولي في الثالث من كانون الاول 1971، للنظر في قضية الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث، وفي التاسع من الشهر نفسه انعقد المجلس ولم يتخذ قرارا حاسما بهذا الشأن ، وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلت في سبيل استرجاع الجزر الإماراتية، الا أنها لم تسفر عن النتيجة المطلوبة [1] .

عاودت الحكومة العراقية اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة في حزيران عام 1972 بعد سلسلة من الإجراءات وعلى الرغم من كل الظروف والملابسات التي احيطت بدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم تعيين توفيق عبدعلي المؤمن اول سفير للعراق في ابو ظبي، وراشد بن سلطان المخاوي اول سفير لدولة الإمارات في بغداد، واعربت الحكومة العراقية عن رغبتها للتعاون الكامل واستعدادها للتنسيق مع المملكة العربية السعودية والكويت من أجل تطوير العلاقات بين اقطار الخليج العربي ودعم الاتحاد الإماراتي [2].

تراجعت العلاقات العراقية – الإماراتية مرة أخرى بعد التحسن الذي طرأ عليها نتيجة المشاكل الحدودية بين العراق والكويت ، كما زاد قلق الإمارات وأثارت مخاوفها معاهدة الصداقة[3] التي وقعها العراق مع الاتحاد السوفيتي عام 1972 [4] .

زار وفد عراقي في الرابع عشر من شباط 1973 دولة الإمارات العربية المتحدة وأجرى خلال الزيارة مباحثات حول تصدير الاسمنت إلى دولة الإمارات ، وفي المقابل وصل إلى بغداد في السادس عشر من آذار من العام نفسه أحمد السويدي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وبحث مع وزير الخارجية العراقي جملة من القضايا، كما قام بتسليم رسالة من الشيخ زايد بن سلطان إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر [5] .

([1]) صحيفة الثورة ،(بغداد) ، العدد 1224، 4 كانون الاول 1971.

([2]) خضير سطم مكحول المعاضيدي، اتحاد الإمارات العربية المتحدة النشأة والتطور، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ والتراث العلمي، بغداد، 2000، ص195.

[3] معاهدة الصداقة: أُبرمت في نيسان 1972 بين العراق والاتحاد السوفيتي، وقد فسرتها الأوساط الخليجية بانها مصممة ضد بلدان الخليج العربي وقد ربطوا بين اطماع السوفيت للوصول إلى المياه الدافئة وبين المشاكل الحدودية في بلدان الخليج ، ينظر : محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية الخليجية 1958 – 1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1980، ص310.

([4]) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، 2003، ص15.

([5]) جبران شامية، ، المصدر السابق، ص ص34-35.

شهدت العلاقات العراقية الإماراتية تحسناً ملحوظا بسبب مجموعة من الاحداث، ففي ازمة الصامتة[1] عام 1973 بين العراق والكويت برز دور الإمارات العربية المتحدة من خلال موقفها الحيادي من كلا الطرفين فأرسلت وزير خارجيتها أحمد السويدي في الحادي والعشرين من آذار من العام نفسه إلى بغداد من اجل تسوية الازمة[2] وفي حرب تشرين 1973 بين العرب والكيان الصهيوني، أصدر الشيخ زايد قراراً منع بموجبه بيع النفط إلى الولايات المتحدة الامريكية، وكان لهذا القرار الاثر الكبير في العراق، ومن أجل بيان موقف العراق المؤيد للإمارات، بعث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رسالة إلى الشيخ زايد في الرابع والعشرين من كانون الاول من العام نفسه أكد فيها تأييد الحكومة العراقية لقرار الشيخ زايد[3].

استمر تحسن العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ شهد عام 1974 تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، ففي الثامن والعشرين من آذار 1974 زار أبو ظبي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي المخلوع صدام حسين، وفي المقابل قام الشيخ زايد بن سلطان بزيارة بغداد في الثلاثين من تموز من العام نفسه [4]، وفي تصريح لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة انتهاء زيارته إلى بغداد في الثاني من اب 1974 قال فيه: "**إنَّ زيارتنا للعراق الشقيق تستهدف في الدرجة الاولى توسيع مجالات التعاون والتنسيق بين دولة الإمارات والعراق في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، أننا ننظر إلى العراق دائما كدرع من دروع الامة العربية وقد أثبت هذا في كل المواقف التي تعرض لها العرب في تاريخهم الطويل**" [5] وتمخض عن الزيارات المتبادلة بين البلدين توقيع اتفاقية سياسية اقتصادية، كما قرر العراق فتح قنصلية في امارة أبو ظبي في حزيران 1976

([1]) أزمة الصامتة: حدثت في العشرين من آذار 1973، عندما أعلن راديو الكويت ان وحدات من الجيش العراقي دخلت الحدود الكويتية وهاجمت مركز شرطة كويتي في منطقة الصامتة في حين اصدرت الحكومة العراقية بياناً اوضحت فيه الموقف واكدت ان الاعتداء وقع اصلاً من قبل القوات الكويتية، عندما كانت القوات العراقية تمارس تدريباتها داخل الحدود العراقية مما دفعها إلى الرد والسيطرة على الموقف، الامر الذي دعا بعض الاطراف العربية إلى التدخل، لذا قررت الحكومة العراقية سحب قواتها في الثاني من نيسان 1973 ينظر: صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 33 ، نيسان 1973 ، ص ص110–120.

([2]) مركز الوثائق والدراسات، وقائع دولة الإمارات لعام 1973، أبو ظبي، د. ت، ص69.

([3]) المصدر نفسه ، ص 223.

([4]) حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص346.

([5]) مقتبس من : مركز الوثائق والدراسات، وقائع دولة الإمارات لعام 1974، ابوظبي ، د. ت ، ص210.

وتعيين فاروق سليمان أول قنصل عراقي في دولة الإمارات العربية المتحدة [1] فضلاً عن توقيع اتفاقيات عدة ، حيث تم التصديق على اتفاقية التعاون في المجال الثقافي والتربوي والاعلامي والسياحي بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ الخامس من كانون الاول 1977، أمَّا بخصوص الاتفاق التجاري والاقتصادي فقد تم التصديق عليه في الخامس من حزيران 1978 [2] .

وقعت مصر مع الكيان الصهيوني اتفاقية كامب ديفيد[3] أو ما عرف باتفاقية السلام في السابع عشر من ايلول 1978، والتي أدَّت إلى خروج مصر من الصف العربي، مما دفع العراق نحو البحث عن دور قيادي بين دول الخليج العربية وأخذ مكانة مصر في زعامة العالم العربي لما يمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية [4] ، فبعد توقيع الاتفاقية عُقد في بغداد مؤتمر القمة العربية التاسع في الثاني من تشرين الثاني 1978، وقد حضر الشيخ زايد بن سلطان المؤتمر وأيد المقترح العراقي القاضي بتجميد العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع مصر، كما اقترح العراق خلال القمة بأن يكون مسؤولاً عن أمن الخليج العربي بالتعاون مع بعض البلدان الخليجية [5] .

انتهج العراق سياسة استهدفت التقرب إلى دول الخليج[6] ، ولأجل ان يأخذ العراق دور قيادي في المنطقة لما يمتلكه من قدرات عسكرية واقتصادية، فقد وقف ضد المشروع الذي اقترحته عُمان عام 1979 بشأن أمن الخليج العربي ودعت فيه إلى مشاركة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بهدف تحسين تدابير الأمن بحسب المشروع العُماني اما الموقف الإماراتي فقد كان مسانداً للعراق في معارضة المشروع العُماني [7]، وفي المقابل طرح العراق مشروعا لأمن الخليج العربي تضمن ما يأتي:

([1]) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، يوميات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 8 ، 3 حزيران، 1976، ص226.

([2]) نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص221.

([3]) كامب ديفيد: وهي اتفاقية سلام وقعها الرئيس المصري محمد أنور السادات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيگن في مجمع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الامريكية في السابع عشر من أيلول 1978، بحضور ومباركة الرئيس الامريكي جيمي كارتر، وافق الطرفان على استمرار التفاوض من أجل التوقيع على معاهدة السلام بعد ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الاطار العام لها. ينظر: ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الاهلية اللبنانية 1975–1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية صفي الدين الحلي، جامعة بابل، 2011، ص99.

([4]) فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص102.

([5]) ملف العالم العربي، مؤتمر بغداد، رقم 1238، 4 نيسان 1979.

([6]) اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، الريان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1981 ، ص15

([7]) السيد زهرة ، استراتيجية القوانين الأعظم وقضايا الامن في الخليج العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، (دمشق)، العدد 9 ، 1982 ، ص 110.

1- تتفاوض الدول العربية في الخليج العربي على عقد ميثاق للأمن الجماعي يلحق باتفاقية الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية .

2- في حالة الرفض يقوم العراق بأبرام اتفاقية ثنائية مع اي دولة عربية.

3- تشكيل قيادة عسكرية مشتركة تتولى قيادة قوة لأمن الخليج العربي ذات وضع مستقل وميزانية منفصلة تساهم بها الدول المشتركة استنادا إلى مواردها المالية ، وقد أكد الدبلوماسيون الإماراتيون أن الخطة التي قدمها وزير الدفاع العراقي اثناء زيارته الكويت والسعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة قد لاقت ارتياحا من قبل قادة الدول التي زارها[1] .

أعلنت الحكومة العراقية في الثامن من شباط 1980 الميثاق القومي، وقد تضمن الميثاق، احترام السيادة لكل دولة عربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض كل اشكال التواجد الاجنبي في المنطقة العربية وتحريم اللجوء إلى القوة مع أي دولة عربية، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والنظر إلى الوحدة العربية بوصفها هدفاً استراتيجياً[2] وبعد صدور الميثاق، أرسل الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في السادس والعشرين من شباط برقية إلى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين أعلن فيها موقف بلاده المؤيد للإعلان الذي اعلنته الحكومة العراقية في الثامن من شباط حول تنظيم العلاقات بين البلدان العربية، وقد أكد الشيخ زايد في برقيته أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد من واقع ايمانها بوحدة المصير المشترك تأييدها للإعلان الذي جاء في وقت يتطلب منا التكاتف والحيطة والحذر من الأخطار المحدقة بالأمة العربية [3].

وهكذا يبدو واضحا ان العلاقات الإماراتية – العراقية قد شهدت تحسن مضطردا نهاية عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ، فهل انعكس هذا التحسن على الموقف الإماراتي من الحرب العراقية – الإيرانية، هذا ما سنحاول بحثه والاجابة عليه في المبحث القادم .

([1]) صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 3784، 16 تشرين الثاني 1979.

([2]) صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 3663، 9 شباط 1980.

([3]) شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص140.

المبحث الثاني: موقف الإمارات العربية المتحدة من مجريات الحرب العراقية– الايرانية

1980 -1988

تأثرت الإمارات العربية المتحدة بالحرب العراقية– الايرانية، لقربها من ساحة المواجهة، مما جعلها تتخذ موقفاً دبلوماسياً هادئاً لحل الازمة، وفي الوقت نفسه اعلنت عدم انحيازها لأي من طرفي النزاع، لكنها في الواقع كانت تقدم المساعدات للعراق [1] ، ضمن الحدود التي لا تستفز فيها ايران ولا تسهم في توسيع الحرب ضمن الرقعة التي قامت عليها [2] وقد انطلقت سياسة الإمارات العربية تجاه ايران من الاعتبارات الاتية:

1- إنَّ ايران دولة مجاورة تقع على الطرف الآخر من الخليج .
2- إنَّ ايران دولة كبيرة واسعة المساحة ذات كثافة سكانية عالية مما يجعلها قوة عسكرية كبرى في المنطقة، فضلا عن انها دولة اسلامية.
3- وجود جالية ايرانية كبيرة في دولة الإمارات.
4- إنَّ ايران احتلت الجزر العربية ثلاث قبل اعلان دولة الإمارات [3] .

حاول العراق ان يقحم دول الخليج العربي في هذا النزاع وعدَّ نفسه المدافع عن الحدود الشرقية للوطن العربي، فعندما اندلعت الحرب في ايلول 1980 طرح العراق جملة من المطالب كان من بينها اعادة الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلتها ايران عام 1971، لذا اخذت التقارير الصحفية تتكهن بوجود علاقة بين العراق وإمارة رأس الخيمة، فقد جاء في صحيفة (ديلي تلكراف) اللندنية في الثلاثين من ايلول 1980 أن تقارير تفيد بأن السفن العراقية التي ارسلت إلى موانئ رأس الخيمة في بداية الحرب لم تكن بهدف البحث عن ملجأ لها، بل للإعداد لهجوم على الجزر الثلاث التي احتلتها ايران[4].

وفي السياق نفسه نقلت صحيفة بريطانية عن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، قوله انه لا توجد قوات اجنبية في امارته، كما أدلى كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الايرانيين

([1]) علي عبدالحسين عبدالله ، المصدر السابق، ص123.

([2]) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطاريح دكتوراه ، (28) ، بيروت، 1996، ص164.

([3]) علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق، ص124.

([4]) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص179.

بتصريحات حذروا فيها الإمارات العربية المتحدة من السماح للقوات العراقية باستخدام موانئها ومطاراتها[1] ويبدو أنَّ الإمارات تأثرت بالتصريحات الإيرانية نظراً لمحدودية قدراتها العسكرية والسكانية وعدم ثقتها بجيرانها في الخليج العربي على حمايتها، فضلا عن آثار تلك الحرب على استقرارها، غير أنَّ سياسة دولة الإمارات قوبلت بالرفض الشديد من جانب العراق الذي حاول تصوير الحرب على انها مواجهة بين العرب والفرس [2] .

ظهرت معالم السياسة المتوازنة التي انتهجتها الإمارات تجاه الحرب العراقية- الإيرانية في خطاب الشيخ زايد في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1980 إذ قال " **كلنا رجاء وأمل في أن تكلل بالنجاح المساعي الحميدة والجهود الدولية التي تبذلها منظمة الدول الاسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز وهيئة الامم المتحدة لإيقاف هذه الحرب لتبقى منطقة الخليج منطقة سلام وإخاء**" [3] كما صرح الشيخ زايد في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه مُبدياً شعوره بالأسى لإراقة دماء المسلمين وإهدار الطاقات العربية والاسلامية في الحرب، متمنيا ايقافها[4]

عمدت دولة الإمارات إلى القيام بمجموعة من الاجراءات الاحترازية مثل انشاء مطار عسكري في إمارة الفجيرة، كذلك اقامة خط انابيب طوله (150) ميلا يمتد من أبو ظبي إلى الفجيرة وكان الهدف من ذلك، تحويل مسار نفطها إلى الساحل الشرقي في حال حدوث اي طارئ أو مشكلات أمنية في مضيق هرمز [5].

انتقدت ايران مساندة الدول العربية للادعاءات العراقية ضد ايران[6] وقد علقت إذاعة الجمهورية الاسلامية في ايران بالقول: إنَّ الطريق الخطر الذي سلكته الانظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد ايران غير المستندة إلى الأدلة والحجج عليها ان تدرس الوضع دراسة جيدة قبل الادعاءات بأي مساندة، وقد صدرت تحذيرات أخرى في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام 1980، تدعو الدول العربية إلى عدم السماح باستخدام منشآتها او مجالها الجوي او البحري لمساعدة العراق، متوعدة بالانتقام[7] .

([1]) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص179.

([2]) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص110.

([3]) مقتبس من: حسين كامل جابر الشاهر، المصدر السابق، ص377.

([4]) صفاء محمد عبد ساجت، المصدر السابق، ص394.

([5]) يوسف فالح خضر ابو الشيح، نمط الامكانيات في النظام الاقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1971- 1997، مركز الدراسات والوثائق الديوان الاميري، رأس الخيمة، 2005، ص240.

([6]) صحيفة الصياد، (بيروت)، العدد 1885، 19 كانون الاول 1980.

([7]) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص179.

واجهت الدول العربية خياراً صعباً، إذ تعين عليها ان تختار بين طرفي النزاع ولم يكن الانحياز سهلاً بالنظر إلى الحساسية المتناهية للأوضاع السائدة في المنطقة العربية [1] ، إذ اتخذت الاردن موقفاً صريحاً من الحرب العراقية الايرانية، واعلنت تأييدها للعراق منذ بداية الحرب، أمّا سورية وليبيا فقد اتخذت موقفاً مساندا لإيران، مما دفع العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من دمشق وطرابلس، أمَّا دول الخليج العربي فقد امتنعت عن اتخاذ موقف واضح من النزاع حتى انعقاد قمة عمان في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1980، عندما قدمت إلى العراق الدعم الواضح مع غيرها من الدول العربية وكان مؤتمر القمة قد دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وعبر عن دعمه للعراق وحقوقه المشروعة [2] .

أكَّد رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان في الخامس عشر من ايار 1981 في مؤتمر صحفي انه" **كانت الآمال ألا تستمر هذه الحرب حتى الان ونأمل الا تكون هناك حرب، لكنها ارادة الله ولا احد يعرف ما هي الخيرة وما هو الخيار، النتيجة الوحيدة للحرب إنها دمار وضد النهضة والتقدم**" ، كما أعرب الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد العام للقوات المسلحة في دولة الإمارات خلال افتتاحه دورة جديدة للمجلس الوطني الاستشاري لإمارة ابو ظبي عن امله في وقف الحرب العراقية– الإيرانية والاستجابة للمساعي المبذولة لإحلال السلام في المنطقة ودعا إلى تسوية سلمية للحرب تحول دون استمرار إراقة الدماء وإهدار الامكانيات وموارد البلدين المسلمين [3] وكانت دولة الإمارات العربية دائما ما تدعو إلى ضرورة التوصل إلى حل النزاع بالطرق السلمية وايقاف نزيف الدم، وسعت إلى ان تكون حلقة وصل بين العراق وايران، وبعد قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981، فوض المجلس دولة الإمارات الاتصال مع العراق وايران من اجل التخفيف من الحرب، وقد حاولت القيام بدور الوساطة من اجل التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب بين البلدين المسلمين، وطالب الشيخ زايد المجتمع الدولي التدخل من اجل حل النزاع وكانت الإمارات تهدف إلى اتباع سياسة متوازنة اتجاه كل من العراق وايران ولا تريد ان تعكر صفو العلاقات مع البلدين، وعلى الرغم من ذلك فأنها قامت بتقديم بعض المساعدات للعراق بالشكل الذي لا يغضب ايران[4]وتعد هذه المساعدات المادية المقدمة إلى العراق

([1]) مجلة آفاق عربية، (بغداد) ، العدد 5، 1981، ص33.

([2]) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات مع ايران، وثيقة رقم 1359، بيروت، 1983.

([3]) ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، 1997، ص208.

([4]) حاكم بشير عباس الابراهيمي، العلاقات المصرية – الإماراتية 1981 – 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2020، ص73.

محدودة قياساً بدول الخليج العربي الأخرى مع الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع ايران، هذه المساعدات كانت من قبيل المساعدات الانسانية وليست الحربية [1].

حققت ايران بعض المكاسب العسكرية في مطلع عام 1982، وعندما بدأت هجومها في آذار من العام نفسه، شهدت عواصم دول مجلس التعاون الخليجي نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً، وفي الخامس عشر من ايار 1982، وبناء على طلب دولة الكويت، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية ناقش خلالها المجتمعون مخاطر استمرار الحرب العراقية– الايرانية، واعلنت دولة الإمارات العربية في ايار 1982 عزمها القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية– الايرانية، وابلغ الشيخ زايد قادة دول مجلس التعاون بمجمل الاتصالات التي اجراها مع ايران، مؤكداً اصرار ايران على موقفها المتصلب، ولم تسفر جميع الاتصالات عن اي نتيجة [2] .

رفضت ايران في الثالث عشر من تشرين الاول 1982، دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى انهاء الحرب العراقية– الايرانية، وقالت ان قواتها قادرة عسكرياً على الزحف إلى بغداد، وقال الرئيس الايراني علي خامنئي عند رده على رسالة الشيخ زايد بن سلطان، التي دعا فيها إلى انهاء الحرب مع العراق، إنَّ ايران لن تتزحزح عن شروطها الخاصة بتسوية سلمية، كما صرح رئيس مجلس الشورى الاسلامي هاشمي رفسنجاني [3] بعد اجتماع مع مجلس الدفاع الاعلى، لم تكن العمليات الاخيرة خطوتنا النهائية، وإذا استمر العراقيون في رفض حقوقنا المشروعة، فسوف نقوم بخطوتنا المهمة، وإذا قررنا ذلك فسنتقدم إلى بغداد، وكما قلناها سابقا ينبغي تلبية مطالبنا ومعاقبة المعتدي [4] .

وفي افتتاح دورة الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي الخامس للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي المنعقد بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الاول 1982، حدد الشيخ زايد مسار السياسة الخارجية لدولة

([1]) نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ص244.

([2]) نزهان حمود نصيف، الموقف العربي من حرب الخليج الاولى عام 1980: دولة الإمارات انموذجاً، ج2، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج 29، العدد 1، عدد خاص بالمؤتمر العام 2002، ص177.

([3]) هاشمي رفسنجاني: ولد في مدينة رفسنجان في محافظة كرمان عام 1934، من عائلة دينية، تلقى علومه في مدينة قم المقدسة، عارض نظام الشاه محمد رضا بهلوي وتعرض للاعتقال من قبل جهاز الامن الايراني، وكان أحد المؤسسين لحزب الجمهورية الاسلامية الذي أُعلن عنه في الثامن من شباط 1979، شغل منصب رئيس البرلمان الايراني للمدة (1980– 1989)، انتخب رئيساً للجمهورية خلال المدة (1989– 1997) كما شغل مناصب أخرى منها رئيس مجمع تشخيص النظام وعضوية في مجلس الخبراء، توفي عام 2017 بعد صدور الكتاب. ينظر: محسن هاشمي، هاشمي رفسنجاني، الذكريات والعراقة، د. ط، طهران، 1998، ص 332.

([4]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 15091، 14 تشرين الاول 1982.

الإمارات حول الحرب العراقية– الإيرانية بالقول "**إنَّ دولة الإمارات لا تدخر وسعاً في سبيل العمل على ايقاف الحرب المؤسفة بين العراق وايران وتأييد كافة الجهود المبذولة لإحلال السلام من جديد بين الجارتين العزيزين، وذلك أنَّ استمرار هذه الحرب خطيئة كبرى وأمر مؤلم لنفس كل عربي وكل مسلم لان الجهات المعادية للعروبة والاسلام هي وحدها التي تستفيد من اهدار وتدمير الطاقات العربية والاسلامية وما كان احوجنا ان نحافظ على هذه الطاقات والارواح والاموال ونتخذ منها عدة وعتادا لمواجهة العدو المشترك**" [1]، وفي تصريح آخر للشيخ زايد امام الصحافة القطرية قال فيه "**إنَّ ايران جارة قريبة لنا وتربطنا بها علاقات تعاون مفيدة وطيبة، ولم يكن هناك ما يعكر من صفو العلاقات بيننا حتى وقعت الحرب بين العراق وايران والتي الحقت بالبلدين خسارة كبرى إلى جانب تأثيرها على دول المنطقة، ولم نكن نتمنى ابدا ان تقع حرب بين جارتين مسلمتين يكون فيها غالب ومغلوب، بل نتمنى ان تكون بينهما روابط اخوية وودية تعود بالنفع عليهما، وما قدرنا الله ان نبذله من مساعي الخير القائمة على المنطق والتفاهم بالحسنى قمنا به ولا زلنا مستعدين لتقديم كل عون ومساعدة من اجل تحقيق السلام والاستقرار بين العراق وايران، فايران دولة مسلمة وجارة، وضعفها هو ضعف جيرانها وقوتها القائمة على الصواب هي مفيدة لجيرانها واخوانها في الاسلام، ولم ندخر شيئا يصلح بين البلدين الا وسنقوم به**" [2].

توصلت سورية وليبيا وايران في الثالث والعشرين من كانون الثاني 1983 إلى عقد تحالف استراتيجي بينهم، وعقب الاعلان عن التحالف، صرح مسؤول بوزارة الخارجية الإماراتية بأن عبد الرحمن الجروان وكيل وزارة الخارجية الإماراتية قد ابلغ محمد كافور سفير سورية لدى دولة الإمارات استغراب حكومته من بيان اعلان التحالف المذكور واصفا إياه بأنَّه لا يحترم التضامن العربي، واضاف بأن حكومة الإمارات ترى ان البيان لا يساعد على تهيئة الاجواء المناسبة التي تبذل فيها الجهود لإيقاف الحرب العراقية– الإيرانية[3].

([1]) مقتبس من :خالد محمد القاسمي، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 1998، ص216.

([2]) مقتبس من: وزارة الاعلام والثقافة، زايد مع رجال الاعلام في قضايا الساعة، مؤسسة الاتحاد والنشر، ابو ظبي، 1989، ص67.

([3]) فاخر عبد الرحمن علي، الدول العربية والحرب العراقية الإيرانية1980– 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2013، ص118؛ د. ك. و، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية، 1983، وثيقة رقم 29 .

كانت مواقف دولة الإمارات من مجريات الحرب نابعة من حساسية موقعها والعلاقة التي تربطها مع ايران اقتصادياً وحضارياً، فضلا عن العلاقات الدينية والاجتماعية كما اضاف العامل الجغرافي عمقاً آخر، حيث أنَّ إمارة رأس الخيمة تطل على مضيق هرمز مما يجعلها قريبة جدا من مجريات الحرب، وكانت طهران قد هددت دولة الإمارات بتفجير منابع النفط، إذا قدمت مساعدات للعراق، كالسماح للطائرات العراقية باستخدام المطارات في دولة الإمارات، ومن المعروف ان حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي كانت تربطه علاقة طيبة مع العراق وقد زار بغداد عدة مرات والتقى بالرئيس العراقي المخلوع صدام حسين من اجل تعزيز العلاقات الثنائية ومناقشة النزاع العراقي الايراني [1].

وفي مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية في الحادي عشر من آذار1983، قال الشيخ زايد "**اننا لن نساعد طرفاً ضد طرف آخر كل ما قمنا به أنَّا سهلنا للبلدين شراء بعض احتياجاتهما الطبية والمعيشية عن طريق موانئنا وهذا ادى إلى ارتفاع الاسعار لدينا، انَّنا لم نقدم السلاح والمال لأي طرف من الاطراف المتنازعة وما قمنا به يندرج في اطار الخدمة الانسانية**" [2].

افادت وكالة انباء الإمارات الرسمية، أنَّ المجلس الاتحادي الاعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة، قرر في أوائل ايار1983 تكليف الشيخ زايد بن سلطان القيام باتصالات مع البلدان العربية الشقيقة من أجل التضامن العربي، وقالت ان المجلس قرر بالإجماع القيام بمبادرة عاجلة بالاشتراك مع البلدان الخليجية من اجل المساعدة في وضع حد لإراقة الدماء بين العراق وايران، واعادة الوحدة إلى الصفوف العربية وازالة الخلافات بين البلدان العربية [3].

غادر كل من وزير خارجية الكويت والإمارات في السادس عشر من ايار 1983 إلى ايران للبدء في نطاق متابعة الجهود المبذولة لإيقاف تدفق الزيت إلى مياه الخليج العربي من حقل نوروز الايراني، وأكد علي ولايتي [4] وزير خارجية ايران أنَّ بلاده لا تعارض المساعي التي تقوم بها دول المنطقة لإنهاء الحرب شريطة ان تأخذ بعين الاعتبار تحقيق مطالب ايران[5].

([1]) مقتبس من : فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص109.

([2]) نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ص224.

([3]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 14946، 4 أيار 1983.

([4]) علي اكبر ولايتي: ولد في طهران عام 1945، حاصل على شهاده الدكتوراه في طب الاطفال، عين نائباً لوزير الصحة قبل تسلمه وزارة الخارجية، اصبح وزيرا للخارجية في حكومتي علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني (1981– 1997)، ثم عمل مستشارا للمرشد الاعلى للثورة الاسلامية في الشؤون الدولية. ينظر: أحمد فاضل السعدي، المصدر السابق، ص337.

([5]) محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية – الايرانية، ص ص229– 230.

صرح ناطق رسمي كويتي بأنَّ دولتا الكويت والإمارات العربية المتحدة ستتابعان اتصالاتهما مع كل من العراق وايران من أجل التوصل إلى أساس صلب يعيد الأمن والاستقرار إلى دول منطقة الخليج، وأكد الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت وراشد عبد الله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات سيزوران بغداد وطهران قريبا، وبين أنَّ مثل هذه الخطوات تساهم في وقف العمليات العسكرية[1] .

قام الشيخ خليفة بن زايد في مطلع تشرين الاول 1983، بجولة شملت كل من العراق والجزائر وسورية، ناقش خلالها قضية الحرب العراقية الإيرانية مع الرؤساء الثلاث، كما اعرب عن تخوفه أنْ تؤدي تلك الحرب إلى التدخلات الاجنبية في شؤون دول الخليج العربي، محذراً في الوقت نفسه الايرانيين من أنَ اطالة الحرب واستمرارها سيجلبان القوى العظمى، وان كان الآن لكل من العراق وايران رأي في هذه الحرب، فسوف يصبح الامر بيد القوى العظمى، مما يؤثر سلبا على الملاحة في الخليج وفقدان الأمن والحرية، فضلا عن الخسائر الاقتصادية الضخمة، التي لا تخدم مصالح الامة العربية والاسلامية في اي حال من الاحوال [2] ونتيجة لتصلب موقفي العراق وايران تجاه الحرب ، برز موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الحيادي، عندما طلب العراق من الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران حينها اتخذت الإمارات موقف التحفظ إلى جانب سلطنة عمان [3] .

استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة في السادس عشر من تشرين الاول 1983 تمارين عسكرية وهي اول دولة في مجلس التعاون الخليجي تستضيف تمارين عسكرية بمشاركة جميع دول الخليج العربي، وقد كانت تلك التمارين الاضخم في تاريخ الخليج العربي، فقد استمرت لمده ثلاثة اسابيع متتالية شاركت فيها وحدات من القوات المسلحة لكل دولة من دول مجلس التعاون وقد تم نشر الوحدات على ارض دولة الإمارات حيث اجريت التدريبات على المقاومة الميدانية الاساسية والتعرف على هياكل القيادة والسيطرة من خلال زيادة الخبرات لدى كل منها، وكان لتلك التدريبات عدة اهداف اهمها ارسال رسالة بأن

([1]) صحيفة النهار، (بيروت) العدد 15304، 23 أيار 1983.

([2]) ايهاب مجيد صالح، الموقف الاقليمي والدولي من المشكلات العراقية – الإيرانية 1968 – 1988، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2016، ص ص180 –181؛ ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي، العلاقات الخليجية– التركية 1973 –1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006، ص93.

([3]) خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة 1945– 1991، دار الكتب والدراسات العربية , الاسكندرية، 1991، ص339.

دول مجلس التعاون لا تنوي الاعتماد على البلدان الصديقة والحلفاء فقط بقدر تعلق الامر بالتعامل مع التهديدات التي تمس سيادتها الوطنية [1] .

عُقد مؤتمر القمة الاسلامية في مراكش للمدة من السادس عشر الى التاسع عشر من كانون الثاني 1984، القى خلاله الشيخ زايد كلمة دعا فيها إلى وقف الحرب العراقية– الايرانية، وأكَّد ضرورة ان يتوصل العراق وايران إلى حل خلافاتهما وايقاف نزيف الدم، ومن المعروف انَ دولة الإمارات عضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربي يربطها بدول الخليج اتفاقيات دفاعية[2].

بدأت الطائرات العراقية عام 1984 باستهداف السفن والمنشآت الإيرانية في الخليج العربي فيما يسمى (حرب الناقلات) مما زاد من مخاوف الدول الخليجية، إذ عبرت دولة الإمارات عن مخاوفها من قيام ايران بضرب الاساطيل التي تنقل النفط، وقد دعا الشيخ زايد إلى وقف اطلاق النار[3]، وقال خليفة بن زايد ولي العهد الإماراتي "**إنَّ موقفنا ثابت من الحرب ونحن نعمل لوقف القتال بين البلدين، لأن نزيف الدماء واهدار الطاقات المادية والبشرية لن يكون في مصلحة أحد وان تحقيق اي من الطرفين انتصار حاسم في الحرب أوهام**"[4]، **وأنَ الخاسر الأكبر هما الشعبان العراقي والايراني والمستفيد الوحيد هي الدول الكبرى وتجار السلاح والكيان الصهيوني**[5]، وعندما أصيبت أحدى ناقلات النفط الإيرانية اثر استهدافها من قبل الطائرات العراقية، غضبت ايران من سلطات إمارة دبي جراء رفضها السماح باستخدام مطار جبل العرب من اجل اصلاح بعض الطائرات، فقد تم التوصل إلى اتفاقية مع ادارة جبل العرب، لكنها الإدارة المذكورة فسخت العقد المبرم مع الجانب الايراني بناء على توصيات من الجهات العليا في دولة الإمارات، كما صرح مسؤول ايراني انهم يرغبون بتذكير السكان في إمارة دبي بأنهم على مسافة قريبة جدا من المطار العسكري الايراني في بندر عباس[6]، وقد تأثرت دولة الإمارات بالتهديدات الإيرانية المتكررة خاصة لدولة الكويت التي تعرضت منشآتها النفطية لقصف الطائرات الايرانية، فضلا عن قصف الناقلتين الكويتيتين (ام قصبة) و(بحرة) في الثالث عشر والرابع عشر من ايار 1984، كذلك قصف ناقلة

([1]) صبا حسين مولى، العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981– 1999، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، د. ت ، ص ص137– 138.

([2]) فالحة صالح أحمد الصالح ، المصدر السابق ، ص 111.

([3]) ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص176.

([4]) مقتبس من : وليم رو، المصدر السابق، ص39.

([5]) د. ك. و، ملفة رقم 963/ 303، وساطات دولة، 1984، وثيقة رقم 15.

([6]) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص145.

النفط السعودية (مفخرة ينبع) بتاريخ السادس عشر من الشهر نفسه[1] وقد عبرت دولة الإمارات عن موقفها الرافض لأي تهديد او اعتداء على الأراضي الكويتية، وجاء موقف الإمارات على لسان رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان [2].

عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسة طارئة على مستوى وزراء الخارجية في تونس يوم التاسع عشر من ايار 1984، وقد قرر المجتمعون شجب قيام سلاح الطيران الايراني باستهداف ناقلات النفط الكويتية والسعودية وطالبوا ايران بعدم استهداف الملاحة في الخليج، كما قدم اعضاء مجلس التعاون الخليجي رسالة إلى مجلس الامن الدولي في الحادي والعشرين من أيار من العام نفسه، استنكروا فيها الاعتداءات الإيرانية وطالبوا المجتمع الدولي بالتدخل وايقاف عمليات الاستهداف الممنهجة، [3] مما أدَّى إلى تبني مجلس الأمن قرار رقم (522) الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين العراق وايران وانسحاب الجانبين إلى حدودها المعترف بها دولياً، وبهذا حققت دول مجلس التعاون الخليجي تأييداً دولياً لمصالحها السياسية، إذ عبر الشيخ زايد عن رأيه بالقرارات الدولية بقوله " **نحن نحبذ القرار الذي يتفق مع مصالحنا ومع ما يناسبنا في الظروف المناسبة**" [4] .

استمرت دولة الإمارات على موقفها الحيادي المعلن من الحرب، من دون تعديل تجاه تطوير الدعم المقدم للعراق من بعد الاعتداءات على ناقلات النفط وتعطيل حركة الملاحة في الخليج، إذ استمرت العلاقات المتميزة لإمارتي الشارقة ودبي مع ايران وذلك نتيجة للمصالح الاقتصادية معها، حيث اشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية الامريكية في اب 1984 إلى أنَّ المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة تلقوا انتقادات من شركائهم في دول مجلس التعاون الخليجي لإصرار دولة الإمارات على استمرار التعامل مع ايران، وردَّ المسؤولون في دولة الإمارات على ذلك بقولهم " **انَ اصدقائنا في دول مجلس التعاون يلومونا، لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنا**" [5] من جانب آخر، رفض وزير الدفاع الإماراتي محمد بن راشد طلب دول مجلس التعاون الخليجي بالسماح بدخول اسلحة إلى العراق يتم تحميلها من إمارة الفجيرة، على ان يتم شحنها عن طريق الإمارات العربية المتحدة، كما رفض حاكم دبي الطلب نفسه

---

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، المصدر السابق ، ص119؛ صحيفة السياسة ، (الكويت)، العدد 5664 ، 17 أيار 1984.

[2] فالحة صالح أحمد الصالح ، المصدر السابق ، 111.

[3] مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984، بيروت ، 1985 ص 441.

[4] مقتبس من: فالحة صالح أحمد الصالح ، المصدر السابق ، ص70.

[5] مقتبس من: عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، ط2، بيروت، 1994، ص172.

على اساس انه غير ضروري، ويذكر ان وزير الدفاع الإماراتي تلقى هذا طلب استنادا لمعاهدة الدفاع العربي المشترك [1] .

واصلت دولة الإمارات سياسة ارضاء ايران بمختلف الطرق خوفاً من قوتها العسكرية ، إذ طلب وزير الدفاع الإماراتي الشيخ محمد بن راشد من حكومة فرنسا ان تضغط على العراق من اجل تخفيف هجماته على ايران خوفاً من العواقب التي قد تشمل كل الخليج، كما أكد الشيخ محمد بن راشد انه لا يوجد تهديد لدولة الكويت من قبل ايران، وفي حال تعرضت الكويت للتهديد، فليس امام دول الخليج العربي سوى الاستجابة لمساعدة الكويت، وهذا بحد ذاته يمثل كارثة للإمارات، ولذا فأن الإمارات طالبت الكويت بعدم اتخاذ اي موقف من شأنه اغضاب حكومة طهران، واضاف بأن الإمارات لامت الغرب لتركها ايران بأن تصبح دولة قوية بهذا الشكل، وذلك عن طريق تحسين العلاقات معها وعدم الوقوف أمام امدادها بالسلاح[2].

اعربت دولة الإمارات عن قلقها الشديد إزاء التصعيد في الحرب العراقية الايرانية، وقال الشيخ حمدان بن محمد نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات في تصريح نشرته صحيفة الاتحاد في العشرين من آذار1985، جاء فيه " **إنَّنا نرى في استمرار هذه الحرب استنزافاً لطاقات الامة الاسلامية وقدراتها وامكاناتها المادية والبشرية** " [3] .

بدأ العراق بالمرحلة الثانية من قصف المدن في الثاني والعشرين من آذار1985، لذا اعلن الشيخ زايد عن اسفه الشديد مضيفاً أنَّ بلاده ستتصل مع جميع الاطراف للوصول إلى حل للصراع القائم، وذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبدالله [4]، بأن هناك جهوداً حقيقية تبذل حاليا من اجل وضع حد

([1]) فاخر عبد الرحمن علي، المصدر السابق، ص119.

([2]) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص182.

([3]) مقتبس من : فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص112.

[4] راشد عبد الله النعيمي: ولد عام 1937 في امارة عجمان في دولة الإمارات العربية المتحدة، عين في عام 1971 مدير عام دائرة الاعلام والسياحة في امارة أبو ظبي، وفي عام 1972 شغل منصب وكيل وزارة الاعلام والسياحة، عين سفيراً في عام 1974، بعدها اختير مديرا لإدارة شؤون السياحة في الوزارة، كلف في عام 1976 بالقيام بأعمال وكيل وزارة الخارجية ثم وزير الدولة للشؤون الخارجية خلال المدة 1977–1990، ثم قلد منصب وزير الخارجية للمدة 1990 –2005 في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ينظر: عبد الهادي محمد، أقوى 50 شخصية في تاريخ الإمارات، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة، 2011، ص83؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، راشد عبد الله النعيمي، شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الانترنيت:

WWW.ecssr.com.

للحرب، حيث بدأت دولة الإمارات بإجراء اتصالات مكثفة مع الجانب الايراني[1]، وذكر ولي العهد الإماراتي، أنَّ الاحتكام إلى السلاح لتسوية النزاعات لن يحقق أي هدف، وان السبيل الوحيد هو الحوار الذي يستند إلى مبادئ الشريعة الاسلامية وقواعد القانون الدولي [2].

أعرب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي حمدان بن محمد عن أسف بلاده من التطورات التي وصلت إليها الحرب العراقية – الايرانية، ووجه نداءه لطرفي النزاع لوقف القتال، والعمل على حل الخلافات عن طريق المفاوضات، كما طالب المجتمع الدولي ببذل الجهود من أجل إيقاف هذه الحرب المدمرة، التي شكلت تهديداً للأمن في المنطقة، واعرب عن استغرابه من الموقف السلبي للمجتمع الدولي من الحرب[3].

واصلت دولة الإمارات دعواتها لإنهاء القتال بين العراق وايران، اذ صرح وكيل وزارة الخارجية الإماراتية يعقوب الكندري، بأن الهند والإمارات اكدتا ضرورة التوصل إلى تسويه عادلة للحرب ، وجاء هذا التأكيد بعد مباحثات مع الوفد الهندي الذي زار دولة الإمارات في الرابع من ايار 1985، كما اشادت الإمارات بالجهود التي بذلتها الحكومة الهندية التي ارسلت وفداً للعراق وايران، وناشد راشد عبد الله ايران والعراق بالاستجابة إلى المساعي ونداءات السلام والعمل الجاد على انهاء الحرب بينهما، مؤكداً في الوقت نفسه انَ ايقاف الحرب يصب في مصلحة البلدين وشعوب المنطقة [4]، كما اكدت المصادر البريطانية ان القيادة الإماراتية تهتم بتقييمات الحرب التي مثلت قلق كبير لهم، وهي من دول مجلس التعاون الخليجي التي لها مواقف خاصة، فهي الاكثر استعدادا من شركائها للبقاء مع الجانب الايراني، وذلك منذ اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، كما أكد حاكم الشارقة انه تلقى دعوة لزيارة طهران، لكنه غير مستعد ما لم يتأكد مسبقا من انه هناك اجواء مناسبة للمشاركة في وساطة مثمرة من شانها ايقاف الحرب[5].

أدلى الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد دولة الإمارات العربية المتحدة بحديث لوكالة الانباء الكويتية في الأول من كانون الأول 1985، أكَّد فيه فوائد مسيرة مجلس التعاون الخليجي ودعا إلى مواصلة الجهود لإيقاف الحرب العراقية– الإيرانية[6] ، كما أكَّد وكيل وزارة الخارجية الإماراتي الشيخ حمدان بن زايد في

([1]) وكالة الانباء القطرية، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ج5، الدوحة ، 1986، ص ص299 – 300.

([2]) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985، بيروت، 1986، ص404.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية من الحرب، 1985، وثيقة رقم 19. ينظر: ملحق رقم (3).

([4]) وليم رو، المصدر السابق، ص ص34–44.

([5]) نقلا عن : وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص146.

([6]) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985، ص312.

حديث لوكالة الانباء الكويتية في الثاني من كانون الاول من العام نفسه، أنَّ تنقية الاجواء العربية واعادة التلاحم والتضامن العربي هي من الركائز الاساسية التي تتسم بها سياسة دولة الإمارات الخارجية، لأنها تشكل الرصيد الاستراتيجي الوحيد لمواجهة العدوان الصهيوني على الوطن العربي، وحول الحرب العراقية– الإيرانية أكد الشيخ حمدان ان المساعي لا تزال مستمرة لوقف الحرب وفقا لقرارات القمة الخليجية السادسة التي عقدت في تشرين الثاني 1985 بمدينة مسقط العمانية[1].

احتلت ايران شبه جزيرة الفاو العراقية في الحادي عشر من شباط عام 1986، واصبح الاحتلال يهدد الاراضي الكويتية فرفضت دولة الإمارات على الصعيدين الرسمي والاعلامي هذا الاحتلال وطالبت ايران بالعمل على ايقاف الحرب والاستجابة لنداءات السلام والانسحاب من الاراضي العراقية، كما طالبت بموقف عربي موحد يسهم في ابعاد المنطقة عن مخاطر الحرب [2]، كما زادت مخاوف الإمارات من اتساع الحرب، لذا ركزت على الاطراف العربية الداعمة لإيران، إذ زار الشيخ زايد كل من سوريا وليبيا وحثهما على اقناع ايران بالاستجابة لجهود السلام الدولية، كما انتقدت وسائل اعلام اماراتية ايران على موقفها الرافض لنداءات السلام [3]، واكدت أن الهجوم الايراني لا يستهدف الاراضي العراقية وانما المنطقة الخليجية بأكملها، ودعت مجلس التعاون الخليجي للتحرك على نطاق واسع من أجل توفير الحماية اللازمة لدول الخليج من الخطر الداهم [4]، كما طالبت الإمارات بتحرك إسلامي لإيقاف الحرب، ودعت للحيلولة دون أنْ تكون المعارك الدائرة بين طرفي النزاع مبرراً لتدخل القوى الكبرى وهو ما يزيد الأمور تعقيداً [5].

كما دعت دولة الإمارات إلى ضرورة البحث في عن سبل جديدة لإيقاف الحرب العراقية– الإيرانية في مؤتمر القمة العربية المزمع عقده، وطالبت بمشاركة مصر في القمه للاستفادة من ثقلها العربي والدولي، جاء ذلك من خلال مذكرة رسمية قدمت للأمانة العامة للجامعة العربية على ان تعقد القمة المقترحة في اي زمان ومكان يتفق عليه من قبل الدول الاعضاء في الجامعة [6].

اعربت دولة الإمارات عن قلقها البالغ ازاء استمرار الحرب العراقية– الإيرانية على الرغم من تواصل الجهود المبذولة لإنهائها، واكَّدت أنَّ النزاع بين الجارتين المسلمتين لن يؤدي إلَّا إلى استنزاف موارد

(2) المصدر نفسه، ص314.

([2]) فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص112.

([3]) رافد بطرس سعيد حداد، الحرب العراقية الإيرانية في صحافة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988، ص169؛ مجلة التضامن (الكويت)، العدد 321، 21 آب 1987.

([4]) د. ك. و، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1986، وثيقة رقم 34.

([5]) صحيفة الاتحاد، (ابو ظبي)، العدد 4455، 14 شباط 1986.

([6]) د. ك. و، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية 1986، وثيقة رقم 18. ينظر: ملحق رقم (5).

البلدين وتعريض علاقاتهما التاريخية والاخوية للخطر، جاء ذلك في الخطاب الذي القاه محمد حسين الشعاني المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في جلسة مجلس الامن التي تم عقدها في الرابع والعشرين من شباط 1986 لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية[1] .

دعا المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة إيران إلى وقف ما أسماه بالعدوان على العراق والاستجابة لنداءات السلام والعمل على وقف القتال حتى يعود الامن والاستقرار لجميع الدول المطلة على الخليج ، ووصف المجلس في بيان اصدره في السابع من ايار 1986 عقب جلسة عقدها برئاسة رئيس المجلس هلال احمد لوتاه ، التصعيد الاخير للحرب بانه يزعزع أمن واستقلال منطقة الخليج العربي [2].

قرر المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخامس عشر من تشرين الاول 1986، في اجتماع عقده برئاسة الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بحضور حكام الإمارات، تمديد العمل بالدستور المؤقت خمس سنوات أخرى ، وجاء في بيان صدر في ختام الاجتماع ادلى به رئيس الديوان الاميري لإمارة الشارقة عبد العزيز بن محمد القاسمي، أنَّ رئيس الدولة أكَّد على مواصلة الجهود المخلصة مع الاشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتعزيز المسيرة واستكمال الخطوات التي بدأت منذ قيام المجلس، وأكَّد الشيخ زايد أنَّ المجلس يتطلع بكل امانه إلى إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية ويدعو الدولتين المسلمتين إلى ايقاف هذه الحرب المدمرة وصون دماء الشعبين المسلمين والاستجابة للمساعي الحميدة التي يبذلها الاشقاء والاصدقاء لإيقاف الحرب واللجوء إلى المفاوضات لحل خلافاتهما وفقا لما تقرره المواثيق الدولية، كما طالب الشيخ زايد الدولتين بان تلبيا نداءات الاشقاء الموجهة من الدول الاسلامية والصديقة [3] .

بدأت في السابع والعشرين من تشرين الاول 1986 في ابو ظبي، اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للإعداد للقمة الخليجية المزمع عقدها في دولة الإمارات في الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه، وترأس الاجتماعات وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله النعيمي، وقد تم عرض جدول اعمال الدورة على وزراء خارجية الدول المذكورة، وأكد النعيمي ان قمة ابو ظبي تنعقد في

(1) د. ك. و، ملفة رقم 399 / 303، مواقف دولية، 1986، وثيقة رقم 32.ينظر: ملحق رقم (4).
(2) د. ك. و، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1986 وثيقة رقم30.
(3) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 16503، 16 تشرين الاول 1986.

ظروف بالغة الاهمية تتجلى في استمرار الحرب العراقية الإيرانية المدمرة وافرازاتها الوخيمة على أمن واستقرار المنطقة، وابدى أسفه لعدم وجود بارقة أمل تلوح في الأفق لوقف هذا النزيف البشري والاقتصادي ، الذي اصبح يهدد الامن والاستقرار العالميين ويشكل مبرراً للتدخلات الخارجية، وناشد ايران للاستجابة للمبادرات الدولية الرامية إلى وقف الحرب بما يضمن الحقوق المشروعة للدولتين الجارتين، مشدداً في الوقت نفسه على أنَّ قادة دول مجلس التعاون لم ولن يدخروا وسعا في بذل قصارى جهودهم سعياً إلى ايجاد حل للنزاع القائم [1].

تعرض حقل ابو البخوش[2] النفطي في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1986 للقصف، مما أحدث صدمة عنيفة لدولة الإمارات [3]، واسفر القصف عن مقتل خمسة اشخاص هم فرنسيان وهنديان وباكستاني وجرح اربعة وعشرين شخصا آخرين وفقدان أحد عشرة شخصا [4]، فضلا عن الاضرار المادية التي لحقت بمنشآت الحقل والذي تبلغ طاقته الانتاجية ما بين (60 –80) الف برميل يوميا [5] ويذكر أن حقل ابو البخوش من الحقول النفطية المشتركة بين دولة الإمارات وايران، وقد اختلفت المصادر في تحديد الجهة التي قامت بقصف الحقل، فمنها من ذهب إلى ان ايران هي التي قصفت الحقل في حين ذكرت مصادر أخرى بان العراق هو الذي قام بالقصف، إذ أكد وكيل وزير الخارجية الإماراتية حمدان بن زايد ان العراق اعتذر عن الهجوم، لكن لم يكن متفائلاً بشأن الحصول على أي تعويض جراء الضرر الناتج عن القصف ، وأكدت بعض المصادر بأن الأكثر احتمالاً هو أن الطيار العراقي قد أخطأ في اصابة الهدف[6]، وجدير بالذكر ان دوله الإمارات لم تكن تتوقع الضربة لما تقوم به من مساع لوقف القتال واعادة السلام إلى المنطقة ولوقوفها على الحياد جاء ذلك على لسان الشيخ زايد **بقوله " إنَّ دولة الإمارات عملت وما زالت جاهدة لإنهاء الحرب التي لسنا طرفا فيها، الّا أنَّ الاعتداءات الاخيرة على الملاحة في الخليج وخصوصاً حقل ابو البخوش النفطي اصبحت لا تهدد دولة الإمارات فقط بل تهدد**

([1]) صحيفة النهار ،(بيروت)، العدد 16514، 27 تشرين الاول 1986.

(3) حقل ابو البخوش ، يقع على بعد 180 كيلو متر إلى الشمال الغربي من مدينة ابو ظبي ،ينظر: مانع سعيد العتيبة ، البترول والاقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، دار القبس ،الكويت ،1977، ص175 .

([3]) ماهر عبد الواحد خليل الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص124.

([4]) صحيفة القبس، (الكويت)، العدد 5224، 27 تشرين الثاني 1986.

([5]) فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص112.

[6] F.C.O.8,/6174: UAE: Iran/Iraq War, from British Embassy, Abu Dhabi, To F.C.O., NO.200, 21 OCTOBER 1986.

المنطقة بأسرها. اننا لم نكن عداوة ضد أحد او منحازين لاحد ولم نتطرق لأحد بأذى الا اننا نؤكد بأننا قادرون على مواجهة اي عدوان، واننا ان شاء الله سنقوم بواجبنا لو تكرر هذا الامر من اي جهة او اي بلد، ومع ذلك فان ما حدث لن يثنينا عن مساعينا لإيقاف هذه الحرب المدمرة التي تضر بالجميع"[1].

أكَّد الشيخ زايد بن سلطان في اثناء حديثه بمؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في الكويت في كانون الثاني 1987، انه إذا لم يحل هذا المؤتمر قضية الحرب العراقية- الايرانية، فما قيمة المؤتمرات التي تلي هذا المؤتمر، وناشد العراق وايران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وايقاف القتال [2] كما أكد وزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله ان وزراء دول مجلس التعاون الخليجي تدارسوا خلال الاجتماعات مسألة تكثيف الاتصالات بهدف وضع تصور خليجي واضح حول سبل وقف اطلاق النار، وذكر انَ الوزراء سيواصلون اجتماعاتهم في الرياض لدراسة هذا الموضوع والخروج بقرارات تمثل موقف دول الخليج من الحرب [3] .

صرح ولي العهد الإماراتي خليفة بن زايد في مقابلة مع السفير الايراني في دولة الإمارات في الخامس من تشرين الاول 1987، أنَّ الوقت قد حان لإنهاء الحرب التي اوشكت على اختتام عامها السابع، معربا عن أمله في بدء صفحة جديدة بين العراق وايران ومواجهة التحديات واعادة ما دمرته الحرب [4] ، وناشد الشيخ زايد ايران بالتحلي بالمسؤولية والحكمة وروح الاسلام والاستجابة للقرارات الدولية الداعية لإنهاء الصراع ، لان استمرار الحرب مأساة حقيقية وهي بحد ذاتها تهدد الامكانات البشرية والمادية في البلدين، وان استمرارها خطيئة كبرى وواقع مؤلم في نفس كل مسلم، ودعا العراق وايران إلى تنفيذ بنود قرار مجلس الامن المرقم (598) والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الصراع الذي هدد المنطقة [5].

([1]) مقتبس من: نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ص ص249- 250.

([2]) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الايراني نموذج العلاقات العربية – الايرانية، دار العيدروس الحديث، د. م، 2002، ص 333.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 10.

([4]) د. ك. و، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 22.

([5]) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص149.

اشاد الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة حاكم امارة رأس الخيمة بمواقف العراق ودعواته السلمية لإنهاء الحرب واحلال السلام في منطقة الخليج، وقال في حديث لصحيفة البيان الصادرة في دبي بتاريخ الاول من كانون الثاني 1988، إنَّ قبول العراق بجميع الوساطات الدولية والاقليمية الداعية لإنهاء الحرب وقبوله بقرار مجلس الامن رقم (598) يؤكد رغبته الكبيرة لإحلال السلام، وأكَّد القاسمي ان اصرار ايران على مواصلة القتال كان وراء قتل جميع الجهود الرامية إلى انهاء الحرب وعدم وضع قرار مجلس الامن (598) قيد التنفيذ [1].

وفي العاشر من كانون الثاني 1988، اختتم رئيس إدارة مجلس التعاون الخليجي سيف سعيد زيارته إلى طهران بعد لقائه وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي، ونقل سعيد رسالة من وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات راشد عبدالله النعيمي وسط انباء عن احتمال عقد اجتماع لممثلين في مجلس التعاون وايران، وقال ولايتي للمسؤول الخليجي ان الطريق الوحيد للأمن والاستقرار الحقيقيين في المنطقة يمر عبر التعاون بين الدول الخليجية وايران[2] .

صرح نائب وزير الخارجية الايراني علي محمد بشارتي عقب اجتماعه برئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان في ابو ظبي في الاول من ايار 1988، أنَّ ايران ستحافظ على علاقاتها الودية مع الإمارات وان إيران اعطت الاولوية لعلاقاتها مع جيرانها خصوصا الدول العربية [3] .

نجحت موسكو في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من دول الخليج العربي منها عُمان والإمارات وقطر والبحرين، الأمر الذي أغضب الولايات المتحدة الامريكية التي لا ترغب بوجود عسكري سوفيتي في الخليج، فكانت البداية لدخول عسكري امريكي مكثف، الأمر الذي وضعها في مواجهة عسكرية مع البحرية الإيرانية فدمرت منصة ايرانية للنفط، ثم جاء حادث اسقاط الطائرة الإيرانية في مياه الخليج في الثالث من تموز 1988 وقتل جميع ركابها البالغ عددهم (290) راكباً بينهم (66) طفلا [4] ، فضلا عن الدبلوماسية الإماراتية والتدويل الكويتي [5] كانت من أهم العوامل التي دفعت ايران في السابع عشر من

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية، 1988، وثيقة رقم 28. ينظر: ملحق رقم (6).

([2]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 16927، 11 كانون الثاني 1988.

([3]) صحيفة النهار،(بيروت)، العدد 17019، 3 أيار 1988.

([4]) فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص114.

[5] تمكنت الكويت من تدويل الحرب العراقية الإيرانية عندما توجهت نحو موسكو في آذار1987 التي بدورها قبلت العرض الكويتي لغرض تأجير ثلاث ناقلات نفط كويتية اثر تجدد حرب الناقلات ، جاء العرض الكويتي بعد رفض الولايات المتحدة الامريكية لعرض كويتي سابق ، الا انَ الولايات المتحدة عادت وقدمت عرضا للكويت تمثل في قبولها تسجيل جميع الناقلات الكويتية لديها وابعاد الاتحاد السوفيتي عن المنافسة ، بينما الكويت اصرت على موقفها بان تحترم كلمتها امام الولايات المتحدة الامريكية بقدر ما تلتزم باتفاقياتها مع الاتحاد السوفيتي ينظر: فالحة صالح أحمد الصالح ، المصدر السابق ، ص 113.

تموز 1988 للإبراق إلى الأمين العامل الأمم المتحدة خافير بيريز ديكويلار لتعلن قبولها بقرار مجلس الامن المرقم (598) [1] .

رحَّبت دولة الإمارات العربية المتحدة بقبول إيران قرار مجلس الامن المرقم (598) والدخول في مفاوضات مباشرة مع العراق، وهنَّأ الشيخ زايد العراق وايران وبارك لهما هذا الانجاز التاريخي، لأن قبول القرار يشكل نقطة تحول مهمة نحو ارساء السلام والاستقرار في المنطقة [2] ، وبعد قبول العراق وقف اطلاق النار، أكدَّت الإمارات أنَّ الموقف العراقي كان شجاعاً ومثالياً لإحلال السلام في منطقة الخليج العربي [3] .

ويمكن القول: إنَّ سياسة دولة الإمارات تجاه العراق كانت محايدة مع بعض الميول نحو العراق على العكس من نظيراتها في الخليج العربي التي وقفت علنا مع العراق، وكانت الإمارات تتجنب المشاكل والتهديدات الإيرانية الأمر الذي دفعها إلى العزوف عن مطالبها بالجزر الثلاث، وكانت سياستها تتطور مع تطور الحرب، أما حيادها فهو يختلف من إمارة إلى أخرى، إذا كانت بعض الإمارات على علاقة جيدة مع إيران وساعدتها بإيصال السلاح عبر موانئها.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص219.

(2) صحيفة الاهرام، (القاهرة)، العدد 37478، 19 تموز 1988.

(3) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص150.

المبحث الثالث

(موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988)

اولاً: دور الإمارات العربية المتحدة في مبادرات السلام:

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء الحرب العراقية– الايرانية، إذ أعلنت منذ بداية الحرب القيام بدور الوساطة لإنهائها، سواء بمبادرات منفردة منها أو ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي، او اسناد المبادرات السلمية على المستوى الاقليمي والدولي عن طريق ما تملكه من امكانيات [1] وقد ناشد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1980 ايران والعراق بإيقاف حربهما والجلوس إلى طاولة المفاوضات من اجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين ويجنب المنطقة خطر اتساع رقعة الحرب بينهما، من جانب آخر اتصل حاكم رأس الخيمة صقر بن محمد بالأمام الخميني بشأن الجزر العربية مبيناً له حق العراق بالدفاع عن الاراضي العربية آملا منه ايقاف الحرب الا إنه تراجع عن مبادرته على أثر التهديدات الإيرانية لدولة الإمارات، وعلى ذلك اعلن قائد القوات المسلحة الإماراتية خليفة بن زايد أنه ليس من المصلحة زج قوات الإمارات في مثل هذه الحروب آملا بنجاح وساطة بعض الدول لإيقافها[2] وفي مؤتمر القمة الثالث لمنظمة الدول الاسلامية المنعقد في مكة للمدة من الخامس والعشرين إلى الثامن والعشرين من كانون الثاني 1981 ، دعا الشيخ زايد الدول الاسلامية لتحمل مسؤولياتها والعمل على انهاء الحرب العراقية– الإيرانية التي استنزفت دماء المسلمين[3].

وضمن نطاق تواجدها في مجلس التعاون الخليجي، كان لدولة الإمارات دور في مبادرات السلام تجاه الحرب العراقية– الايرانية، وبدأت مساعيها تتضح منذ مؤتمر القمة الاول لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في ابو ظبي في الخامس والعشرين من ايار 1981 والذي أكد السعي من أجل ايقاف الحرب لآنها تهدد المنطقة والتي تزيد من احتمالات التدخل الاجنبي فيها [4]، وقال الشيخ خليفة بن زايد نائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية في كلمة اثناء افتتاح القمة، إنَّ بلاده سعت إلى ايقاف الحرب،

([1]) Grummoun Stephen, The Iran- Iraq Islam wer Embatted, Washington, 1982, pp. 36-41.

([2]) علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق، ص105؛ وليم رو، المصدر السابق، ص46.

([3]) Grummoun Stephen, op. cit, p.40.

([4]) صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ودوره في السياسة العربية، ص126.

وأعرب عن أمله بوقفها والاستجابة الفورية للمساعي المبذولة من أجل إعادة السلام إلى منطقة الخليج عبر تسوية سلمية للحرب تحول دون استمرار إراقة الدماء وهدر الامكانيات وموارد البلدين المسلمين [1] .

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الاول 1981 إلى جانب دولتي قطر والبحرين مشروع قرار بالتشاور مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعا المشروع إلى:

1- وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وايران.

2- انسحاب القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية، مع البدء بإجراء تسوية سلمية للنزاع وفق مبادئ القانون الدولي.

وطالب مندوبو الدول الثلاث الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة التدخل لوقف القتال والاستجابة لجهود الوساطة المبذولة من قبل حركة عدم الانحياز[2]، ومنظمة المؤتمر الاسلامي[3]، والمنظمات الدولية[4].

شهدت عواصم دول مجلس التعاون الخليجي نشاطاً مكثفاً بعد إعلان إيران عن بدء هجومها في آذار1982، وتبع ذلك اجتماعات عدة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في الخامس عشر من آيار من العام نفسه، وبناء على دعوة دولة الكويت عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون جلستين مغلقين في

([1]) ناجي صادق، شراب، المصدر السابق، ص ص256-258.

[2] حركة عدم الانحياز: وهي منظمة دولية تأسست عام 1961 تستند إلى مبادئ معينة للعضوية من حيث القبول والتجديد للدول حديثة النشأة، وذلك لغرض الحفاظ على استقلاليتها، والابتعاد عن سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية والتزام الجانب الحيادي للابتعاد عن التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق العالم، ومن أهم مؤسسيها جواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو وجوزيف بروز تيتو وجمال عبد الناصر. ينظر: محمد رشيد غافل سالم، منظمة حركة عدم الانحياز وموقفها من قضايا المشرق العربي 1955-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الانبار، 2015، ص ص 8-10.

([3]) منظمة المؤتمر الاسلامي: تأسست في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية في الخامس والعشرين من أيلول 1969 على أثر تعرض المسجد الاقصى للحرق على يد عناصر صهيونية في الثاني عشر من آب من العام نفسه، وأصبح لا بد من القيام بعمل يجعل التضامن الاسلامي حقيقة واقعة بمجابهة الانتهاكات الاسرائيلية ضد المسلمين إذ دعا الملك فيصل بن عبد العزيز لعقد قمة اسلامية، رحبت دول عديدة بهذه الخطوة وتم عقد القمة في القاهرة، وبناءً على دعوة الملك الحسن الثاني عقد مؤتمر آخر في الرباط من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين من أيلول 1969 صدر عنه أول بيان لقادة العالم الاسلامي معلنين عن بداية عمل اسلامي مشترك. ينظر: علاء حسن ثابت الخشالي، حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي دراسة مقارنة في موقفهما اتجاه القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص ص 28-29.

([4]) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص138.

العاصمة الكويتية لبحث مخاطر الحرب العراقية– الايرانية، إذ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في العشرين من أيار 1982 عزمها القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب، وابلغ الشيخ زايد بن سلطان دول مجلس التعاون الخليجي بمجمل الاتصالات التي اجراها مع الجانب الايراني مؤكداً اصرار ايران على موقفها المتصلب ازاء الحرب، وانه لم تسفر اتصالاته عن اي نتيجة، بل رفضت ايران وساطة دولة الإمارات، بينما انتقد العراق ما آلت اليه اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، جاء ذلك على لسان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان [1] في الخامس والعشرين من ايار 1982، الذي طالب بدعم أكبر للعراق، كما أكَّد أنَّ الإمارات رفضت طلبا من بغداد بإثارة قضية الجزر الثلاث [2] .

أعرب حاكم عجمان حميد بن راشد النعيمي لدى استقباله وكيل وزارة الخارجية الإيرانية حسين شيخ الإسلام في تشرين الثاني 1982 عن أمله في أنْ تستجيب إيران والعراق للمساعي التي تبذلها لجنة الوساطة الاسلامية لإنهاء الحرب بينهما التي لا تخدم مصالح الامة الاسلامية، بل تخدم مصالح الدول الكبرى التي تطمع في استنزاف خيرات المنطقة [3]

بناءً على قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال اجتماعهم في الرياض في الثالث من آذار1983، قام المجلس في التاسع من الشهر نفسه بتشكيل وفد ضم وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الصباح [4] ووزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله النعيمي وعهد اليهم زيارة طهران

([1]) طه ياسين رمضان (١٩٣٩–٢٠٠٧) : ولد عام ١٩٣٩ في مدينة الموصل ، تلقى تعليمه وحصل على شهادة الثانوية في المدينة نفسها، شغل منصب سكرتير القسم العسكري لحزب البعث المحظور، منح رتبة ضابط صف مؤقت عام 1963 ، وفي عام ١٩٦٨ اصبح عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث المحظور التي تشكلت بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، وخلال المدة (١٩٧٢ – ١٩٧٦) شغل منصب وزير الصناعة، وفي عام ١٩٧٦ اصبح وزير الاشغال العامة والاسكان، أدار المليشيات التي أنشأها الحزب والتي عرفت بالجيش الشعبي إبان الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) بعدها تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية 1991 – 2003، اعتقلته القوات الأمريكية شمال العراق في آب ٢٠٠٣ ، قدم للمحاكمة عن أولى القضايا إلى محكمة جرائم الحرب وهي قضية الدجيل فحكم عليه بالإعدام في ١٢ شباط ٢٠٠٧. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٢.

([2]) فاخر عبد الرحمن علي، المصدر السابق، ص118.

([3]) صحيفة الاتحاد،(ابو ظبي)، 18 تشرين الثاني 1982.

([4]) صباح الأحمد الصباح: ولد في الكويت عام 1929، تلقى تعليمه في المدارس الخاصة، ترأس عام 1961 دائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة المطبوعات والصحافة والنشر، وفي عام 1963 تم تعيينه وزيراً للإرشاد والاعلام والخارجية، شغل خلال المدة (1965– 1967) منصب وزير النفط، بعدها اصبح وزيراً للداخلية في عام 1978، ثم اعيد تعيينه وزير للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء عام 1981، اصبح اميراً للكويت في التاسع والعشرين من كانون الثاني خلفاً لسعد العبد الله الصباح. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص550 ؛ عزيزة سعود الخالد ، الأبعاد الإنسانية في السياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح 2006 – 2014 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، الاردن ، 2015 ، ص 30 .

وبغداد من أجل متابعة الجهود المبذولة لإيقاف تدفق الزيت إلى مياه الخليج العربي من حقل نوروز الايراني الذي تعرض لقصف الطائرات العراقية الامر الذي تسبب بحدوث بقعة زيت لوثت مياه الخليج العربي [1]، وصل الوزيران إلى طهران في الثالث عشر من العام نفسه وناقشا مع الرئيس الايراني علي خامنئي موضوع تسرب النفط، واعرابا عن رغبتهما في الوصول إلى اتفاق لإنهاء الحرب عبر وساطة تقدما بها من اربعة نقاط:

1- إيقاف القتال فوراً بين البلدين.

2- العودة إلى حدود ما قبل الحرب.

3- انشاء صندوق خاص بإعادة إعمار ما دمرته الحرب بين البلدين تموله الامم المتحدة واعضاء منظمة الاوبك [2] .

4- تكوين قوات اسلامية تنتمي إلى دول مختلفة مهمتها حفظ الأمن في المناطق المتنازع عليها ويتم حسم أمرها عن طريق لجنة اسلامية محايدة.

أكَّدت الحكومة الإيرانية على لسان وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي، أنَّ حكومة بلاده لا تعارض المساعي التي تقوم بها دول المنطقة لإنهاء الحرب، شريطة أنْ تأخذ بعين الاعتبار تحقيق مطالب ايران من خلال معاقبة المعتدي وان تحصل ايران على تعويضات بسبب الخسائر التي لحقت بها جراء الحرب فضلاً عن التزام العراق باتفاقية الجزائر لعام 1975 [3] .

توجه الوزيران في الرابع عشر من ايار 1983 إلى بغداد والتقيا بالرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وعرضا عليه نتائج المباحثات التي جرت مع الحكومة الايرانية، كما طالباه بوقف الضربات العراقية على حقل نوروز الايراني، من جانبه رفض الرئيس العراقي الشروط الايرانية، كما رفض مطلب الوزيرين بتوقف الطيران العراقي عن ضرب حقل نوروز ما لم تتم مناقشة جميع الجوانب السياسية والعسكرية المتعلقة بالنزاع، لذلك لم تسفر الجهود الخليجية عن أية نتيجة [4] .

صرحت مصادر دبلوماسية عربية في لندن في الثامن عشر من تشرين الاول 1983، أنَّ دولة الإمارات العربية والكويت وسوريا والجزائر قد قطعت مراحل هامة على طريق الاعداد للإعلان عن مبادرة

([1]) محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية- الايرانية، ص ص299-330.

([2]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1983، وثيقة رقم 17-18.

([3]) ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص ص123-124.

([4]) نصير نوري النعيمي، السياسات الامنية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،1988، ص182.

مشتركة بهدف التوصل إلى وقف اطلاق النار بين العراق وايران والبدء بمفاوضات جادة بين البلدين لحل الخلافات بينهما سلمياً، وقد رفضت هذه المصادر الأدلاء بأي تفصيلات أخرى حول طبيعة المبادرة، الا انها فشلت كسابقاتها من المبادرات التي سعت لإخماد نار الحرب [1] .

أكد مصدر مسؤول في ابو ظبي أنَّ ايران طلبت من الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة التدخل لإنهاء الحرب الدائرة بين العراق وايران وذلك في أيلول 1984 بعد ازدياد حدة المعارك بين البلدين، وذكرت صحيفة الاتحاد الصادرة في ابوظبي في السابع عشر من ايلول من العام نفسه، ان المصدر المسؤول أشار إلى أنَّ الطلب الايراني جاء ضمن رسالة بعثها الرئيس الايراني إلى الشيخ زايد تم تسليمها عبر مساعد وزير الخارجية الإيرانية محمد عرب [2].

استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في مساعيها لوقف الحرب العراقية– الإيرانية والاعلان عن رغبتها في الوساطة بين العراق وايران، وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات راشد عبد الله النعيمي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الاول من تشرين الاول 1985، اننا مستعدون للتحرك والاشتراك في مساعٍ جادة تستهدف وقف هذا الصراع، ودعا ايران إلى التجاوب مع مبادرات السلام في الوقت الذي اشاد بالموقف الايجابي الذي اتخذه العراق تجاه المبادرات السلمية ، واضاف نحن نامل من الجمهورية الاسلامية ان ترد على نحو ايجابي على المبادرات التي تستهدف وقف القتال [3]، وفي السياق نفسه ناشد وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات راشد عبدالله العراق وايران بالعمل على وقف الحرب والاستجابة لنداءات السلام ، مؤكدا أنَّ وقف الحرب ليس لصالح البلدين وحسب، وإنَّما لصالح دول المنطقة ، وفي كلمة خلال لقائه مع سفراء العرب المقيمين في طهران في الثامن من كانون الاول 1985، اشاد بالجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية[4].

وفي اعقاب الاحتلال الايراني لشبه جزيرة الفاو في شباط 1986 وما رافقها من تهديدات، تولدت قناعة لدى قادة دول مجلس التعاون بأن ايران لن توقف الحرب وان التهديدات التي جاءت على لسان المسؤولين الايرانيين مباشرة وغير مباشرة خير دليل على ذلك [5] ، وان التركيز يجب ان يكون مع الاطراف العربية التي ساندت ايران في حربها ضد العراق، من اجل المساهمة في وقف القتال، وبهذا

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية 19 تشرين الاول 1983. وثيقة رقم 28. ينظر: ملحق رقم (7).

([2]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 18 ايلول 1984، وثيقة رقم 27.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 3 تشرين الاول 1985 وثيقة رقم 27. ينظر: ملحق رقم (8).

([4]) د. ك . و ، ملفة رقم 339 / 303، مواقف دولية من الحرب ، 1985، وثيقة رقم 12. ينظر الملحق رقم (9)

([5]) فاخر عبد الرحمن علي، المصدر السابق، ص117–118.

جاءت زيارة الشيخ زايد بن سلطان والأمير عبد الله بن عبد العزيز[1] ولي العهد السعودي إلى سورية وليبيا في محاولة لحثهما من أجل اقناع ايران للاستجابة لجهود السلام[2].

واصلت الإمارات العربية المتحدة جهودها لوقف القتال واعادة السلام إلى منطقة الخليج العربي، وقد كشف رئيس وفد الإمارات العربية في الامم المتحدة محمد حسين الشعاني عن اسرار لقاء جرى بين وزيري خارجيتي ايران والإمارات في نيويورك على هامش اجتماعات الامم المتحدة وقال في حديث لصحيفة الاتحاد الإماراتية "**ان الإمارات حثت ايران على التعاون مع مجلس الامن مؤكداً ان الإمارات تقوم بمساع لإنهاء الحرب العراقية– الايرانية**" وأكد ان الإمارات قامت بدور كبير لإنهاء الحرب في شهر تشرين الاول 1986 عندما التقى وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمي مع وزير خارجية ايران في نيويورك حيث تواجد الاثنان[3]، وفي آب 1987 توجه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان إلى سورية وطلب من حكومة دمشق الضغط على ايران لإقناعها بقبول قرار مجلس الامن رقم (598)، إلَّا أنَّ الحكومة العراقية رفضت الوساطة السورية متهمتاً النظام السوري بمساندة ايران طيلة مدة الحرب[4].

واصل الشيخ زايد بن سلطان جهوده الرامية لإنهاء الحرب العراقية الايرانية، جاء ذلك من خلال اتصالاته مع القادة العرب في قمة عمان، وقد طرح مشروعاً لوقف الحرب في السابع من تشرين الاول 1987 قضي بتفويض ثلاثة من القادة ممن يتصفون بموقف محايد للسعي من أجل إحلال السلام بين العراق وايران ويكفلوا حقوق الطرفين وانهم يمثلون القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من ايران ليتم:

1- سحب قوات البلدين إلى الحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.

2- وقف اطلاق النار بين الطرفين.

---

(1) عبد الله بن عبد العزيز: ولد في مدينة الرياض عام 1921، تولى رئاسة الحرس الوطني عام 1963، ساهم في إنشاء مدن عسكرية ومجمعات سكنية لمنتسبي الحرس الوطني، كما أنشأ المستشفيات المختصة بهم فضلاً عن الخدمات المدنية إلى جانب اشرافه المباشر على تدريبهم، وفي عام 1975 عين نائباً لرئيس الوزراء، أصبح ولياً للعهد عام 1982 ثم ملكاً بعد وفاة اخيه الملك فهد بن عبد العزيز عام 2005، ينظر: موسوعة مقاتل من الصحراء متاح على الرابط الالكتروني: http://wwwmoghatel.com.Accessedin:-2/7/2018 .

(2) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص186.

(3) مقتبس من: فالحة صالح أحمد الصالح، المصدر السابق، ص112.

(4) جواد كاظم عبد الحسين الركابي، مبادرات السلام الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، 2019، ص101.

3- اجراء التحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه [1] وفي العاشر من تشرين الاول 1987، بعث الشيخ زايد برسالة إلى الجانب الايراني تتضمن شرح المبادرة، فجاءت موافقة ايران مشروطة بأن تنهي دول مجلس التعاون ما اسمته تأييدها للعراق [2] .

اجتمع وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية راشد عبدالله في الحادي عشر من كانون الاول 1987 مع مدير ادارة غرب اسيا وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الصينية يانغ فوه تشانغ في ابو ظبي ، وأكد راشد عبدالله خلال الاجتماع عن موقف بلاده الداعي إلى ضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المرقم (598) في اسرع وقت من اجل وضع حد للحرب العراقية– الإيرانية وحث الصين باعتبارها احدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن على بذل الجهود من اجل تنفيذ القرار ، من جانبه بين الوزير الضيف انَ بلاده على استعداد للعمل على تحقيق هذا الهدف وبذل المزيد من الجهود الممكنة من خلال علاقاتنا مع طرفي النزاع [3].

وصف وزير الاعلام والثقافة في دولة الإمارات الشيخ أحمد بن حامد، قبول العراق وقف اطلاق النار قبل بدء المفاوضات بانه قرار شجاع، وقال في تصريح لوكالة الانباء العراقية في الثامن من اب 1988، إنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيسها الشيخ زايد بن سلطان تحيي وتثمن القرار الشجاع للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وتعده قراراً مثالياً من أجل احلال السلام في منطقة الخليج العربي، وأكد الشيخ أحمد بن حامد بأن مبادرة العراق تتطلب من قادة دول المنطقة خاصه، والدول العربية جميعا الاتفاق على جميع المبادرات التي تهم منطقة الخليج، ومن جهة أخرى اعلن الشيخ حمدان بن زايد وكيل وزارة الخارجية عن ترحيب دولة الإمارات البالغ بالمبادرة العراقية الاخيرة لوقف اطلاق النار بين الجارتين المسلمتين العراق وايران والدخول في مفاوضات مباشرة ترمي إلى ارساء أسس الأمن والسلام بين البلدين الجارين [4]، وان هذه المبادرة سوف تسهم ايجابيا بالتعجيل في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم (598) لسنة 1987 والذي دعا إلى انهاء الحرب .

([1]) صحيفة الرأي العام، (الكويت)، العدد، 8559، 7 تشرين الثاني ،1987.

([2]) محمد السعيد ادريس، المصدر السابق، ص ص487-488.

[3] د . ك. و ، ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية ، 1987، وثيقة رقم 17.

([4]) صحيفة الخليج، (الشارقة)، العدد 3388، 9 اب 1988 .

ثانيا: موقف الإمارات العربية المتحدة من مبادرات السلام والوساطات الدولية:

عملت الحكومة الإماراتية منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية على تأييد واسناد المبادرات والوساطات التي تقوم بها الدول والمنظمات التي تهدف إلى ايجاد حل للصراع [1] إذ صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله لصحيفة الاتحاد في الثلاثين من تشرين الاول 1980، بأن اطالة الحرب العراقية– الإيرانية سوف يؤدي إلى اتساع نطاقها لتشمل اطرافا أخرى غير الطرفين المتحاربين، وأعرب عن امله في أنْ تؤدي الجهود التي تبذلها الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز إلى انهاء تلك الحرب [2] وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1980، اعرب الشيخ زايد بن سلطان عن امله في ايقاف القتال، جاء ذلك خلال افتتاح المجلس الوطني الاتحادي، وناشد طرفي النزاع الجلوس إلى طاولة المفاوضات [3] وذكرت وكالة الانباء الإماراتية ان دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية اعدتا مشروعين كاملين لوقف الحرب العراقية– الإيرانية الهدف منهما تنظيم مؤتمر لعلماء المسلمين يمثلون مختلف المذاهب الاسلامية يدعون الدولتين إلى حقن دماء المسلمين وتشكيل لجنة لمحاورة الرئيسين العراقي والايراني بهدف انهاء الحرب بين بلديهما [4] .

اكدت حكومة الإمارات العربية المتحدة تأييدها لمبادرات السلام الدولية، حيث اعلنت تضامنها مع قرارات مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة للمدة ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من كانون الثاني 1981، الذي دعا العراق وايران بأن يقبلا الوساطة الاسلامية وتسهيل مهمة لجنة المساعي الحميدة [5] المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي التي اقترحت مشروعاً لوقف الحرب العراقية– الإيرانية الذي تضمن ما يأتي:

([1]) سلمى عدنان محمد، صدى الحرب العراقية – الإيرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة 59، جامعة البصرة ، 1981، ص106.

([2]) صحيفة الاتحاد، (ابو ظبي) ، 31 ، تشرين الثاني ، 1980.

([3]) سلمى عدنان محمد، المصدر السابق، ص107.

([4]) صحيفة الاتحاد ، (ابو ظبي) ،14 كانون الثاني 1981 .

([5]) لجنة المساعي الحميدة ، تأسست في السادس والعشرين من ايلول 1980 على يد وزراء خارجية الدول الاسلامية في اجتماعهم في مدينة نيويورك، وضمت اللجنة كل من الرئيس الباكستاني ضياء الحق والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي، وتوسعت فيما بعد اللجنة في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد عام 1981 في مدينة الطائف السعودية لتشمل دول غامبيا، بنغلادش، ماليزيا، منظمة التحرير الفلسطينية، باكستان، السنغال، تركيا ينظر: عامر حسن ثابت الخشالي، المصدر السابق، ص155.

1- ايقاف اطلاق النار والتزام كل من الطرفين بسحب قواته إلى الحدود الرسمية قبل اندلاع الحرب.

2- وضع قوات مراقبة اسلامية على طرفي الحدود بين العراق وايران.

3- قبول الطرفين بتكوين لجنة تتولى مهمة تحديد المعتدي وادانته.

4- انشاء صندوق يتم تمويله من الدول الاسلامية لمساعدة الدولتين لإعادة ما دمرته الحرب.[1] .

رفض كل من العراق وايران مقترحات منظمة المؤتمر الاسلامي ، إذ اصرت ايران على ان تكون اتفاقية الجزائر لعام 1975 هي القاعدة الاساسية للتفاوض ، وطالبت العراق بسحب قواته من اراضيها فورا من دون قيد او شرط متهمتا منظمة المؤتمر الإسلامي بالانحياز للعراق ، بينما اصر العراق على رفض اتفاقية الجزائر وطالب ايران بالحقوق في شط العرب قبل عملية الانسحاب [2] .

رحب رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان في الثاني والعشرين من ايار 1981، بالمساعي الحميدة الرامية لإنهاء الحرب العراقية الايرانية، متمنيا ان تتكلل الجهود التي بذلتها هيأة الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامي بالنجاح لإيقاف القتال لتبقى منطقة الخليج منطقة امنة [3] .

استقبل الشيخ زايد بن سلطان الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق الذي توقف في مطار ابوظبي بتاريخ الثاني عشر من آذار1982، وقد أطلع الشيخ زايد الرئيس الباكستاني على نتائج المهمة التي تقوم بها لجنة المساعي الاسلامية لوقف الحرب بين العراق وايران[4]

أكد مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة سلطان القاسمي في الثالث والعشرين من تشرين الاول 1982، تأييد بلاده لبحث موضوع الحرب العراقية- الإيرانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة معللا انَ اللجوء للحرب يتناقض مع مبادئ الامم المتحدة وأكد دعم بلاده للجهود المبذولة لوقف الحرب، ولاسيما جهود المؤتمر الاسلامي ومجموعة عدم الانحياز وجهود الامين العام للأمم المتحدة[5].

وفي ايار 1983 كثفت القوات الإيرانية هجماتها على القطعات العراقية ، بينما كان العراق يصد الهجمات الايرانية، بدأت وساطة دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ قامت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت بهذه الوساطة وكانتا مهتمتين بترتيب وقف اطلاق النار، ذلك خوفا من انهيار الدفاعات العراقية،

([1]) ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص310.

([2]) وائل ناصر حسن الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018، ص157.

([3]) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981، بيروت ، 1982ص717.

([4]) وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1982، ص108؛ صحيفة الاتحاد ،(ابو ظبي)، 12 آذار1982.

([5]) وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1982، ص404.

وخلال احدى الجولات، استجابت ايران لهذه الوساطة وقالت انها تدرس وقفا للنار إذا استطاع الوسطاء اقناع العراق بوقف هجماته الجوية على منشآت النفط والشحن الإيرانية الموجودة في جزيرة خرج، الا انَ العراق واصل هجماته الجوية [1].

استقبل الشيخ زايد بن سلطان في الرابع والعشرين من شباط 1985 وزير الخارجية التركي وحيد خلف اوغلو وعرض عليه آخر تطورات الحرب العراقية– الايرانية، وصرح اوغلو بعد المقابلة انه بحث مع الشيخ زايد الدور التركي بالتنسيق مع الدول الاسلامية لإنهاء النزاع العراقي الايراني [2].

صرح وكيل وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة يعقوب الكندري، بان دولة الإمارات والهند اكدتا على ضرورة التواصل من أجل ايجاد تسوية عادلة للنزاع العراقي الايراني ومضاعفة الجهود لأجل وضع حد لهذه الحرب ، وذكرت وكالة الانباء الإماراتية ان الكندري قدم تقريراً عن جلسة مباحثات عقدها وفد الإمارات برئاسة راشد عبد الله مع وفد هندي برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية خورشيد غلام خان ، واوضح الكندري ان الوفد الهندي اعلن خلال الاجتماع نتائج جولة قامت بها بعثة هندية للمساعي الحميدة بين كل من طهران وبغداد برئاسة خورشيد غلام خان في نهاية نيسان 1985 وذلك في اطار الجهود التي كان يبذلها رئيس وزراء الهند ورئيس حركة عدم الانحياز راجيف غاندي من اجل الوصول إلى تسوية عادلة للنزاع بين العراق وايران، وأكد ان بلاده تساند الجهود المبذولة من اجل انهاء الحرب وان الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة ستواصلان جهودهما ومبادراتهم لوقف الحرب العراقية– الإيرانية[3].

استقبل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان الرئيس التركي الذي زار دولة الإمارات في الثالث عشر من تشرين الثاني 1985 وتم عقد مباحثات صرح على اثرها وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات راشد عبد الله، ان المباحثات تناولت المساعي الحميدة الرامية لإيقاف الحرب العراقية– الإيرانية[4] .

وصفت مصادر وزارة الخارجية البريطانية المحادثات التي أجراها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان مع وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني تيموني رانتون (Timoney Ranton) في ابو ظبي، بانها كانت قيمة وجرت في جو ودي، واشارت المصادر التي نقلت تصريحاتها صحيفة الاتحاد الظبيانية في التاسع عشر من آذار1986، ان المحادثات تناولت موضوعات عدة تركزت

([1]) توماس تير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة– طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص388.

([2]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 15929، 25 شباط 1985.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1985، وثيقة رقم 29.

([4]) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985، ص299.

بالنسبة للحرب العراقية– الإيرانية على كيفية ايجاد افضل السبل لإنهاء النزاع بين البلدين، إذ اتفق الجانبان على ان مبادرة خافير بيريز ديكويلار الامين العام للأمم المتحدة توفر الأمل في هذا السبيل [1].

ايدت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة الجزائر لوقف الحرب بين العراق وايران، إذ قام وزير الخارجية الجزائري احمد طالب الابراهيمي[2]، بتسليم رسالة الرئيس الجزائري لقادة دولة الإمارات والتي تضمنت مبادرة الجزائر في نيسان 1986 بهدف ايجاد تسوية للنزاع العراقي– الايراني واهم بنودها [3] :

1– العودة إلى اتفاقية الجزائر 1975 لتسوية النزاع حول شط العرب بين العراق وايران.

2– تشكيل جبهة من الدول المتضررة من جراء الحرب، للضغط على منظمة اوبك لفرض الخروج من الوضع النفطي المتأزم.

3– انشاء صندوق للتعويض عن اضرار الحرب رأسماله (50) مليار دولار مصدرها دول الخليج[4].

دعت الحكومة الإماراتية إلى وقف الحرب العراقية– الايرانية، في اجتماع المجلس الاعلى للدولة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان في الخامس والعشرين من تشرين الاول 1986، وفي حضور حكام الإمارات أكد الشيخ زايد ان المجلس الاعلى لدولة الإمارات يتطلع بكل امانة إلى ايقاف الحرب العراقية– الإيرانية ودعا الدولتين المسلمتين إلى ايقاف هذه الحرب المدمرة وصون دماء الشعبين والاستجابة للمساعي الحميدة التي يبذلها الاشقاء والاصدقاء لإيقاف الحرب في اقرب وقت ممكن واللجوء إلى المفاوضات لحل خلافاتهما وفقا لما تقرره المواثيق الدولية، وطالب بان تلبيا نداء الاشقاء الموجه من الدول الاسلامية والصديقة [5].

أكَّد راشد عبد الله أنَّ وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي تدارسوا خلال اجتماعهم في البحرين في الحادي عشر من ايار 1987 مسألة تكثيف الاتصالات بهدف وضع تصور خليجي واضح حول سبل وقف الحرب العراقية– الايرانية، وذكر أنَّ الوزراء سيواصلون اجتماعاتهم في الرياض لدراسة هذا الموضوع والخروج بقرارات تمثل موقف دول الخليج من هذه الحرب [6] .

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1986، وثيقة رقم 38. ينظر: ملحق رقم (10).

[2] أحمد طالب الابراهيمي: ولد في مدينة سطيف عام 1932، واصل دراسته حتى حصل على الدكتوراه في الطب البشري، ترأس جريدة الشاب المسلم للمدة ما بين 1952 – 1954، انتخب اول رئيس للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين عام 1955، اعتقل من قبل السلطات الفرنسية عام 1957، ولم يفرج عنه إلا عام 1961 شغل منصب وزير التعليم العالي في حكومة هواري بومدين، ثم وزيراً للثقافة والاعلام للمدة ما بين 1975–1977؛ ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص356.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1986، وثيقة رقم 9.

([4]) مجلة الافق، (عمان)، العدد 98، 3 نيسان 1986.

([5]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 1603، 26 تشرين الاول 1986.

([6]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 10.

تسلم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الثامن والعشرين من تموز 1987 رسالة من الرئيس الامريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) شرح فيها الجهود المبذولة لإعادة الامن والاستقرار إلى منطقة الخليج وذكرت وكالة انباء الإمارات، ان الرسالة تناولت التطورات الاقليمية والجهود الدولية لتنفيذ القرار الذي اصدره مجلس الامن الدولي في العشرين من تموز من العام نفسه، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين العراق وايران[1] .

بعد انتهاء زيارة الشيخ زايد بن سلطان لدمشق، نقلت وكالة رويترز عن مصادر مقربة من الوفد الإماراتي بتاريخ العشرين من اب 1987، ان الشيخ زايد والرئيس السوري حافظ الاسد سيرسلان مبعوثين إلى طهران في محاولة جديدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وغادر رئيس دولة الإمارات دمشق بعد عدة جولات من المباحثات مع الاسد [2] وعندما اصدر مجلس الامن الدولي قراره (598) الداعي لوقف العمليات الحربية، دعا الشيخ زايد ايران للاستجابة والدخول مفاوضات سلام مع العراق [3] .

واصلت دول العالم دعواتها من خلال كلمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى انهاء الحرب العراقية– الإيرانية بصورة شاملة، وشدد الرئيس الموزمبيقي جواكيم البرتو (Alberto joaqulm) على ضرورة التعامل مع الامم المتحدة في جهودها لإنهاء الحرب عن طريق المفاوضات، كما عبر وزير خارجية زمبابوي عن ترحيبه بجهود الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة السلام في منطقة الخليج العربي، أمَّا وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي فقد أكد على وجود المناخ الملائم لتحقيق السلام، كما أشار وزير خارجية دولة الإمارات راشد عبد الله ان حكومة بلاده ترحب بكل الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تسوية للنزاع العراقي– الايراني وترى أنَّ قرار مجلس الامن المرقم (598) يمثل القاعدة المناسبة لحل المشاكل العالقة بين العراق وايران[4] .

ويمكن القول: إنَّ الجهود والمبادرات السلمية التي تقدمت بها الإمارات العربية المتحدة وبقية الدول والمنظمات لم يكتب لها النجاح في تحقيق تسوية لإنهاء الحرب العراقية– الايرانية، إلَّا إنَّ عوامل أخرى ساهمت في الوصول إلى وقف اطلاق النار وقبول ايران بالقرار رقم (598) ولعل ابرزها قناعة ايران بعجزها عن تحقيق نصر نهائي على العراق في ظل الظروف الدولية السائدة حينها.

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 57.

([2]) صحيفة النهار، (بيروت)، العدد 16794، 20 اب 1987.

([3]) وليم رو، المصدر السابق، ص52.

([4]) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1987، وثيقة رقم 23.

الفصل الثالث

موقف قطر من الحرب العراقية الإيرانية1980 - 1988

المبحث الاول: علاقات دولة قطر مع طرفي النزاع (1971-1980)

اولاً: العلاقات القطرية – الايرانية 1971-1980

ثانياً: العلاقات القطرية – العراقية 1971-1980

المبحث الثاني: موقف قطر من مجريات الحرب العراقية – الايرانية (1980 - 1988)

المبحث الثالث: موقف قطر من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية (1980-1988)

أولاً: دور قطر في مبادرات السلام

ثانياً: موقف قطر من المبادرات والوساطات الدولية

المبحث الاول: علاقات دولة قطر مع طرفي النزاع 1971 –1980

اولا : العلاقات القطرية – الإيرانية1971 –1980.

اتسمت العلاقات الايرانية– الخليجية بصورة عامة والعلاقات الإيرانية – القطرية بصورة خاصة بكونها علاقات فرضتها المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية لما لها من تأثير على الوضع الخليجي

ففي عهد الشاه محمد رضا بهلوي كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين دول الخليج وايران، وحتى بعد ان ظهرت دعوات لتحالفات بين الجانبين فأنها لم تحدث أثراً كافياً وقد غلب عليها التباين الحاد في الرؤى وعدم وضوح صورة التعاون المشترك، فقد تأرجحت العلاقات الايرانية– القطرية السياسية والاقتصادية بين الفتور والقوة [1] وكان الجوار والاسلام بوصفه الدين المشترك العاملين المهمين في ترسيخ أولى العلاقات بين الشعبين الايراني، ولاسيما سكان الجنوب الايراني مع الشعب القطري وعلى هذا الاساس فقد ادى الايرانيون دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والعمرانية في امارة قطر [2].

أدى اكتشاف النفط في قطر في منتصف القرن الماضي وحاجتها الشديدة والمتزايدة للأيدي العاملة إلى زيادة هجرة سكان المدن والموانئ الإيرانية إليها، وأدَّت القوى العاملة الإيرانية دوراً مهماً وحساساً في المراكز الاقتصادية والنفطية في هذا البلد[3].

جرت قبل اعلان استقلال قطر مباحثات ايرانية قطرية عام 1969 لتحديد الجرف القاري بينهما، وبالتالي تم عقد اتفاقية لهذا الغرض في العشرين من كانون الثاني1970، وفي شباط من العام نفسه قام حاكم إمارة قطر الشيخ أحمد بن علي ال ثاني [4] بزيارة رسمية لإيران بدعوة من السلطات الإيرانية[1]

([1]) مفتاح حسوني الجمل، مراحل تطور العلاقات القطرية– الايرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 8، العدد 2، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2017، ص476.

([2]) امارة قطر: شبه جزيرة تقع على الساحل الغربي للخليج العربي حيث تمتد شمالا باتجاه رأس الخليج العربي على مساحة تبلغ ١١,٤٣٧ كيلو مترا مربعا ويتبع اراضي قطر عدد من الجزر اشهرها أرخبيل جزر حوار وجزيرة حالول وهي مركز لتصدير النفط المستخرج من الحقول البحرية وجزر شراعوه والاسحاط وركن، وتتكون اراضي قطر من سطح صخري منبسط تغطيه السهول والكثبان الرملية بوجه عام، وقد مرت على قطر تسميات متعددة وكلها من أصل واحد ولكن مع تباين واضح في طريقة كتابتها مثلا (كتارا ، وكطورة، وقطورة ، وقطرة وغطار، وقطر) وتشير إلى مقاطعة او مجال او جزيرة وينحدر سكان قطر من اصول عربية وذلك بحكم موقعها الجغرافي المجاور لشبه الجزيرة العربية وبحكم عوامل الترابط التاريخي والتجانس الحضاري الموروث والمشترك معها، من الناحية الأخرى فقد استمد الهيكل السكاني في قطر من الهجرات التي وفدت اليها من المناطق المجاورة من نجد والإحساء وعمان ولم تتوقف إلا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وأهم المدن في قطر مدينة الدوحة وهي العاصمة وفيها مقر الحكم ودوائر الدولة والوزارات والمؤسسات المالية والتجارية وتشكل مركزا ثقافيا وتجاريا هاما، اما بقية المدن هي (مسيعيد والخور والوكرة والدخان ومدينة الشمال والزبارة) ولا تقل اهمية عن الدوحة ينظر: وزارة الاعلام، قطر الكتاب السنوي ١٩٨٧ – ١٩٨٨ ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٨ ، ص ص19– 20.

([3]) مفتاح حسوني الجمل، المصدر السابق، ص476.

([4]) الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ، ولد عام ١٩٢٠ في الدوحة ، واصبح حاكماً لقطر عام ١٩٦٠ عندما تنازل والده الشيخ علي عن الحكم ، وفي التاريخ نفسه تم تعيين الشيخ خليفة بن حمد ولياً للعهد ونائباً للحاكم ، شهدت فترة حكم الشيخ أحمد نمو النشاط الاقتصادي في قطر نتيجة لاكتشاف عدد كبير من حقول النفط في البلاد، وبدأت الادارة في قطر تأخذ

وبعد تزايد عدد الايرانيين المقيمين في قطر واثناء المباحثات التي اجريت بين مسؤولي البلدين عام 1970، وافقت الحكومة القطرية على افتتاح مدرستين واحدة للبنين وأخرى للبنات، وفي بداية العام الدراسي 1970 –1971 التحق عدد كبير من الاطفال الايرانيين بالمدرستين المذكورتين [2] .

اتخذت إمارة قطر بعض الخطوات التي تتناسب وعهد الاستقلال الذي بات قريبا، فشكلت أول وزارة في قطر برئاسة نائب الحاكم الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني[3]، كما تقرر تأسيس مجلس شورى للدولة [4]. إذ كان من نتائج الانسحاب البريطاني من الخليج ان تحولت مشيخات شرقي الجزيرة العربية إلى دول مثل دولة البحرين ودولة قطر [5] ففي الثالث من ايلول 1971 حصلت قطر على استقلالها بعد الغاء معاهدة الحماية التي وقعتها مع بريطانيا عام 1916، إذ اعلن الشيخ خليفة بن حمد بيان استقلال قطر موقع من حاكم البلاد احمد بن علي ال ثاني، فأصبحت قطر دولة مستقلة وتم تغيير منصب حاكم إلى أمير [6] وفي الحادي عشر من ايلول 1971 انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية، وفي السادس عشر من الشهر نفسه انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة [7] .

بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام 1971، سارعت الدول الخليجية المستقلة إلى البحث عن منظومة الأمن الجماعي لها ، لأنها شعرت بخطورة الموقف وانها بأمس الحاجة إلى حماية جماعية كونها دول صغيرة من الناحية العسكرية، ومحاطة بالعديد من الدول الكبرى مثل ايران التي شكلت خطراً حقيقياً على مستقبلها، جاء ذلك بعد ان ايقنت هذه الدول انَ الانسحاب البريطاني أدَّى إلى فراغ سياسي وعسكري، وأكدت الحكومة القطرية ضرورة ايجاد صيغة امنية موحدة لدول الخليج وان الخطر يزداد يوماً بعد يوم ، ومن المفيد ان تتفق دول المنطقة على صيغة تعاون أمني لتعزيز الاستقرار والامن في

شكلها النهائي واتجهت البلاد نحو الاستقلال ، إلى ان تم اعلان استقلالها عام ١٩٧١ واصدار الدستور المؤقت للبلاد وتشكيل اول مجلس للوزراء في قطر، توفي الشيخ أحمد عام ١٩٧٧ ينظر: امين سلام، حكام قطر تاريخهم ونسبهم، موقع آل ثاني، الديوان الاميري، قطر، (د . ت)، ص4.

([1]) أحمد فرامرزي، قطر، انتشارات دستان، تهران 1381هـ.ش (2002)، ص 133.

([2]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماي بازركاني، قطر نظري اجمالي به كشورها، مؤسسة مطالعات ويزوهشماوي بازركاني، تهران، 1368هـ.ش، ص 129

([3]) ولد الشيخ خليفة بن حمد بن عبد الله بن قاسم بن محمد ال ثاني في الريان عام ١٩٣٢ ، وهو سادس أمراء قطر وأحد ابناء الشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني ، عين وليا للعهد في عهد الشيخ أحمد بن علي ال ثاني، وفي ٢٢ شباط ١٩٧٢ تولى مقاليد الحكم بعد قيامه بانقلاب عرف بالحركة التصحيحية ، ساهم بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج ، وقد شهدت قطر الكثير من التطورات في عهده. ينظر: حياة فرحان كعيد، قطر في عهد الامير خليفة بن حمد ال ثاني 1972–1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015، ص22.

([4]) محمود شاكر، المصدر السابق، ص866.

([5]) المصدر نفسه، ص861.

([6]) جبران شامية، ، المصدر السابق، ص77.

([7]) حياة فرحان كعيد، المصدر السابق، ص39.

المنطقة[1]، وقد اوضح الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني أهمية الأمر بالنسبة للمنطقة، وأكد ضرورة الحفاظ على امن الخليج وجعله بعيداً عن الصراعات وان يكون التعاون والتنسيق بين دول المنطقة بعيدا عن التكتلات والاحلاف العسكرية [2]، إذ قال بهذا الصدد مانصه "**إنَّ امن الخليج قضية مطروحة وليس موجهة ضد احد بالذات، ولكنه ضد من يحاول المساس بأمن الخليج، لقد شاء الله ان يهبنا الثروة الكبيرة، ونحن دول صغيرة متفرقة، وإذا استمرت حالنا على هذه الصورة، فان مصائرنا ستصبح معرضة للعبث بها، وفي الحقيقة نحن امام واحد من الخيارين، فنحن اما ان نقبل بما هو قائم ونستمر في هذا الطريق دون ان نحاول ان نستثير شهية الدول الطامعة فينا وفي ثروتنا، واما ان نفرض وجودنا على طريق تقوية انفسنا وتوحيد جهودنا لخلق تيار موحد يستطيع ان يواجه أية تحديات وأية استفزازات قد نتعرض لها في المستقبل**"[3].

اعلنت الحكومة الإيرانية بعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي، بأن خروج القوات البريطانية سوف لن يؤدي إلى حصول فراغ في المنطقة، لان المنطقة الممتدة على ساحل الخليج لديها القدرة الكافية والقوة على الحفاظ على أمنها واستقرارها، وان مهمة حفظ السلام والاستقرار في الخليج هو من مهام دول الخليج نفسها، وان ايران تسعى للتفاهم واقامة علاقات حسن الجوار مع جميع دول المنطقة وخاصة الدول المجاورة لإيران[4] كما رحبت ايران بحصول قطر على استقلالها بعدما وقفت إلى جانبها مع العربية السعودية [5] وفي السادس من تشرين الاول 1971، اعلن عن قيام العلاقات السياسية وعلى مستوى السفارات في كل من الدوحة وطهران وان العلاقات بين البلدين تمتد لسنوات طويلة وان التبادل التجاري والزيارات بين شعبي البلدين كانت موجوداً وبشكل مستمر، ولهذا السبب كانت ايران تسعى دائماً إلى زيادة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن قطر كانت تخشى من التوسع الايراني والسياسة الإيرانية الموجهة ضد دول المنطقة، ولكون دولة قطر ليست بعيدة عن الخطر الايراني لأنها دولة خليجية غنية بالثروات الطبيعية، وكانت الحكومة القطرية تدرك خطورة السياسة التوسعية لشاه ايران في منطقة الخليج العربي، وقد تعزز ذلك بعد قيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) ، في الثلاثين من تشرين الثاني1971[6].

([1]) يوسف محمد عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، وزارة الاعلام والثقافة القطرية، الدوحة، 1979، ص325.

([2]) روح الله رمضاني، الامن في الخليج، ترجمة كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982، ص16.

([3]) مقتبس من : وزارة الاعلام والثقافة القطرية، مجموعة الاحاديث الصحفية للشيخ خليفة بن حمد، ص68.

([4]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماي بازركاني، منبع قبلي، ص 135.

([5]) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية- الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي 1951- 1980، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص44.

([6]) عيسى بن اسماعيل العيسى، العلاقات السياسية السعودية- القطرية 1972- 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته، الاردن، 2015، ص73.

اتخذت دولة قطر مواقف على الصعيدين الحكومي والشعبي من احتلال الجزر العربية، وقد اعربت الحكومة القطرية عن اسفها الشديد ازاء قيام ايران باحتلال الجزر، إذ أصدر وزير الخارجية القطري الشيخ خليفة بن حمد ال الثاني بياناً أذيع في العاصمة القطرية الدوحة في الثاني من كانون الاول 1971 جاء فيه "**ان حكومة قطر التي تواصل جهودها من أجل اقرار الأمن والطمأنينة في المنطقة، لا يمكن ان توافق على مبدأ احتلال اراضي الغير بالقوة**"[1]، وناشدت الحكومة القطرية في هذا البيان الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وفي السادس من كانون الاول 1971، وصل أول سفير ايراني إلى الدوحة ، وفي الحادي عشر من الشهر نفسه سلم اوراق اعتماده إلى أمير قطر [2] .

شهدت دولة قطر صراعا على الحكم كان من نتائجه قيام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بانقلاب غير دموي في الثاني والعشرين من شباط 1972 سيطر من خلاله على الحكم، عرف بالحركة التصحيحية، في الوقت الذي كان الشيخ احمد بن علي ال ثاني في رحلة صيد في ايران[3]. وبعد تسلمه السلطة سعى الشيخ خليفة إلى زيادة وتوسيع العلاقات بين قطر وايران بما يحقق مصلحة البلدين [4].

التقى وزير خارجية ايران عباس خلعتبري في الخامس من آذار1972 مع وزير الخارجية القطري الشيخ سحيم بن حمد ال ثاني [5] في نيويورك وبحثا العلاقات الثنائية كذلك المسائل المتعلقة بجدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة [6] .

شهدت العلاقات القطرية– الإيرانية تحسناً ملحوظاً في ظل الحكومة الجديدة في قطر، ففي نيسان 1972 وصل اول سفير قطري إلى طهران احمد بن محمد ال عطيه[7]، فيما صرح وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني عنده وصوله إلى ايران، مؤكداً تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين والتي تنصب في مصلحة الشعبين الجارين، وفي هذا اللقاء تم التباحث حول تقوية وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتجلى أحد مظاهر تنسيق آراء الحكومتين في الشؤون

([1]) مقتبس من : أحمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال ايران الجزر العربية الثلاث 1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص132.

([2]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماوي بازركاني، منبع قبلي، ص 136.

([3]) رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص244.

([4]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماوي بازركاني، منبع قبلي، ص 136.

([5]) سحيم بن حمد، ولد عام 1933 بمدينة الدوحة، وهو الابن الخامس للشيخ حمد بن عبد الله ال ثاني، تولى منصب وزير خارجية قطر عام 1972– 1978، وشهدت السياسية الخارجية في عهده تطوراً ملحوظاً وكان له دور بارز في المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية، ودعمه ومساندته للقضية الفلسطينية والقضايا العربية، توفي عام 1985 ودفن بمقبرة الريان ينظر: ابراهيم عبد الكريم كريدية، ابناء الشرق، مكتبة نوفل، بيروت، 2006، ص ص257– 258.

([6]) وزارة امور خارجة، روابط خارجي ايران درسال 1352، روابط ايران باكشورهاي ساحل جنوبي خليج فارس،1352 هـ.ش، ص 55.

([7]) همان منبع ، ص 56.

الاقليمية والدولية عندما تم الاعلان عن اقتراح ايران بشأن نزع السلاح النووي في الشرق الاوسط، وصرح وزير الخارجية القطري بان قطر من أولى البلدان العربية التي سوف تؤيد اقتراح ايران في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بسبب ادراكها الكامل للسياسة الاقليمية والمصالح الإيرانية، وكان أمير قطر يولي اهتماما متزايدا لتوسيع وتنمية العلاقات بين ايران وقطر[1]

وفي السادس من كانون الثاني 1973، سلم ابو الحسن بختيار ثاني سفير لإيران في الدوحة اوراق اعتماده إلى حاكم قطر [2]، بعدها شهدت العلاقات القطرية– الإيرانية نوع من التقارب والتفاهم، فقد أكد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في لقاء صحفي أجرته معه صحيفة اطلاعات عام 1973: "**بأن العلاقات القطرية مع حكومة جلالة الشاه تقوم دائما على اساس من التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل، وأعرب عن سعادتي لهذه الفرصة التي اعبر فيها عن اسمى التحيات لمقام الشاه والشعب والحكومة الإيرانية كما اني اؤكد بأن قطر تسعى لتعزيز العلاقة والمودة والصداقة مع ايران والتي هي لمصلحة وفائدة البلدين الصديقين كما انها لمصلحة وفائدة شعوب المنطقة**" [3] ، وفي المدة من العشرين إلى الرابع والعشرين من ايار 1974 قامت الباخرة الإيرانية (زال) بزيارة ودية لقطر وتفقد السفينة الإيرانية القائد العام للقوات المسلحة القطرية الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وكذلك مجموعة من الايرانيين المقيمين في قطر، وفي العام نفسه اعلنت قطر عن دعمها للاقتراح الايراني في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تضمن جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية، ومع استمرار تطور العلاقات بين البلدين وصل إلى طهران في الثاني والعشرين من حزيران 1974 وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني، وفي المقابل سلم السفير الايراني الجديد اوراق اعتماده إلى امير قطر في الثاني عشر من كانون الاول من العام نفسه [4] .

تميزت السياسة الإيرانية إزاء دول الخليج خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن المنصرم بأساليب واتجاهات خاصة، فبعد الاعلان عن اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وايران، بدأ الشاه محمد رضا بهلوي الترويج لمشروعه مستغلا تحسن العلاقات بين ايران ودول الخليج، وقد تضمن مشروع الشاه عدة نقاط منها اقامة حلف عسكري وحماية أمن وحدود الاعضاء، فضلا عن افراغ المنطقة من القواعد العسكرية الاجنبية، الا انَ هذا المشروع لم يكتب له النجاح [5].

([1]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماوي بازركاني، منبع قبلي، ص 126.

([2]) وزارة امور خارجة، روابط خارجي ، منبع قبلي ، ص 55.

([3]) اقتباس شده از : همان منبع ، ص 56.

([4]) أحمد فرامرزي، منبع قبلي، ص 134.

([5]) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق، ص147.

اجتمع وزير خارجية إيران عباس خلعتبري بوزراء خارجية دول الخليج العربي في مدينة جدة على هامش مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي للمدة من الثاني عشر إلى الخامس عشر من تموز 1975، وكان هذا اللقاء خطوة بالاتجاه الصحيح في مسار السياسة الخارجية الجديدة التي بدأت ايران تسلكها تجاه دول الخليج العربي في ظل اوضاع وتطورات عززت المصالح الإيرانية، وقد كانت قطر من ضمن المشاركين في المؤتمر [1] .

عملت الحكومة القطرية على توثيق اواصر العلاقة مع الدول المجاورة في منطقة الخليج وعلى رأسهم ايران، وقد تخللت تلك العلاقات زيارات متبادلة بين البلدين، إذ وجَّه الشاه محمد رضا بهلوي دعوة إلى أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، الذي لبى الدعوة وزار طهران ما بين الثالث عشر والسادس عشر من تشرين الثاني 1975، وأجرى خلال الزيارة مباحثات مع الحكومة الايرانية حول العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في مختلف الميادين والقضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك [2] .

تطورت العلاقات القطرية– الإيرانية في مجالات عدة، إذ وفرت ايران الجزء الاكبر من احتياجات قطر عبر الموانئ الجنوبية لإيران، وبسبب الازدهار الاقتصادي في قطر هاجرت القوى العاملة الإيرانية واستحوذت بمرور الوقت على اجزاء مهمة في اقتصاد قطر، وفي حزيران 1976 تم افتتاح المكتب التمثيلي لمركز تطوير الصادرات الإيرانية في الدوحة [3] .

أُكَّد الشاه محمد رضا بهلوي في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة السياسية الكويتية في التاسع من تشرين الثاني 1977، انه يجب ان يكون هناك اجماع للدول المطلة على الخليج العربي لحماية امنها من الاخطار الخارجية [4] وترى قطر ان ايران تتحرك فعليا لتحل محل بريطانيا من اجل تنفيذ احلامها في اقامة امبراطورية فارسية في الخليج العربي [5] .

تسارعت الاحداث في ايران، إذ شهدت مظاهرات دعت اليها النقابات التي تجمعت في الثامن من ايلول 1978 أمام البرلمان الايراني، والتي نادت بسقوط نظام الشاه وحكومته، مما دفع الجيش الايراني إلى التدخل بقوة لتفريق المتظاهرين وسقط نتيجة ذلك العشرات من المتظاهرين، وهو ما هدد وجود النظام السياسي في ايران[6]، وكان من المتوقع ان تشعر دول الخليج بالارتياح نتيجة الازمة الداخلية في ايران وان تتحرر من قيود الشاه في الخليج استنادا إلى اعلانات الشاه المتكررة بأن إيران هي الوحيدة القادرة

([1]) جاسم محمد النداوي، المصدر السابق، ص98.

([2]) غنيمة النجار، وثائق عن الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، جامعة الكويت، مج2، العدد 6، 1976، ص209.

([3]) أحمد فرامرزي، منبع قبلي، ص 135.

([4]) صحيفة السياسة، (الكويت)، 10 تشرين الثاني 1977.

([5]) ممدوح حامد عطية، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 37، آذار2004، ص100.

([6]) امال السبكي، المصدر السابق، ص ص196–199.

على حفظ الامن في الخليج، لكن المواقف الرسمية لدول الخليج تجنبت هذا الاحتمال وشاركت الشاه آلامه واملت ان يسود الاستقرار في ايران، وقد سعت قطر إلى مد جسور التواصل بينها وبين نظام الشاه خلال اندلاع احداث الثورة ، مستندة إلى قاعدة دعم كل نظام يتمتع بالشرعية في بلده، وان قطر ترى في نظام الشاه نظاماً شرعياً، وان الاحداث في ايران لا تخدم أحدا، بل انها تخدم العدو الشيوعي وتأمل قطر ان يضع الايرانيون حداً لهذه الاحداث بأنفسهم[1]، وبعد سلسلة من المظاهرات والاعتصامات والمواجهات الدامية، استطاع الايرانيون اجبار الشاه وعائلته على الرحيل من ايران في الخامس عشر من كانون الثاني 1979، لتتولى الجماعات الدينية حكم البلاد واعلنت في الاول من نيسان 1979عن قيام الجمهورية الاسلامية في ايران[2].

تراجعت قطر عن موقفها المؤيد للشاه وأعلنت تأييدها للثورة الاسلامية في ايران، ومن الأسباب التي دفعت قطر إلى تأييد الثورة ،اطماع الشاه التوسعية في الخليج وسلوكه العسكري وتدخله في الشؤون الداخلية لدول الخليج ، ولعل سبب عدول قطر عن موقفها الداعم لنظام الشاه هو اتضاح رجحان كفة الثورة [3] .

في ظل النظام الجديد في ايران، توسعت العلاقات بين طهران والدوحة يوماً بعد يوم، بناء على تعاليم المرشد الأعلى الأمام الخميني الذي أولى اهتماما متزايدا لقضايا الخليج العربي والعلاقات بين الدولتين، إذ اقيمت علاقات قوية بين الشعبين الايراني والقطري، وعبر المسؤولون في البلدين عن الارتياح ازاء الاتجاه المتنامي في العلاقات بين ايران وقطر، كما أولت الحكومة القطرية اهمية كبيرة للعلاقات مع ايران والتعاون بين الجانبين اخذ بالأزدياد[4] ومع استمرار العلاقات الودية بين ايران وقطر واستمرار الدعم القطري للثورة الاسلامية، فان الصحف القطرية المقربة من الحكومة، كتبت مقالات متعددة نددت بنظام الشاه، وأكدت ان حفظ وامن واستقرار ايران يحظى بأهمية كبيرة لدى قطر، وقد ارسل

([1]) مفتاح الحسوني الجمل، المصدر السابق، ص479.

[2] محمد وصفي ابو مغلي، العلاقات الإيرانية – الامريكية واثرها في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، 1985، ص ص 41 –46.

([3]) جمال سند السويدي، ايران والخليج والبحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، ابو ظبي، 2014، ص ص33–62.

([4]) جواد بخشي، نظرة على العلاقات بين قطر وايران من الماضي وحتى الان، المركز الدولي لدراسات السلام، 15 شباط، 2012 متاح على الرابط Ipsc.org-https//peace

امير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني رسالة إلى قائد الثورة الاسلامية في ايران، اعرب فيها عن فرحته لانتصار الثورة وتمنى للشعب الايراني المسلم السعادة والتقدم [1].

مرت العلاقات الإيرانية مع دول الخليج بفترات من الضعف والفتور نتيجة لقيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 وسعي قادتها إلى تصدير مبادئ الثورة، مما شكل خطرا على حكام دول الخليج فضلا عن احياء الاطماع الإيرانية القديمة في منطقة الخليج والتدخل في شؤونها الداخلية، لذا انتهجت الحكومة القطرية خطا متوازنا في علاقتها مع ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية ، الامر الذي جعل الدوحة العاصمة الخليجية الاكثر قربا من طهران من بين عواصم دول الخليج [2] .

اتضح مما سبق أنَّ دولة صغيرة مثل قطر انتهجت منذ استقلالها نهجا متوازنا في تعاملها مع الدول الاقليمية الكبرى، ولم تكن هناك ملامح واضحة لطبيعة العلاقات القطرية– الإيرانية زمن حكم الشاه سوى السعي الدائم من الطرفين لتوطيد علاقات حسن الجوار.

ثانياً: العلاقات القطرية– العراقية 1971 –1980 :

ازداد الاهتمام العراقي بأمن الخليج بعد انقلاب السابع عشر من تموز 1968، إذ دخلت العلاقات العراقية القطرية حيز الاهتمام العراقي من خلال فتح حوار مع المسؤولين في البلدان الخليجية، إذ قام السفير العراقي في الكويت بعمل جولة حمل فيها رسائل من الحكومة الجديدة في العراق إلى امراء ومشايخ دول الخليج وكانت قطر احدى محطات السفير العراقي[3]، كما قام المسؤولون في العراق في اوائل نيسان 1969 بجولة أخرى برئاسة نائب رئيس الوزراء حردان عبد الغفار التكريتي، شملت محميات الخليج العربي التي كانت لا تزال غير مستقلة مثل البحرين وقطر [4] .

اعلن في دولة قطر النظام السياسي المؤقت في الثاني من نيسان 1970 وقد مثل هذا الاعلان خطوة مهمة نحو الاستقلال عن الحكم الاستعماري واحداث التغيير الجذري المطلوب، وتضمن هذا

([1]) مؤسسة مطالعات ويزوهشماي بازكاني، منبع قبلي، ص 127.

([2]) اشرف سعد العويسي، قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص44.

([3]) صحيفة الحياة، (لندن)، العدد 6876، 6 ايلول 1968.

([4]) صحيفة الحياة، (لندن)، العدد 7057، 6 نيسان 1969.

الاعلان المؤقت مبادئ السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها الاقليمية [1]، وقد رحبت الحكومة العراقية بهذا الاعلان وعدّته خطوة بالاتجاه الصحيح، وباركت لقطر هذا النهج الذي يهدف إلى الاستقلال [2] .

أرسل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بعد استقلال قطر في الثالث من ايلول 1971 برقية تهنئة إلى نائب حاكم قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، أكد فيها موقف العراق الداعم واستعداده لتقديم الدعم المطلوب لدولة قطر وشدد على ضرورة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العراقية وقطر على مستوى السفراء، كما توجه وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة رئيس الوحدة عبد الله سلمان الخضير إلى قطر لتقديم التهاني إلى حكام قطر بمناسبة اعلان استقلالها، كما اعلن العراق رسميا اعترافه بدولة قطر عقب اعلان الاستقلال [3].

شهد عام 1971 تحسنا في العلاقات القطرية– العراقية على المستوى الاقتصادي، فقد عقدت غرفتا تجارة قطر والعراق اتفاقية لغرض تسويق السلع العراقية إلى قطر وانشاء مشاريع مشتركة بين البلدين، وفي العام نفسه، افتتح مركز تجاري عراقي في قطر، وقد لعب هذا المركز دوراً كبيراً في تقوية العلاقات السياسية بين البلدين وساهم في عقد صفقات تجارية فضلاً عن عقد اتفاقيات اقتصادية [4] .

اكدت الحكومة العراقية ضرورة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق وقطر على مستوى السفراء، وقد استجابت الحكومة القطرية لذلك، حيث تم فتح السفارة العراقية في العاصمة القطرية الدوحة في الثاني والعشرين من نيسان 1972، بعد شهرين من تولي الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني الحكم رسمياً للبلاد، وقد اعرب العراق عن استعداده لبناء علاقات جيدة مع دولة قطر على اعلى المستويات [5] .

تطورت العلاقات القطرية– العراقية باضطراد شأنها شأن جميع العلاقات مع دول منطقة الخليج العربي الأخرى، وعندما عقد العراق مع ايران اتفاقية الجزائر في آذار1975، رحبت قطر بالاتفاقية وتمنت لها الاستمرار والنجاح بما يحقق الغايات والمصالح المشتركة [6] وفي الحادي عشر من حزيران 1975، زار أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني بغداد، وكان الهدف من هذه الزيارة اقامة علاقات

([1]) محمد نصر مهنا، قطر التاريخ– السياسة– التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص277.

([2]) محمد عزيز شكري، الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي، مركز ابحاث الخليج، بيروت، 1975، ص56.

([3]) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص ص46–47.

([4]) وثائق وزارة الخارجية العراقية، سفارة العراق في الدوحة، التقرير الصحفي رقم 10/ 3/ 203، 28 تشرين الاول 1976.

([5]) محمد جاسم محمد، المصدر السابق ، ص279.

([6]) صحيفة العرب، (الدوحة)، 22 ايار 1975.

متطورة بين البلدين الشقيقين على المستويات كافة، وصرح قائلاً : "**ان علاقات قطر والعراق ستكون في تقدم في المستقبل القريب وان هذه الزيارة كشفت لنا عن حقائق كثيرة عن العراق الشقيق**" [1] .

رحبت الحكومة القطرية بزيارة ولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز [2] ورئيس وزراء ايران أمير عباس هويدا إلى العراق في تموز 1975، إذ وصف امير قطر هذه الزيارات بانها تخلق افاقاً جديدة للحوار والتفاهم بين البلدان المطلة على الخليج العربي [3] .

ترأس وزير الداخلية العراقي عزة ابراهيم الدوري وفد بلاده الذي زار الدوحة عام 1977، وقد حققت تلك الزيارة نجاحا وكان لها الاثر الكبير في تطور العلاقات بين بغداد والدوحة، إذ بحث الوفد العراقي مع المسؤولين القطريين سبل تطوير وتنمية العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية [4]، وقد طرح الوفد العراقي على المسؤولين القطريين مجموعة من المقترحات منها انشاء صناعة عراقية قطرية، كما هو الحال مع باقي دول الخليج، حيث أيدت الحكومة القطرية استعدادها للموافقة على مقترحات الوفد العراقي [5] ، وفي الخامس عشر من آذار1977 تم افتتاح مركز تجاري عراقي آخر يضم مجموعة من الصناعات في دولة قطر[6].

كان موقف قطر الرافض لاتفاقية كامب ديفيد في السابع عشر من ايلول 1978، محل ترحيب لدى القيادة العراقية مما عزز العلاقات بين العراق وقطر، ففي مؤتمر بغداد الذي انعقد في المدة من الثاني إلى الخامس من تشرين الثاني 1978، شاركت دولة قطر في المؤتمر بدعوة من الحكومة العراقية، حيث شهد المؤتمر الموافقة على انشاء صندوق دعم عربي، تعهدت دولة قطر إلى جانب بعض الدول الأخرى

([1]) مقتبس من: وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص47.

([2]) فهد بن عبد العزيز ال سعود: ولد في مدينة الرياض عام 1921 ، تلقى تعليمه الاولي في مدرسة الامراء ، تولى مناصب عدة منها وزيرا للمعارف عام 1953 ووزيرا للداخلية عام 1962 ، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء إلى جانب منصبة كوزير للداخلية ، تولى ولاية العهد عام 1975، ثم نُصب ملكا للسعودية في حزيران عام 1982 ، توفي عام 2005 ، ينظر : خالد بن محمد مبارك القاسمي ، فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، ط2 ، دار الكتب والدراسات العربية ، الاسكندرية ، 2018 ، ص ص 35-38 .

([3]) صحيفة السياسة، (الكويت)، العدد 380، 11 تموز 1975.

([4]) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص48.

([5]) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ص 500-501.

([6]) هيفاء محمد غريب فتاح، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1971 -1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2013، ص158.

بتقديم معونات مادية لدول المواجهة مع الكيان الصهيوني[1]، وحظر المؤتمر أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، وقد شكل حضوره ارتياح لدى العراق مما عزز ثقة دولة قطر بالعراق كدولة قومية وتخلى القطريون عن كثير من المواقف التي كانت من أسباب الجفاء في العلاقات بين البلدين [2] وفي السادس عشر من كانون الاول 1978، تم التوقيع على اتفاقية التضامن الاعلامي والثقافي بين البلدين التي هيأت افضل العلاقات في المجالات كافة[3] ، وفي اعقاب توقيع معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني في السادس والعشرين من آذار1979، شاركت قطر في اجتماع ضم وزراء الخارجية العرب في العاصمة بغداد في الثامن والعشرين من الشهر نفسه، وقد ايدت الحكومة القطرية موقف العراق الرافض للمعاهدة، كما ايد الوفد القطري المشارك في الاجتماع القرارات كافة، فكان الموقف القطري محل ترحيب الحكومة العراقية [4] .

شهد عام 1980 مجموعة من التحولات في المنطقة، وجاء الاعلان القومي العراقي في الثامن من شباط من العام نفسه محددا لقواعد واسس العلاقات العراقية الخليجية، وقد تضمن الاعلان تأكيدات عراقية باحترام السيادة الوطنية لكل دولة عربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والنظر إلى الوحدة العربية كهدف استراتيجي ، والاعتراف بشرعية البلدان العربية وقد اسهمت تلك التحولات في خلق نوع من التقارب بين العراق ودول المنطقة، وبذلك شهدت هذه المدة علاقات ايجابية بين العراق وبلدان الخليج، وقد رحب أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني بهذه الخطوة واصفاً اياها بانها انطلاقة نحو الاجماع العربي وتعزيز المواقف العربية والخليجية لمواجهه الاخطار الخارجية [5] .

وهكذا يبدو انَ العلاقات العراقية– القطرية، شهدت تطورا ملحوظا في عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، فهل تم استثمار تطور العلاقات بين البلدين بعد قيام الحرب العراقية– الايرانية، هذا ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث القادم.

([1]) حزب البعث العربي الاشتراكي، الارشيف التاريخي لحزب البعث العربي، د . ط ، الاردن، 2010، ص4.

([2]) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص499.

([3]) الوقائع العراقية، (بغداد)، العدد 2702، 19 كانون الاول 1978.

([4]) اسماعيل محمد مصطفى مدلول، العلاقات المصرية– القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2011– 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة والسياسة، جامعة الاقصى، فلسطين، 2016، ص8.

([5]) مها علي القهيوي، العلاقات العراقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1980– 2000، الاطار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، الاردن ، 2003، ص66.

المبحث الثاني: موقف قطر من مجريات الحرب العراقية- الإيرانية(1980- 1981)

اظهرت قطر منذ اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية في ايلول 1980، تعاطفها مع العراق من خلال إرسال البرقيات المؤيدة للحكومة العراقية، وإنْ كانت اكثر حرصاً على اظهار موقفها الحيادي، وأشارت الحكومة القطرية إلى أنَّ الحرب تؤدي إلى هدر الدماء واستنزاف الطاقات فضلاً عن الخطر الذي تمثله على مصالح المنطقة بل على مصالح العالم اجمع [1]، كما انَ قطر تجاهلت بعض التصريحات الاستفزازية من الجانب الايراني [2]، كما حاولت مع الدول الخليجية الأخرى تبني موقفاً واضحاً من الحرب العراقية – الايرانية، فاتخذت قطر في بداية الحرب موقفاً حيادياً تجاه كل من العراق وايران، إلا ان العنف الذي صاحب الحرب شمل مختلف النواحي السياسية والامنية والعسكرية، مما شكل تهديداً على الدول الخليجية، لذا كان الموقف صعباً، وكان يتعين عليها الاختيار الا ان الاختيار لم يكن سهلاً نظراً لصعوبة الموقف، اما ان تساعد العراق الذي سيطر على مجريات الحرب في بدايتها، او مساندة ايران على الرغم من انها تمثل تهديداً للنظم السياسية في بلدان الخليج العربي [3]، وقد سعت ايران إلى تحييد دول الخليج ومن بينها قطر والضغط عليها بقوة من اجل التخلي عن دعمها للعراق في حربه ضدها [4].

انصبت جهود قطر بعد اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية إلى الدعوة لوقفها، ففي الرابع والعشرين من ايلول 1980، عقد المجلس الوزاري القطري اجتماعاً لبحث الموقف الذي سوف تنتهجه ازاء الحرب، وقد أصدر وزير الاعلام القطري عيسى الكواري بياناً عبر من خلاله عن موقف بلاده من الحرب العراقية- الايرانية، حيث أكد ان قطر تتابع باهتمام تصاعد الصراع بين البلدين المسلمين وتشعر بقلق شديد ازاء تطورات الاحداث وتصاعدها إلى هذا الحد الخطير بين دولتين تواجهان عدواً مشتركاً هو الصهيونية وحلفاؤه، ودعا البيان بأن تتغلب الحكمة على الخلاف من اجل بحث اسبابه بعيداً عن هدر الدماء، كما حث البيان على بحث العلاقات بين الدول الاسلامية على اساس التفاهم بعيداً عن الصراع حفاظاً على الدماء العربية والاسلامية، واوضح البيان ان قطر مع اي جهد دولي للتوصل إلى حل بغض

([1]) عبد الله محمد صادق، الاعلام القطري بين الوسائل والاهداف، مجلة الدوحة، (الدوحة)، العدد 105، السنة الثالثة عشر، ايلول 1984، ص ص 92- 93 .

([2]) نوره علي جياد الجنابي، موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا الخليجية 1980- 1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2020، ص 75 .

([3]) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخليجية الامريكية 1971-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 2006، ص212.

([4]) نوره علي جياد الجنابي، المصدر السابق ، ص 75.

النظر إذا كانت الجهود خليجية او دولية، وفي السياق نفسه أكَّد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ان الحرب تدور بين ابناء بلدين مسلمين ولا يترتب على استمرارها إلا ازهاق الارواح وهدر لموارد البلدين، وان تطورات الحرب في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم تعد تهديداً لسائر المنطقة وليس لطرفي الصراع وانَ من واجب المجتمع الدولي التدخل لوضع حد لها [1].

اشادت قطر بالدور العراقي القومي في الدفاع عن القضايا العربية، جاء ذلك على لسان وزير الاعلام القطري عيسى الكواري، ودعت إلى إنهاء الحرب عن طريق المفاوضات، إذ كانت قطر تمر بمرحلة بناء الدولة وطبيعة تركيبتها السكانية لوجود اعداد كبيرة من الايرانيين العاملين في قطر والذي يزيد على عدد السكان الاصليين، كما كانت تخشى من أنْ تمتد أثار الحرب لتطال مصالحها، ومع ذلك كانت مواقفها تميل نحو العراق [2] .

أكَّد وزير الاعلام القطري عيسى الكواري، إنَ دولة قطر تتابع باهتمام تطورات الحرب العراقية–الايرانية، فهناك من يحاول استغلالها لتحقيق اهدافه التوسعية والسيطرة على المنطقة، وان قطر تأيد الوساطة بين طرفي النزاع، واضاف أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني ضرورة قطع الطريق امام المتربصين بالمنطقة من اجل استغلال الحرب لتحقيق مآربهم [3] كما عبرت قطر عن اسفها لاستمرار الحرب، جاء ذلك خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في بغداد في التاسع من حزيران 1981، واعلنت تضامنها مع جميع الدول العربية ازاء التهديدات التي تتعرض لها، ، كما استنكرت قطر العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي الحاصل في السابع من حزيران 1981، ودعت للوقوف إلى جانب العراق وتبني مبادرة دولية لمواجهة العدوان الصهيوني[4]، إذ أصدرت الحكومة القطرية بياناً في التاسع من حزيران 1981 جاء فيه "**إزاء الاعتداء الجديد الغادر الذي ارتكبته إسرائيل بالأمس بعدوانها على المفاعل النووي العراقي، فإن دولة قطر ترى لزاما عليها أن تجدد مخاطبتها ضمير العالم كله وبخاصة الدول الكبرى التي تحمل أكبر قسط من المسؤولية من سلام العالم وأمنه منبه إلى حقيقة صارخة لا تحتاج إلى بيان، وهي أن هذا العدوان ليس أطلاقاً عدواناً على الأمة العربية وحدها بل هو عدوان على البشرية بأجمعها وحضارتها التي تعتز بها، مما تستوجب مبادرة دولية عاجلة إلى أعمال ميثاق الأمم المتحدة الذي يقرر بنصوص واضحة حاسمة الإجراءات اللازمة الإتباع تجاه العدوان**

([1]) ايهاب صالح مجيد صالح، المصدر السابق، ص 182.

([2]) مؤيد ابراهيم كاظم، المصدر السابق، ص346.

([3]) وليد خلف عمر، المصدر السابق، ص179.

([4]) صحيفة الجمهورية، (بغداد)، العدد 4294، 10 حزيران 1981.

الإسرائيلي المتجدد كل يوم، والذي تجد إسرائيل في السكوت عليه مجالاً فسيحاً، ومواصلة ارتكابه استهزاء بالمجتمع الدولي قاطبة، وأنَ دولة قطر لتقف إلى جانب شقيقتها العراق مساندة لها بكل ما تستطيع ومؤيدة لها بكل قدراتها" [1].

طالبت صحيفة الراية القطرية بدعم عربي شامل للعراق، يتخطى البيانات والخطابات إلى دعم مادي ومعنوي، وقالت الصحيفة ان العراق يخوض حرباً دفاعاً عن دول الخليج، كما اشادت الصحيفة بمواقف العراق الداعية لإنهاء النزاع وتجاوبه مع كل الجهود الرامية لتسوية النزاع العراقي الايراني بالطرق السلمية كافة، وبحسب الصحيفة فأن الحرب التي تشنها ايران على العراق لا تستهدف العراق وحده بل تستهدف دول الخليج بأكملها، لذا فان دعم العراق في حربه ضد ايران واجباً قومياً [2] .

أدَّى تصعيد ايران جهودها الحربية ورفضها لجهود السلام إلى زيادة تعاطف قطر مع العراق لأن التصعيد يشكل خطراً مباشراً لأمن وسلامة المنطقة [3] وجرت اتصالات بين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة والرئيس العراقي المخلوع صدام حسين أكد خلالها أمير قطر وقوفه الى جانب العراق في محاربة ايران والدفاع عن الحقوق العربية، كما طالب الرأي العام القطري بدعم العراق الذي يخوض الحرب دفاعاً عن البلدان الخليجية، مشيراً إلى انَ هناك مؤامرة دولية تستهدف العراق، بدليل تدفق الاسلحة إلى ايران، لذلك فان دعم العراق اصبح التزاماً وطنياً، وبناء على ذلك سعت قطر إلى تزويد العراق بقرض احتياطي بلغ (1) مليار دولار فضلاً عن خدمات الطرق والموانئ والمنشآت النفطية [4] .

دعت دولة قطر إلى وقف الحرب العراقية– الايرانية، وجاء الموقف القطري مطابقاً للمواقف الخليجية الأخرى التي لا ترغب باستمرار الحرب وتأثيرها على الامن القومي لدولها، محاولةً ابعادها عن اي صراع اقليمي، لأن استمرار الصراع سوف يؤدي إلى تواجد القوى الكبرى الطامعة في منطقة الخليج، لذا فضلت قطر اتباع الطرق الدبلوماسية لحل الازمة، كما اكدت على ان استخدام الحوار الهادئ من جميع الاطراف هو افضل وسيلة [5] .

([1]) مقتبس من: إيهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص ص 182–183.

([2]) نقلا عن : صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 4332، 2 نيسان 1982.

([3]) مروة علوان راضي الفتلاوي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979– 2011 (البحرين وقطر انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص135.

([4]) صحيفة الثورة، (بغداد)، العدد 4337، 7 نيسان 1982.

([5]) عادل سهيل نجم التميمي، سياسة قطر الخارجية تجاه القضايا الاقليمية والدولية 1971– 1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2006، ص467.

استمرت دولة قطر على موقفها الحيادي المعلن تجاه الحرب العراقية- الايرانية، الا ان استمرار ايران برفضها كافة الجهود السلمية لحل النزاع أدَّى إلى تغير موقف قطر من الحرب، وعدت الحرب تصعيداً من قبل ايران مما شكل تهديداً مباشراً لدول المنطقة، كما ايدت قطر الخطوات التي اتخذها العراق لحل النزاع بالطرق السلمية [1] .

اتخذت قطر اجراءات عدة من شأنها رفع قدراتها العسكرية، إذ اهتمت بالقطاع العسكري ودعمت نظام دفاعاتها الجوية، إذ حاولت الحصول على كمية من الاسلحة منها صواريخ (رولاند) ارض- جو لتعزيز قدرتها الدفاعية ضد الطائرات المعادية، كما اولت الحكومة القطرية اهتماما كبيرا في تسليح الجيش القطري واعادة بنائه على وفق الانظمة الحديثة من اجل الدفاع عن الدولة في حالة تعرضها للخطر، وكانت هذه الإجراءات من تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية على قطر [2].

اثرت الحرب العراقية- الإيرانية على الاقتصاد القطري بسبب تصاعد الاعمال العسكرية في الخليج العربي مما أجبر الشركات والمصارف التجارية إلى وقف اعمالها في مشروع تطوير حقل غاز الشمال في قطر، مع ذلك استمرت قطر في مساعيها تجوب المحافل الدولية من اجل ايقاف الحرب [3] .

شهد مطلع عام 1982 تغيرات جديدة في مجريات الحرب والعمليات العسكرية بعد ان تمكنت القوات الإيرانية من استعادة زمام المبادرة من العراق، إذ استطاعت القوات المسلحة الايرانية شن سلسلة من الهجمات الناجحة على القوات العراقية المتمركزة داخل الاراضي الإيرانية، رافضة كل الجهود العربية والاسلامية والدولية لإيقاف الحرب، وكان الحدث الابرز خلال العام المذكور هو استرجاع مدينة المحمرة من الجيش العراقي في الرابع والعشرين من أيار من العام نفسه، مما شكل خطراً على العراق من الناحية الاستراتيجية حيث اصبحت مدينة البصرة هدفا للقوات الايرانية[4]، ونتيجة تلك الاحداث المتسارعة لجأت

([1]) مروة علوان راضي الفتلاوي، المصدر السابق، ص ص134- 135؛ زهير محمد قاسم علي السامرائي، التطورات السياسية والاقتصادية في قطر 1971-1981، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الكوفة، 2012، ص240.

([2]) طالب بحر فياض البدراني، التسليح الايراني واثره في الخليج العربي 1953- 1989، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1999، ص٢١٣.

([3]) وليد خلف عمر، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ابان الحرب العراقية- الإيرانية1980- 1988، (قطر – البحرين انموذجا)، ج8، مجلة البحث العلمي والآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد 19، 2018، ص10.

([4]) محمد علي صداع حرج المحمدي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الاولى 1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الانبار،2012، ص ص180- 182.

قطر إلى الولايات المتحدة الامريكية من اجل إعادة تسليح جيشها بالمعدات الحديثة لاسيما بعد اتساع نطاق الحرب والتهديدات الإيرانية ومخاوف قطر ودول الخليج من امتداد الحرب لتشمل دول المنطقة [1].

زار وزير الخارجية القطري أحمد بن سيف ال ثاني سوريا في تشرين الاول 1982، وجاءت الزيارة لتنقية الاجواء وازالة اسباب الخلاف بين العراق وسوريا، وأكد امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني انه على الرغم من المبادرات الايجابية التي قام بها العراق الا انَ الحرب مستمرة، وهو ما سيقود إلى ان تفقد الامة العربية والاسلامية مزيدا من الطاقات الكبرى [2]، ونتيجة لاستمرار الحرب بين العراق وايران وانعكاساتها الخطيرة على دول الخليج العربي، اقترحت قطر انشاء قوة ضاربة تضم قطر والسعودية وعمان والكويت والبحرين مهمتها الرد على اي اعتداء يقع على هذه الدول وتكون القيادة بالتناوب، وأن تزود هذه القوة بأسلحة ومعدات حربية متطورة ومن مهامها حماية منابع النفط[3]

حاولت قطر البقاء خارج الصراع بعد أنْ حقق الايرانيون بعض المكاسب في جنوب العراق، اذ كانت تراقب تطورات الاحداث وخاصةً بعد مشاركة القوات الاجنبية في عمليات تنظيف مياه الخليج العربي من الالغام، واشتداد والتنافس الاقتصادي السوفيتي– الامريكي، وقد اسهمت تلك الاحداث في لفت انتباه دول الخليج عموما وقطر على وجه الخصوص الى خطورة التنافس الاجنبي في المنطقة[4].

شهدت العاصمة القطرية الدوحة انعقاد الدورة الرابعة لمجلس التعاون الخليجي خلال المدة من السابع إلى التاسع من تشرين الثاني 1983، وجاء الانعقاد تلبية لدعوة أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، إذ تم خلالها استعراض الاوضاع في المنطقة وتدارس آثار الحرب العراقية – الإيرانية على أمن واستقرار منطقة الخليج، واعرب المجتمعون عن املهم في ان يتواصل البلدان من اجل انهاء الحرب بينهما، كذلك من اجل توحيد الجهود لمواجهة أعداء الامة العربية والاسلامية، كما اعرب المجلس عن تأييده لكافة الجهود المبذولة من اجل ايقاف القتال[5] كما التزمت قطر بمسؤولية موقفها من الحرب العراقية –

([1]) رعد مجيد الحمداني، معارك الجيش العراقي الكبرى، ص111.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1982، بيروت ، 1983 ، ص 652.

[3] سعد ثامر الحميدي ، دور النفط في علاقات قطر الدولية ، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، الاسكندرية ، 2001، ص 109.

([4]) خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل، العلاقات السياسية السعودية– القطرية 1982–2014، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن، 2015، ص ص58– 59.

([5]) وزارة الاعلام والثقافة (الإماراتية)، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز التوثيق الاعلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص102.

الايرانية، فلم تقطع حواراتها مع ايران وجعلت موقفها متوازناً مع العراق [1] واكدت ان الصراع بين البلدين سيستمر ما لم يتدخل طرف ثالث قوي يفرض هيمنته على الاطراف المتحاربة، كما ان استمرار الحرب ليس رغبة ايرانية فقط، بل هناك اكثر من طرف معني باستمرارها، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية من خلال تقديمها الأسلحة لكلا طرفي النزاع خلافا لحيادها المعلن [2] .

اصبح التهديد الجديد فيما يسمى حرب الناقلات ، دافعاً لدول مجلس التعاون الخليجي لحماية مياهها الاقليمية، وبما ان طبيعة دول المجلس كونها دول بحرية، لذا توجب عليها اجراء تمارين مشتركة، لذلك جرت عام 1984 مناورات بحرية في المياه الاقليمية القطرية بين قطر والإمارات العربية المتحدة، وفي العام نفسه جرت مناورات بين القطع البحرية القطرية والكويتية في المياه الاقليمية القطرية [3] .

اوضحت قطر حجم الخطورة الكامنة في النزاع العراقي– الايراني، وابدت استعدادها لبذل الجهود من اجل ايقاف الحرب، وتمنت ان يُكتب للمفاوضات بين البلدين المتحاربين النجاح وتحقيق اهداف الجميع بالتعايش السلمي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل، وسعت قطر لحل الخلافات بين العراق وايران، كما أكَّد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني "**ان تطورات الحرب العراقية– الإيرانية التي دارت بين بلدين جارين مسلمين تربطهما اوثق الروابط كما لها دور في اهدار ارواح الآلاف، وتبديد موارد البلدين وطاقاتهما التي كان يجب ان توجه لتنمية ورخاء شعبيهما، وللإسهام في مواجهة المخططات العدوانية والاطماع الاجنبية التي تهدد المنطقة، فالحرب هددت امن المنطقة بأسرها، وقد بُذل الكثير من الجهود الدولية والاسلامية والعربية لإنهاء الحرب**" [4] .

عقدت في الدوحة الدورة التاسعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في العاشر من آذار1984، القى خلالها وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني بوصفه رئيسا لدورة المجلس كلمه الافتتاح تطرق فيها إلى التصعيد المستمر الذي شهدته الحرب العراقية– الايرانية، وأوضح ان الوضع في المنطقة يزداد تعقيدا يوما بعد يوم، حين دخلت الحرب مرحلة جديدة اعطت لأساطيل القوى العظمى ووسائل استطلاعها ان تحيط بالمنطقة متخذة مئات المبررات لغرض تواجدها، واشار في حديثه إلى تجاهل المجتمع الدولي لهذه الحرب، كما لو كان لا يعنيه حجم الخسائر البشرية والامكانات المادية،

([1]) غيداء حامد فرج البلتاجي، العلاقات الاردنية– القطرية 1972– 1999، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص243.

([2]) صحيفة الراية، (قطر)، العدد 957، 12 تشرين الثاني 1983.

([3]) د. ك. و، ملفة رقم 937/ 6500، مجلس التعاون الخليجي، 1984، وثيقة رقم 4.

([4]) مقتبس من: غيداء حامد البلتاجي، المصدر السابق، ص٢٤٤.

كما اعرب عن تقديره للموقف العراقي المستجيب لجهود السلام، ومن جهة أخرى دعا ايران إلى الاستجابة لنداءات السلام لإيقاف الحرب بين البلدين [1] .

شهد عام 1984 مهاجمة السفن التجارية المحايدة وغير المحايدة في مياه الخليج العربي، مما زاد في مخاوف الدول الخليجية ، إذ اصبح ممرها المائي ميدانا للقتال ، فعندما تم قصف مجموعة من الناقلات الكويتية والسعودية في ايار 1984، اتهمت دول الخليج رسميا ايران بقصف الناقلات، فيما هددت ايران بان طرق الملاحة في الخليج غير آمنه إذا بقي مينائها النفطي في جزيرة خرج مهدداً، وكان رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها قطر سريعاً، إذ دعا المجلس إلى اجتماع استثنائي لوزراء خارجية اعضائه في السابع عشر من ايار 1984 في الرياض، واصدر بيانا شجب الاعتداءات الإيرانية على الملاحة في الخليج، كما قرر المجلس طرح الموضوع في الجامعة العربية من اجل اتخاذ موقف عربي موحد [2]، كما تقدمت دول المجلس بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي الذي بدوره استجاب لهذه الشكوى وأصدر قراره المرقم (552) في الاول من حزيران 1984 [3] وكانت هذه التحركات السياسية جزءاً من الدبلوماسية التي اتبعها مجلس التعاون الخليجي من اجل الحفاظ على مصالح بلدان الخليج، لذا رحب المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الحادية عشر المنعقدة في حزيران من العام نفسه في الطائف، بقرار مجلس الامن المرقم(552) الذي أكد ضرورة ايقاف العمليات الحربية في منطقة الخليج وضمان حرية الملاحة لجميع الدول في المياه الاقليمية كما استنكر استهداف ايران للسفن التجارية[4] .

عدت الحكومة القطرية الحرب العراقية – الإيرانية خسارة كبيرة للعالم الاسلامي لإراقتها دماء مسلمة وتخريب اقتصاد دولتين مسلمتين والمستفيد من هذه الحرب هم اعداء الامة الاسلامية، واكدت وسائل الاعلام القطرية، انه من الضروري مساندة العراق في حربه ضد ايران مساندةً عملية وليست مجرد بيانات ومؤتمرات تثميناً لموقفه العادل دفاعاً عن البلدان العربية من الخطر الايراني الذي هدد أمن وسلامة المنطقة بالكامل، وان التهديدات التي تحيط بالمنطقة ازدادت وتيرتها مع اتساع العملية العسكرية وضرب المدن بالصواريخ، الامر الذي فتح الباب امام الدول العظمى للتدخل بحجة حماية مصالحها الاقتصادية[5].

([1]) فاخر عبد الرحمن علي، المصدر السابق، ص ص136– 137.

([2]) هاني ارسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 103، 1991، ص ص60– 61.

([3]) وضحه ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج 2003– 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011، ص31.

([4]) صباح سلمان، المصدر السابق، ص51.

([5]) صحيفة الراية، (قطر)، العدد 1591، 29 شباط 1985.

تحسنت العلاقات القطرية – الإيرانية بعد زيارة وزير الخارجية الايراني علي محمد بشارتي لدولة قطر في السابع من تشرين الاول 1985، إذ تسلم امير قطر رسالة من الرئيس الايراني علي خامنئي تتعلق بالعلاقات الثنائية والوضع في منطقة الخليج [1] وفي اعقاب الزيارة اعرب أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني عن اسفه الشديد لإستمرار الحرب بين العراق وايران على الرغم من مساعي الدول العربية والاسلامية متمنيا ان تؤتي ثمارها وتضع الحرب اوزارها [2] .

حظيت الحرب العراقية– الإيرانية باهتمام المسؤولين القطريين، وجاء ذلك من خلال التصريحات سواء بشكل جماعي عبر مجلس التعاون الخليجي والقرارات التي تصدر عن اجتماعاته، او عبر المنظمات الاسلامية والدولية، او بشكل فردي من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون القطريون، إذ طالبوا طرفي النزاع بوقف القتال، كما أكَّد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال زيارته بريطانيا في المدة من الثاني عشر الى الخامس عشر من تشرين الثاني 1985 في تصريح له بعد المباحثات مع المسؤولين البريطانيين، ان استمرار الحرب العراقية– الإيرانية شكل خطراً على سلام وأمن جميع دول المنطقة وعلى السلام الدولي، وأكد حرصه الشديد على وجوب التوصل إلى حل يحفظ الحقوق المشروعة لكلا الطرفين، كما تحدث امير قطر خلال زيارته إلى فرنسا في الشهر نفسه قائلاً " **إنَّ الحرب الدائرة في منطقة الخليج العربي تحولت إلى صراع دامي ومحتدم بين العراق وايران، وقد بذلت الدول العربية والاسلامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي قصارى جهودها من أجل وضع حد لهذا الصراع المدمر لطاقات البلدين المسلمين، والذي هدد حرية الملاحة في الخليج وبالتالي الامن والسلام الدوليين**" [3] .

عقد المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الخامسة في عُمان في المدة من التاسع عشر إلى العشرين من تشرين الثاني 1985، تلبية لدعوة سلطان عمان قابوس بن سعيد، وحضر الاجتماع أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، فضلا عن قادة مجلس التعاون الخليجي، وقد استعرض المجلس التطورات في الساحة العربية ومنها الحرب العراقية– الإيرانية والتصعيد الخطير وخاصة في مياه الخليج، وأكَّد المجتمعون تمسكهم بقرارات مجلس الامن الدولي ومنها القرار (552) الذي أكَّد حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول مجلس التعاون الخليجي [4] .

([1]) وكالة الانباء القطرية ، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج5، الدوحة، 1985، ص49.

([2]) د. ك. و ، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية من الحرب، 1985 وثيقة رقم 25.

([3]) مقتبس من: محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية– الايرانية، ص 249.

([4]) حسين مسعود العجمي، العلاقات السياسية الكويتية– القطرية 1971– 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2020، ص ص101– 102.

أكَّد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في الثامن عشر من كانون الثاني 1986، بأن استقرار وأمن منطقة الخليج تعد في مقدمة اولويات بلدان مجلس التعاون الخليجي، لما لها من أهمية بالغة على عملية التنمية في دول المنطقة، وان قادة دول مجلس التعاون عازمون على ايقاف الحرب العراقية– الإيرانية وحصول الطرفين المتنازعين على حقوقهما المشروعة وعودة الوئام بينهما [1].

انهى الرئيس التركي كنعان ايفرين[2] زيارة رسمية لدولة قطر في الثالث والعشرين من كانون الثاني 1986، اجرى خلالها محادثات مع امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وقد صدر عن المحادثات بيان مشترك اعرب فيه الطرفان عن قلقهما من استمرار الحرب العراقية– الايرانية، وشددا على ضرورة ايجاد حل لوضع نهاية لهذه الحرب المدمرة[3].

شهد عام 1986 تحولاً كبيراً في مجريات الحرب العراقية– الايرانية، إذ تمكنت القوات الإيرانية من احتلال شبه جزيرة الفاو في الحادي عشر من شباط من العام نفسه، مما زاد قلق دولة قطر، فأخطر أميرها الشيخ خليفة بن حمد الرئيس التركي كنعان ايفرين معبراً عن قلقه العميق بشان المعنويات العراقية إذا استمر الايرانيون في احتلال الفاو[4].

هددت إيران دول مجلس التعاون بوجوب ايقاف دعم العراق، وفي حال استمرارها سوف تعرض نفسها للخطر مما ولد قناعة لدى قادة مجلس التعاون الخليجي، بأن ايران لن توقف الحرب وان التركيز يجب ان يكون مع الاطراف العربية التي دعمت ايران لإقناعها بالاستجابة لجهود السلام [5]، وفي اطار تواصله المستمر مع الحكومة العراقية، استقبل أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، عضو مجلس قيادة الثورة المنحل والنائب الاول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان في الثاني والعشرين من تموز 1986، وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين فضلا عن بحث آخر للتطورات على الساحة الخليجية ومنها الحرب العراقية– الايرانية[6].

([1]) مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1986، بيروت، 1987 ص45.

([2]) أحمد كنعان ايفرين، ولد عام 1918 في مدينة مانيسيا، أكمل دراسته الاكاديمية في أنقرة، ثم اصبح ضابطاً في عام 1938، شغل مناصب عدة منها أمر كتيبة مقاومة طائرات للمدة 1940–1946، وأمر بطرية مدفعية 1947–1957، تم ترقيته إلى رتبة لواء ركن عام 1967، قاد ايفرين انقلاب عسكري في ايلول 1980، تمكن من الاطاحة بالحكم المدني في تركيا، واصبح رئيساً بعد ذلك ينظر: فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا 1980–1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015، ص32.

([3]) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1986، ص48.

([4]) وليد خلف عمر، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق، ص184.

([5]) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص80.

([6]) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1986، ص219.

عقد المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة من الثاني إلى الخامس من تشرين الثاني 1986، بحضور أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وناقش المجلس مجريات الحرب العراقية– الإيرانية وما سببته من دمار للشعبين المسلمين وتأثيرها على أمن المنطقة واستقرارها، واعرب المجتمعون عن اسفهم لاستمرار الحرب ، كما اكدوا تمسكهم بقراري مجلس الامن الدولي رقم (582) في الرابع والعشرين من شباط 1986، والقرار رقم (588) في الثامن من تشرين الاول من العام نفسه، اللذان تضمنا الدعوة إلى وقف اطلاق النار وسحب القوات المقاتلة إلى الحدود الدولية المعترف بها والسعي إلى ايجاد حل للنزاع بين البلدين بالوسائل السلمية، كما رحب المجتمعون بالموقف العراقي المستجيب للجهود المبذولة من اجل وضع حد للحرب المدمرة بالوسائل السلمية، آملين ان تستجيب ايران للإرادة الدولية [1] .

أكَّد وكيل وزارة الخارجية القطرية حمد بن محمد، أنَّ حكومة الإمارات العربية المتحدة ابلغته بأن الطائرات التي قصفت حقل ابو البخوش في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1986هي طائرات ايرانية نوع فانتوم (F4)، إلَّا أنَّ مُعظم المسؤولين في دولة قطر يرون عكس ذلك، وانَ الطائرات العراقية هي من نفذت عملية القصف، [2].

صرح وزير الخارجية القطري احمد بن سيف آل ثاني، ان الكويت ليست جزءاً من الحرب الدائرة في الخليج، وان الانتهاكات المتكررة لسيادتها من قبل ايران ستزيد التوتر في المنطقة، ورغبة قطر بإنهاء الحرب جاءت من كون اقتصادها تأثر بشكل كبير نتيجة استمرار الصراع الممتد على طول الخليج، الامر الذي عرَض تصدير نفطها واستيراد الحاجات الاساسية إلى الضرر، كما تعرضت سفنها للضرر، ففي الثاني والعشرين من ايار 1987 تعرضت أحدى البواخر القطرية لإطلاق نار مباشر من زورق حربي ايراني قرب السواحل البحرينية، واسفر الهجوم عن تضرر الباخرة القطرية وجرح ثلاثة اشخاص من طاقمها، إلَّا أنَّ الحادثة لم تؤثر على العلاقات القطرية– الايرانية، إذ قام وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي في الشهر نفسه بزيارة قطر وبحث مع المسؤولين القطريين مجموعة من القضايا التي تهم المنطقة [3] .

([1]) البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، 5 تشرين الثاني 1986، مجلة الرياض، (الرياض)، العدد 5، 1987.

([2]) وليد خلف عمر، سياسته دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق، ص185.

([3])Rabinovech, Middle Contemporary survey, 1987, westviw, London, 1989, P 384.

الجدير بالذكر أنَّ دول الخليج لا تملك القدرة الدفاعية الكافية، كما انَ الخطط الامنية التي وضعتها لتفادي الاعتداءات على ناقلاتها النفطية لم تكن بالمستوى المطلوب للرد على اي اعتداء، كذلك لم تكن لديها القدرة على حماية الملاحة الدولية في مياهها الاقليمية، الأمر الذي دفعها إلى طلب الحماية من الاساطيل الأجنبية، لذا وجدت هذه الاساطيل جاهزة للقيام بالمهمة وما تبعها من تسهيلات ضرورية لبقاء القوات الاجنبية [1] .

أكَّد امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في العشرين من ايار 1987، بأنه يتوخى الحذر في التعامل مع طهران ولا يريد الدخول في اي مواجهه معها والتحلي بالحكمة، غير انَ قطر اتخذت اجراءات صارمة ضد الدبلوماسيين الايرانيين في الدوحة، إذ قيدت حركتهم فضلا عن وضع القيود على حركة الوفود القادمة من ايران[2] .

دعت الولايات المتحدة الامريكية في الثلاثين من حزيران 1987، منظمة الأمم المتحدة للقيام بعمل فوري للضغط على الطرفين المتحاربين من اجل الموافقة على وقف اطلاق النار، وفي العشرين من تموز من العام نفسه، أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم (598) الذي دعا ايران والعراق إلى وقف اطلاق النار، ووقف كل العمليات العسكرية البرية والبحرية والجوية، وسحب جميع القوات المقاتلة إلى الحدود المعترف بها دوليا [3] .

وصف وزير النفط القطري عبد العزيز خليفة آل ثاني، قرار مجلس الامن المرقم (598) بأنه يعكس توجه المجتمع الدولي نحو وضع نهاية للحرب العراقية– الإيرانية هذه الحرب المدمرة التي شكلت تهديدا كاملا للأمن والسلام الدوليين [4].

بذلت الدول العربية والاسلامية عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة جهوداً كبيرة لوضع حد للصراع المستمر بين العراق وايران، الذي هدد التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وكانت قطر ترى انَ الحرب بين العراق وايران خسارة فادحة لقدرات البلدين البشرية والمادية وهي مع الموقف العراقي المؤيد لجميع المبادرات وقرارات مجلس الامن الدولي لوقف الحرب بينه وبين ايران[5].

([1]) نوره علي جياد الجنابي، المصدر السابق، ص85.

([2]) عبد الله بشارة، بين الملوك والشيوخ والسلاطين يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981–1993، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2004، ص116.

([3]) حسين مسعود العجمي، المصدر السابق، ص99.

([4]) مجلة التضامن، (لندن)، العدد 235، 1 آب 1987.

([5]) مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1987، بيروت ، 1988، ص347.

اعرب وزير الإعلام القطري عيسى الكواري في الحادي والعشرين من نيسان 1988 عن ثقته بالإعلام الهادف واصفاً اياه بالمرآة التي تعكس تطور الاحداث والحث على نبذ الخلافات والدعوة إلى التآخي وتحقيق المودة بين ابناء الامتين الاسلامية والعربية، وناشد المسؤولين في الجمهورية الاسلامية الإيرانية الاستجابة إلى دعوات السلام كما استجاب العراق والقبول بقرار مجلس الامن الدولي (598) الداعي لإنهاء الحرب العراقية– الإيرانية[1].

أكَّد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، انَ قطر جزء من الامة الاسلامية فهي ملتزمة بواجبها القومي ومستعدة ان تقدم كل ما تستطيع في سبيل نصره قضاياها وبذلت كل ما يمكنها لنصره شعوبها، وأكد على مساندة الجهود الدولية والاسلامية من اجل انهاء القتال بين العراق وايران[2] واوضح الشيخ خليفة ان قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهدا مضاعفا في دعم اي مساعٍ مخلصة خاصة، تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي من شأنها التقريب بين موقفي العراق وايران وإعادتهما إلى طاولة المفاوضات من اجل تنفيذ القرار الدولي (598) الذي دعا إلى انهاء الحرب العراقية– الإيرانية مع الحفاظ على حقوق الطرفين المتحاربين، كما طالب الشيخ خليفة الجمهورية الاسلامية بان تكون مشاركتها ايجابية لوضع حد للحرب الدائرة، لان انهاءها يصب في مصلحة الامة الاسلامية [3] .

أطلع السكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز ديكويلار أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني على نتائج زيارته ايران، وان طهران لا تريد السلام وتريد الحرب، الأمر الذي دفع الحكومة القطرية للوقوف مع العراق وطالبت ايران بقبول القرار (598) [4] كما اعرب المجلس الاعلى للتعاون الخليجي عن اسفه العميق لما نجم عن الحرب العراقية– الايرانية، وقلقه الشديد ازاء استمرارها ومحاولة توسيع رقعتها، كما أشاد بالجهود المبذولة في سبيل وضع حد لهذه الحرب، وأكد ان القرار (598) مثل ارادة المجتمع الدولي الذي رحب به الرأي العام العالمي لأنه استهدف حقن للدماء ووقف الدمار [5] .

حاولت قطر الظهور بمظهر المحايد تجاه الاطراف المتحاربة، لكنها كانت قلقة من تزايد حدة الصراع ومن تدخل القوى العظمى وهو ما أثر على مجريات الحرب العراقية– الإيرانية[6] غير ان موقف

([1]) د. ك. و، ملفة رقم 929/ 830، وزراء اعلام اقطار الخليج العربي، 1988، وثيقة رقم 45.

([2]) نوره علي جياد الجنابي، المصدر السابق، ص88.

([3]) غيداء حامد البلتاجي، المصدر السابق، ص246.

([4]) عدي سلامة محمد الطراونة، المصدر السابق، ص138.

([5]) عيسى بن اسماعيل بن حامد العيسى، المصدر السابق، ص88.

[6] Rabinovich, op. cit. p 383.

قطر هذا لم يمنعها من تقديم العون والمساعدة للعراق ولم يمنعها من السماح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام اراضيها لتخزين الوقود والمستلزمات الطبية على الرغم من موقفها الرافض للوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه طالبت قطر الامم المتحدة بتنفيذ القرار (598) الصادر من مجلس الامن الدولي والذي دعا إلى وقف فوري للحرب بين العراق وايران[1] .

بعد رفض إيران لقرار مجلس الامن الدولي المرقم (598) ، أخذت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حراسة ناقلات النفط في الخليج، مما زاد من حدة التوتر بين ايران والغرب، وطالبت ايران بسحب جميع القوات الاجنبية من منطقة الخليج، من جانب آخر شن العراق هجوما واسعا استهدف العمق الايراني من مدن ومصانع ومحطات نفطية، كما استطاعت القوات العراقية تحرير شبه جزيرة الفاو في السابع عشر من نيسان 1988 [2]، بعدها اعلن العراق استعداده لوقف اطلاق النار حال موافقة ايران على ذلك[3].

أكَّد وزير الاعلام القطري عيسى الكواري انَ موافقة العراق على وقف اطلاق النار خطوة بالاتجاه الصحيح مما يسهل الطريق إلى حلول سليمة لوضع حد لتلك الحرب المدمرة التي راح ضحيتها الابرياء، وبعد المزيد من الضغوط وافقت ايران على وقف العمليات العسكرية حيث ابرقت في السابع عشر من تموز عام 1988 للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة خافير بيريز ديكويلار بما نصه: "**نعلن رسمياً أن جمهورية ايران الإسلامية بناءاً على الأهمية البالغة التي توليها لإنقاذ أرواح البشر وإقامة العدل والحفاظ على السلم والامن الدوليين نقبل قرار مجلس الامن (598)** "وبذلك توقفت الحرب والعمليات العسكرية بين الطرفين في الثامن من آب 1988[4]،

رحبت قطر بالخطوات الايجابية التي قام بها كل من العراق وايران، وقد ارسل أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني برقيات تهنئة للرئيس العراقي والرئيس الايراني لوقفهما الحرب[5] والبدء في تنفيذ وقف اطلاق النار بين البلدين، وجددت قطر استعدادها لتقديم المساعدة في تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة في اقرب وقت ممكن ودعم جهود الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين، كما التقى

([1]) روان كنعان، المصدر السابق، ص59.

([2]) فهمي حسين، تسوية الصراع العراقي الايراني، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 95، تشرين الثاني 1989، ص117.

([3]) د. و. ك، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية من الحرب، 1988، وثيقة رقم 24.

([4]) مقتبس من: سوسن عبد الجبار المصدر السابق، ص228.

([5]) عدي سلامة محمد الطراونة، المصدر السابق، ص138.

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الامم المتحدة حمد بن عبد العزيز الكواري مع رئيس مجلس الامن الدولي، الذي نقل ارتياح قطر للاتفاق العراقي الايراني ودخولهما في مفاوضات مباشرة، وأكد دعم الوفد القطري للمنظمة الدولية لإنجاح المفاوضات وتعزيز السلام في منطقة الخليج [1]، وأكَّد الشيخ خليفة بن حمد على موقف قطر وحرصها على قيام سلام شامل في منطقة الخليج من شانه استقرار المنطقة[2].

([1]) د. و. ك، ملفة رقم 397/ 303، وقف اطلاق النار، 1988، وثيقة رقم 24.

([2]) صحيفة الراية، (قطر)، العدد 2677، 13 آب 1988.

المبحث الثالث: موقف قطر من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988

أولاً: دور قطر في مبادرات السلام:

سعت الحكومة القطرية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية منذ الايام الاولى لاندلاعها وبذلت جهود حثيثة من أجل وقف القتال، ففي السادس من تشرين الأول 1980 أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أحمد بن سيف آل ثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ان حكومة بلاده تتابع بقلق تطور الصراع بين العراق وايران وان صوت العقل يوحي دائماً بأن التفاهم والجلوس للحوار من شأنه إيقاف القتال تجنباً لسفك الدماء وحفاظاً على الطاقات التي يجب استخدامها في تدعيم كفاح أمتنا الإسلامية في مواجهة العدو المشترك،[1].

صرح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في الخامس عشر من تشرين الأول 1980 قائلا "**إن الحرب العراقية – الإيرانية هي حرب تدور بين أبناء بلدين مسلمين تربطهما أوثق الروابط، كما ولا يمكن أن يترتب على استمرار الحرب إلا المزيد من إهدار أرواح الآمنين، وتهديد موارد الطرفين وطاقاتهما التي كان من المفترض أن توجه لتنمية ورفاء شعبيهما، وان استمرار الحرب يهدد السلام والأمن الدوليين، لذلك من واجب المجتمع الدولي كله أن يبذل أقصى الجهود في سبيل وضع حد لهذه الحرب**"[2]. وفي اليوم نفسه دعا أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الدول الإسلامية إلى تكثيف الجهود والتعاون من أجل وضع حد للحرب بين العراق وايران وتوفير طاقات البلدين البشرية والعسكرية لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة الإسلامية، وحذر من أنَ هناك من حاول استغلال الصراع لتحقيق أهدافه في التدخل بمنطقة الخليج، وما يترتب على ذلك إدخال المنطقة في منافسات دولية وبالتالي تضرر مصالح دول الخليج[3]. جاء الموقف القطري مطابقاً لمواقف دول الخليج التي لا ترغب باستمرار القتال وامتداد تأثير الحرب إلى بلدانها وإبعادها عن أي توتر أو صراع إقليمي من شأنه أن يؤدي إلى تواجد القوى الكبرى الطامعة في منطقة الخليج، لذا اتبعت قطر طريق الدبلوماسية لحل النزاع العراقي – الايراني، كما أكدت على استخدام الحوار الهادئ مع جميع الأطراف[4]. والجدير بالذكر ان موقف قطر الحيادي ودعوتها لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية عن طريق المفاوضات جاء لأسباب عدة من بينها الخوف من ايران

(1) سلمى عدنان محمد، المصدر السبق، ص115.

(2) مقتبس من: ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص ص 181 – 182.

(3) صحيفة الراية، (قطر)، العدد 2078، 7 تشرين الأول 1980.

(4) عادل سهيم نجم التميمي، المصدر السابق، ص467.

وطبيعة تركيبتها السكانية، إذ ان معظم العاملين الأجانب هم من الايرانيين الذين يشكلون نسبة عالية قياساً لعدد السكان الأصليين للبلاد مما عزز المخاوف من الخطر الايراني[1]، لذا استمرت الحكومة القطرية على موقفها الثابت من أجل ايقاف الحرب ووضع نهاية لها، وناشدت الأمم المتحدة والمنظمات الإسلامية ومنظمة حقوق الإنسان، بالسعي لإيجاد حل للخلاف بين الجانبين بما يضمن حقوقهما[2].

انعقد مؤتمر القمة الثاني لمجلس التعاون في الرياض للمدة من العاشر إلى الحادي عشر من تشرين الثاني 1981 بحضور أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وناقش المؤتمر تطورات الحرب العراقية – الايرانية، وأعرب امير قطر عن تمنياته بأن تتوج الجهود المبذولة والمساعي السلمية بالنجاح، ومؤكداً دعمه قيام المساعي الحميدة المنبثقة من المؤتمر الإسلامي ومساعي هيأة الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز[3].

أبدت قطر رغبتها بعقد مؤتمر حول أزمات الشرق الأوسط انطلاقاً من مشروع السلام الذي اتفق عليه في القمة العربية الثانية عشرة التي أقيمت بمدينة فاس للمدة من السادس إلى التاسع من أيلول 1982، إذ قام أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد بجولة لعدة بلدان لإيجاد حل للحرب العراقية الايرانية[4]، كما أعرب رئيس هيأة الأركان العامة للقوات المسلحة القطرية عن أسفه لاستمرار الحرب بين بلدين مسلمين، تلك الحرب التي خلفت أضراراً لحقت بكل منهما مثمناً الجهود التي بذلها مجلس التعاون لوضع حد لها[5].

عبّر أمير قطر الشيخ خليفة ين حمد عن قلقه من استمرار الحرب آملاً أن يحل الوئام محل التناحر والقتال ويسود التفاهم والانسجام بعيداً عن التدخلات الأجنبية، داعياً مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه الحرب[6]، والجدير بالذكر ان أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد قام بجولة اسيوية شملت اليابان وباكستان، وعبر في بيان مشترك مع رئيس وزراء اليابان ياسو هيدو ناكاسوني (Yasuo Hideo Nakasone) عن قلقه من استمرار الحرب وما شكلته من خطر على الاقتصاد العالمي، واستكمل أمير قطر جولته بزيارة باكستان حيث صدر بياناً مشتركاً أكد فيه الجانبان عن موقفهما

(1) ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص182.

(2) سلام داود غزيل الحياني، العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (قطر انموذجاً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015، ص176.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص123.

(4) وكالة الانباء القطرية ، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ج3، ص ص142 – 144.

(5) المصدر نفسه، ص ص244 – 245.

(6) د. ك. و، ملفة رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب، 1984، وثيقة رقم 58.

المشترك ازاء الأحداث في الشرق الأوسط وإبقاء منطقة الخليج العربي وبحر العرب مناطق خالية من الصراع الإقليمي والدولي[1].

واصلت دولة قطر جهودها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إيقاف الحرب العراقية – الايرانية، وكانت الدبلوماسية القطرية تتجه نحو إثارة الموضوع في الأمم المتحدة، وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول 1982، قدّم مندوب قطر في الأمم المتحدة مشروع قرار بمشاركة عدد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتضمن المشروع:

1- وقف فوري للحرب بين العراق وايران.

2- انسحاب القوات المقاتلة إلى الحدود الدولية والبدء بإجراءات تهدف إلى حلول سلمية للنزاع على أساس مبادئ القانون الدولي.

وطالب مندوب قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمته بضرورة إيقاف الحرب والاستجابة لجهود الوساطة التي تقوم بها حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي[2]، ودعت وسائل الإعلام القطرية الحكومة الإيرانية للتجاوب مع نداءات السلام التي أطلقها العراق لإنهاء الحرب، ونددت بشدة بسياسة بعض الأنظمة العربية والأجنبية المساندة لإيران ضد العراق[3].

استمرت دولة قطر بمساعيها لوقف الحرب العراقية – الايرانية، إذ قام أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بإرسال بعض الرسائل إلى رؤساء الدول العظمى، طالبا منهم التدخل السريع وبذل المزيد من الجهود لوضع حداً للحرب العراقية – الايرانية، وقد تلقى أمير قطر في الثاني والعشرين من ايار 1983، رسالة جوابية من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (Francios Mitrrand) رداً على رسالة قد بعث بها أمير قطر ، وقد تضمن رد الرئيس الفرنسي حرصه على العمل من اجل تكثيف الجهود لوضع حد للحرب في نطاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، بوصف فرنسا من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، كما تلقى أمير قطر رسالة جوابية من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ، جاء فيها تأييد الولايات المتحدة الامريكية للدور القطري الرامي إلى ايجاد حل للحرب العراقية – الإيرانية وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي [4].

(1) وليد خلف عمر، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق، ص ص182 – 183.
(2) مروة علوان راضي الفتلاوي، المصدر السابق، ص13.
(3) د. ك. و، ملفة رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب، 1982، وثيقة رقم 8.
(4) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1983، وثيقة رقم 45.

أعلنت الحكومة الإيرانية في الرابع والعشرين من ايار 1983 عن موقفها الرافض لجميع المبادرات الدولية الرامية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، ومن اجل احلال السلام اشترطت مجموعة من الشروط منها انسحاب القوات العراقية من الأراضي التي احتلتها، وتعويض ايران عن خسائر الحرب[1]، وبعد الرفض الايراني لمساعي السلام الدولية وفشل كل المحاولات والاتصالات مع طهران من أجل إيقاف القتال، طالبت دول مجلس التعاون ومن ضمنها قطر سوريا بوقف مساندتها لإيران، ولغرض تعزيز الصف العربي قام وزير الخارجية لدولة قطر الشيخ احمد بن سيف آل ثاني في تشرين الأول 1983 بزيارة كل من بغداد ودمشق وذلك ضمن المساعي الخليجية لوضع حد للحرب العراقية – الايرانية، وكان الهدف من الزيارة إزالة أسباب الخلاف بين العراق وسوريا ومطالبة سوريا بوقف الدعم العسكري للقوات الايرانية، إلا ان سوريا تمسكت بموقفها الداعم لإيران[2]، وبعد فشل المساعي الدبلوماسية القطرية بسبب موقف الحكومة السورية المتشدد وعدم إبداءها أية مرونة في تغيير موقفها، توجهت الحكومة القطرية نحو ايران، وفي الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة في تشرين الأول 1983، ناشد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ايران بضرورة ايقاف الحرب والقبول بالمساعي الحميدة التي تبذلها الهيئات الدولية من أجل إنهاء الحرب، كما نوّه أمير قطر إلى انه من واجب المجتمع الدولي أن يبذل قصارى الجهود في سبيل وضع نهاية للحرب الدائرة بين العراق وايران، كما أعربت دول مجلس التعاون في بيانها الختامي عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (540) في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1983 والذي دعا إلى وقف جميع العمليات العسكرية في منطقة الخليج وعدم التعرض للمنشآت الاقتصادية والموانئ[3]، والتأكيد على حرية الملاحة والتجارة الدولية، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة جهوده في الوساطة من أجل تحقيق تسوية شاملة ومقبولة من الطرفين، وإدانة أي خرق للقوانين والأعراف الدولية[4].

ذكرت صحيفة الرياض السعودية في التاسع من آذار1984، إن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي استمع إلى نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح حول آخر

(1) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1983، وثيقة رقم 52.

(2) محمد بن عيد آل ثاني، المصدر السابق، ص157.

(3) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، د. ت، ص ص187 – 188.

(4) مندوب أمين الشالجي، مجلس الأمن الدولي والحرب العراقية – الايرانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 5، السنة الثالثة، 1990، ص89.

مساعي دول الخليج ومن ضمنها قطر حول استئناف الوساطة العربية والدولية بين العراق وايران، كما ذكرت وكالة أنباء الخليج في تقريرها في اليوم نفسه، ان دول مجلس التعاون تعمل على تدعيم المساعي التي بدأتها الأمم المتحدة بهدف إرسال وفد يمثل الأمين العام للهيئة الدولية إلى كل من بغداد وطهران لغرض التمهيد لزيارة وفد الوساطة الدولية برئاسة رئيس وزراء السويد اولوف بالمه (Olof Palme) الذي يحمل مشروعاً من ست نقاط لإنهاء الحرب، ونقلت المصادر الخليجية ان المشروع الذي قبل به العراق ولا زالت ايران مترددة في قبوله يتضمن النقاط التالية:

1- تحديد مسببات الحرب دون التطرق إلى كلمة معتدي.

2- وقف اطلاق النار.

3- الانسحاب إلى الحدود الدولية ما قبل الحرب.

4- تبادل اطلاق الأسرى من الجانبين.

5- تواجد مراقبين دوليين في النقاط الفاصلة بين الجيشين المتحاربين.

6- إرسال لجنة دولية للوقوف على حجم الدمار الذي حل بالمدن والمنشآت المدنية[1].

بيد ان هذا المشروع واجه الفشل كسابقاته نتيجة لتصلب الموقف الايراني.

عقدت في العاصمة العُمانية مسقط القمة الخليجية السادسة من الثالث إلى السادس من تشرين الثاني 1985، بحضور قادة الدول الخليجية، وقد اتفق المجتمعون على بذل الجهود الدبلوماسية لإقناع الدول الكبرى للضغط على ايران من أجل الموافقة على إنهاء الحرب،[2] إذ قام أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بجولة شملت بعض الدول الأوربية، فقد زار في المدة من الثاني عشر إلى الخامس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه المملكة المتحدة حيث أجرى محادثات مع الحكومة البريطانية عبّر خلالها عن التوجهات القطرية لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية، كما أكد على أنَ استمرار الحرب لا يهدد السلام في المنطقة فحسب وإنما يهدد السلام العالمي، ولغرض تجنب هذا الخطر فلا بد الالتزام بتطبيق المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، كذلك احترام قواعد الشرعية الدولية وبالإمكان الوصول إلى سلام على نحو يضمن لكل من الطرفين حقوقه المشروعة[3].

---

(1) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1984، وثيقة رقم 15.

(2) البيان الختامي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في سلطنة عمان بتاريخ 6 تشرين الثاني1985، مجلة التعاون ،(الرياض) ،العدد 5 ، 1987 .

(3) F.C.O, B/ 5966, File No. NBQ021/29 QATAR: IRAN/ QATAR: IRAQ, 1985, p.5.

قامت قطر من خلال مساعيها مع دول مجلس التعاون في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 1985 بجهود دبلوماسية من أجل الضغط على ايران لغرض إيجاد تسوية تهدف إلى إنهاء الحرب وإيقاف المد الثوري الذي هدد دول الخليج العربي ، تجدر الإشارة إلى ان الأطراف المتحاربة لم تنجح في تحقيق تسوية لإنهاء الحرب على الرغم من النشاط الدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي[1].

واصلت دولة قطر مساعيها لإيقاف الحرب العراقية – الإيرانية ضمن المنظومة الخليجية او خارجها، ففي التاسع عشر من كانون الثاني 1986، أكد أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد بأن" **أمن واستقرار المنطقة تعد في مقدمة الأولويات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي لما لها من أهمية كبيرة، وتأثير بالغ سلباً وإيجاباً على عملية تنمية هذه الدول، وان دول المجلس لن يهدأ لها بال حتى ترى الحرب العراقية – الإيرانية قد وضعت أوزارها، بحصول الجانبين المتنازعين على حقوقهما المشروعة وعودة السلام بينهما**"[2].

تقدمت قطر بعد الهجوم الايراني على ناقلات النفط الكويتية عام 1987، بطلب إلى الامين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار (598) الصادر عن مجلس الامن الدولي في العشرين من تموز من العام نفسه، الذي دعا إلى وقف اطلاق النار بين العراق وايران، وأكد وزير خارجية قطر الشيخ احمد بن سيف آل ثاني قلق بلاده من انجرار دول أخرى إلى ساحة الحرب، والانتهاكات التي تتعرض لها دول الخليج هي بدورها تعرِّض المنطقة للخطر، وجاءت رغبة قطر لإنهاء الحرب لغرض الحفاظ على وضعها الاقتصادي الذي تأثر تأثيراً كبيراً نتيجة استمرار القتال في منطقة الخليج[3].

عانت قطر وباقي دول مجلس التعاون الخليجي من الحرب العراقية – الإيرانية فكانت قطر من اوائل دول الخليج التي رحبت بقرار وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات بين العراق وايران، ومع أن المفاوضات تعرضت لكثير من المشاكل التي حالت دون نجاحها، الا أن البلدين ابديا رغبتهما في مواصلة التفاوض على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم (598) الذي الزم الطرفين على انهاء الحرب[4].

---

(1) شوان خزعل رشيد الكاكائي، العلاقات التركية – القطرية 1980 – 1995، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2018، ص53.

(2) مقتبس من: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986، ص45.

(3) روان كنعان ، المصدر السابق، ص59.

(4) غيداء حامد البلتاجي، المصدر السابق، ص146.

يمكن القول أن قطر دعت إلى انهاء الحرب وفقاً للأساليب الدبلوماسية والاعراف الدولية تجنباً لاستنزاف المزيد من الطاقات الاقتصادية والعسكرية والبشرية، كما شاركت في تقديم مشاريع القرارات في الامم المتحدة من أجل انهاء الحرب العراقية – الإيرانية سواء كانت منفردة أو مع نظيراتها من دول الخليج العربي، الا أن جميع المبادرات لم يكتب لها النجاح بسبب تصلب الموقف الايراني.

ثانياً: موقف قطر من المبادرات والوساطات الدولية:

هددت الحرب العراقية – الإيرانية أمن الخليج، الأمر الذي دعا كافة دول المنطقة بما فيها قطر إلى مضاعفة الجهود وتكثيف المساعي الحميدة من أجل وضع حد لها وتنسيق المواقف لتحقيق إجماع عربي موحد لإنهائها بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، كما اوضحت دول الخليج ان مسؤولية الحفاظ على الأمن في المنطقة لا تقع على عاتقها فقط ، بل تقع أيضاً على عاتق المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية الفاعلة مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[1].

أعربت دولة قطر عن تأييدها لقرار مجلس الامن الدولي المرقم (479) الصادر في الثامن والعشرين من ايلول 1980، والذي دعا العراق وايران إلى التوقف عن استعمال القوة، وحث البلدين على قبول الوساطات الدولية والاقليمية والطلب من جميع الدول التوقف عن تقديم أي دعم من شأنه زيادة تصعيد حدة الصراع، كما تضمن القرار تكليف الامين العام للأمم المتحدة بمتابعة النزاع العراقي الايراني وايجاد الوسائل الملائمة لغرض التوصل إلى الحلول السلمية، كما ايدت قطر مقترحات لجنة المساعي الحميدة المنبثقة من المؤتمر الاسلامي والتي اقترحت مشروعاً لإنهاء القتال[2] تضمن ما يلي:-

1- انسحاب القوات المقاتلة إلى ما وراء الحدود قبل نشوب الحرب.

2- تأليف قوة لحفظ السلام في منطقة الخليج العربي.

3- تأليف لجان من منظمة المؤتمر الاسلامي تتولى مراقبة وقف اطلاق النار بين الجانبين.

4- تأليف لجنة مهمتها دراسة اسباب الحرب.

5- إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في حال فشلت الوساطة في حله[3].

---

(1) يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص ص183 – 184.

[2]F.C.O, 8/ 3699, The security council, resultion (479) 1980, Adobed by security council att its 2248 the meeting on 28 september 1980.

[3] ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص ص310-311.

رفضَ طرفي النزاع هذه المقترحات، إذ اصرت الحكومة الإيرانية على ان تكون اتفاقية الجزائر لعام 1975 هي الاساس لقاعدة التفاوض كذلك انسحاب القوات العراقية من الاراضي التي احتلتها من دون قيد أو شرط، وفي المقابل اصر العراق على رفض هذه الاتفاقية واشترط اعتراف ايران بالحقوق العراقية على شط العرب[1].

أيدت قطر الجهود الإسلامية المبذولة لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية، وحذرت من استغلال الحرب من أجل التدخل بمنطقة الخليج العربي، وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة قطر الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس عشر من تشرين الثاني 1980 "**إن صوت العقل يوحي دائماً بأن باستطاعة الأخوة حل خلافاتهم سلمياً تجنباً لسفك الدماء وإبعاد المنطقة عن النزاعات والحرب**"[2].

أعلنت دولة قطر تأييدها للجنة المساعي الحميدة المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي، وأكَّدت استعدادها الدائم للإسهام في هذه المساعي والمشاركة الفاعلة في أي مسعى من شأنه إيقاف الحرب بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى مستوى قمم مجلس التعاون الخليجي وفي القمة الثالثة المنعقدة في دولة البحرين في التاسع من تشرين الثاني 1982، دعت قطر وباقي دول المجلس العراق وايران للإصغاء لجهود منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الوصول إلى حل دائم للنزاع[3].وخلال المؤتمر الثامن لوزراء الإعلام في دول مجلس التعاون الذي عقد في أبو ظبي في المدة من السادس عشر إلى العشرين من نيسان 1983 والذي شارك فيه الوفد القطري، دعا البيان الختامي الصادر عن المؤتمر إلى وقف الحرب العراقية – الإيرانية ومناشدة البلدين بضرورة قبول الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام، وأشاد المؤتمر بالجهود العراقية الداعية لوقف القتال، وموافقة العراق على قرار المؤتمر الإسلامي الذي عقد في بغداد في حزيران 1981والداعي إلى وقف القتال بين العراق وايران وانسحاب القوات المقاتلة إلى الحدود الدولية وتشكيل لجنة من علماء المسلمين للقيام بالوساطة من أجل إنهاء الصراع بين البلدين، ودعا المؤتمر المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى مواصلة الجهود والمساعي من أجل إحلال السلام العادل في المنطقة[4].

---

(1) مالك حمزة مطر عبد الله الغزالي ، موقف دول الجوار العربي من الحرب العراقية –الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2019 ، ص 97 .

(2) مقتبس من: سلمى محمد عدنان، المصدر السابق، ص115.

(3) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي، المصدر السابق، ص93.

(4) صحيفة الاتحاد، (أبو ظبي)، 21 نيسان 1983.

التقى أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد في الدوحة في الثاني من كانون الاول 1983 وزير الدولة البريطاني المستر ريتشارد لوسي، وجرى خلال اللقاء بحث تطورات الحرب العراقية – الإيرانية كما اوضح أمير قطر موقف بلاده الداعم لجهود السكرتير العام للأمم المتحدة المتعلقة بوقف اطلاق النار بين العراق وايران وقرار مجلس الأمن المرقم (540) الصادر في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1983، وفي المقابل فقد كان الموقف البريطاني إيجابياً فيما يتعلق بدعم جهود السكرتير العام للأم المتحدة ، وفي التاسع عشر من كانون الأول من العام نفسه، قابلَ أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني السكرتير العام للأمم المتحدة وأبلغه بموقف الدول الخليجية من القرار واستعدادها لتقديم الدعم اللازم والعمل معه من أجل الحصول على الدعم من الدول الكبرى، إلا أن السكرتير كان متردداً مؤكداً حرصه على تبني الحياد في التعامل مع الأطراف وكسب ثقة ايران[1].

ذكرت صحيفة السياسة الكويتية في التاسع عشر من آذار1984نقلاً عن مصادر سياسية مطلعة قولها، إن دول الخليج ومن ضمنها قطر عززت جهودها وكثفت اتصالاتها خلال الأسابيع الماضية لإيقاف الحرب العراقية – الإيرانية وإيجاد حل للنزاع القائم بين البلدين يؤمن حقوقهما، وقالت المصادر ان المسؤول الجزائري محمد شريف مساعديه الذي قام بجولة شملت عدد من الدول العربية حمل مشروعا لحل النزاع وكذلك وزير الخارجية الجزائري طالب الابراهيمي الذي زار عدد من دول الخليج والذي تلّقى دعماً مفتوحاً وبلا حدود للمساعي الجزائرية التي تبحث عن وسيلة مرضية للطرفين تنهي الحرب، وكشفت المصادر النقاب عن موافقة دول مجلس التعاون على المساهمة في صندوق ضمن جهود عربية ودولية مماثلة، يخص إعادة اعمار ما دمرته الحرب لدى الطرفين وأبدت قطر استعدادها للمساهمة في هذا الصندوق مع نظيراتها في دول الخليج[2].

جددت قطر حرصها على دعم الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب، جاء ذلك في الخطب والبيانات التي كانت تلقى في المناسبات داخل قطر وخارجها والتي بينت موقفها من مبادرات السلام ودعت جميع الجهات الإقليمية والدولية لوضع حد للحرب الدائرة بين العراق وايران، إذ أعرب الشيخ خليفة بن حمد في الثامن والعشرين من تشرين الأول 1985 عن أسفه لاستمرار الحرب، وقال أثناء افتتاح الدورة الرابعة

(1) ايهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص183.

(2) د. ك. و، ملفة رقم 303/396، وساطات دولية، 1984، وثيقة رقم 44 ؛ عباس زاير حمود فياض البخاتى ، موقف دول المغرب العربي من الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2022 ، ص ص 46-47 .

عشر لمجلس الشورى "**إن ما يدعو لأشد الأسف أنَّ هذه الحرب المدمرة لا تزال مستمرة رغم ما بذل من مساعٍ عربية وإسلامية لإنهائها واننا لنأمل أن تثمر المساعي ثمرتها المرجوة فتتغلب روح الأخوة الإسلامية وتضع حداً لهذه الحرب، وبذلك يسود منطقتنا ما تحتاجه ويكفل أمنها واستقرارها**"[1]

عقد في مدينة فاس بالمملكة المغربية المؤتمر السادس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية للمدة من السادس إلى العاشر من كانون الثاني 1986، وقد حضر ممثلا عن دولة قطر وزير الخارجية الشيخ احمد بن سيف ال ثاني، الذي أكَّد في كلمته أمام المؤتمر على دعوة قطر لتحقيق تضامن اسلامي فعال على كافة المستويات وحل كافة مشكلات التي تواجه العالم الاسلامي ذات الطبيعة الدولية والاقليمية واهمها الحرب العراقية – الإيرانية[2].

وجهت الصحافة القطرية اللوم للحكومة الإيرانية واصفة اياها بالطرف المتعنت والرافض لإيقاف الحرب بين البلدين المسلمين، من جانب آخر اشادت صحيفة الراية القطرية في الثاني عشر من ايار 1986 بالسياسة العراقية السلمية المستجيبة لجميع المبادرات والمساعي الدولية والاقليمية ، واكدت في مقال نشرته ان الحكومة الإيرانية تمارس سياسة إذكاء الحرب وتقدم خدمة كبيرة لأعداء العروبة والاسلام[3].

أشاد وزير الخارجية القطري الشيخ أحمد بن سيف ال ثاني بالمواقف الايجابية للدول الداعية إلى إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، جاء ذلك خلال اجتماعه مع السفير العراقي في الحادي عشر من تشرين الاول 1987، وجرى خلال الاجتماع استعراض تطورات الاوضاع في منطقة الخليج وشجب كافة الممارسات الاستفزازية الإيرانية على دول الخليج[4].

.استقبل امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في الرابع عشر من كانون الثاني 1988 الرئيس المصري حسني مبارك[5]، وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات على الساحة العربية، وشدد الطرفان

---

(1) د. ك. و، ملفة رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب، 1985، وثيقة رقم 29.

[2] محمد بن عيد ال ثاني ، المصدر السابق ، ص 244 .

[3] د. ك . و ، ملفة رقم 399 / 303 ، مواقف دولية ، 1986 ، وثيقة رقم 4 .

(4) د. ك . و، ملفة رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب، 1987، وثيقة رقم 34.

[5] حسني مبارك: ولد عام 1928 في قرية كفر المصيلحة بمحافظة المنوفية ، وفيها اكمل تعليمه الثانوي ، وفي عام 1949 التحق بالكلية الحربية وحصل على البكالوريوس في العلوم العسكرية ، تدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح قائدا للقوة الجوية المصرية عام 1972 ، اختير عام 1975 نائبا للرئيس المصري انور السادات ، تولى رئاسة الجمهورية المصرية عقب اغتيال الرئيس انور السادات عام 1981 ، استمر في منصبه حتى الحادي عشر من شباط 2011 ، إذ اجبر على التنحي عن المنصب نتيجة الضغوط الشعبية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص539.

على ضرورة تكثيف الجهود على الساحة الدولية من اجل انهاء الحرب العراقية – الإيرانية وممارسة الضغط على الحكومة الإيرانية للقبول بالقرار المرقم (598)[1]

أكَّد وزراء اعلام دول الخليج العربي في الثاني عشر من نيسان 1988 ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم (598) من اجل الوصول إلى نهاية شاملة للحرب العراقية – الايرانية، وثمن وزير الاعلام القطري عيسى الكواري مواقف العراق الايجابية تجاه المبادرات والوساطات الدولية، وفي الوقت نفسه ابدى المجتمعون عن اسفهم لعدم استجابة ايران لهذه المبادرات مؤيدين حق العراق في استخدام كافة الوسائل المتاحة للدفاع عن سيادته، كما شجبوا التعرضات الإيرانية المسلحة على بلدان الخليج العربي والملاحة الدولية[2].

وفي ظل المواقف الدولية المؤيدة للمبادرات السليمة لوقف الحرب العراقية – الايرانية، اعرب وزير الاعلام القطري عيسى الكواري في الثاني عشر من آب 1988 عن تأييد دولة قطر للتوجهات والخطوات الإيجابية التي اتخذت من الأطراف المعنية لوقف الحرب بعد موافقة طرفي النزاع على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (598) معرباً عن أمله في أن تتظافر كافة الجهود لوضع حد لهذه الحرب[3].

وهكذا يبدو واضحا أنَّ دولة قطر كانت دائماً إلى جانب وضع حد أو نهاية للحرب العراقية– الإيرانية لأنها هددت مصالها الاقتصادية وأمنها الداخلي .

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات وثائق الوحدة العربية لعام 1988 ، ص ص 80– 83 .

(2) صحيفة الثورة، (بغداد) ، العدد 6512 ، 16 نيسان 1988 '

(3) صحيفة الراية، (قطر) ، العدد 2677، 13 آب 1988.

الخاتمة

توصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات كان من أهمها :

1- اتسمت العلاقات العراقية – الإيرانية بالتذبذب وعدم الاستقرار حيث سعت الدولة الفارسية للحصول على مكاسب حدودية وقد اتخذت التجاوزات الإيرانية على الحدود العراقية اشكالاً عدة، كما حرصت الحكومة الإيرانية على إثارة مشاكل الحدود بين الحين والآخر من أجل الحصول على مكاسب سياسية واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة العراقية عند اشتداد الأزمات، وقد اسهم قصر النظر السياسي احياناً للحكومات المتعاقبة على كل من العراق وايران إلى زيادة حدة التوتر وعدم بناء علاقات حسن الجوار قائمة على الاحترام المتبادل، وبحكم الاختلاف الايديولوجي ونوايا الحكومتين العراقية والإيرانية دخل البلدان في حرب استمرت لثمان سنوات عرفت بالحرب العراقية – الإيرانية أو حرب الخليج الاولى تكبد فيها الطرفان خسائر بشرية ومادية كبيرة.

2- كان لطبيعة العلاقات الإماراتية مع طرفي النزاع دور مهم في تحديد موقفها من الحرب العراقية – الايرانية، إذ اتَّسمت العلاقات بين دولة الإمارات والعراق خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين بالإيجابية بصورة عامة، وأتضح ذلك من خلال مواقف العراق المساندة لدولة الإمارات، مثل مساندته لقيام الاتحاد الإماراتي بداية، كما وقف العراق موقفاً واضحاً من قضية الجزر العربية الثلاث التي أحتلتها ايران عام 1971 حين اتخذت الحكومة العراقية سلسلة من الاجراءات وصفت بكونها الاقوى ضد الاحتلال، وكان للعراق دور فاعل في ايصال قضية الجزر للمحافل العربية والدولية.

3- كان للحرب العراقية – الإيرانية اثار خطيرة على دول الخليج العربي، شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، لأن دول الخليج وبحكم موقعها الجغرافي لم تكن بعيدة عن نيران الحرب، كما أن العمليات العسكرية لم تقتصر على الحدود بين البلدين المتحاربين، بل امتدت إلى ابعد من ذلك إلى مياه الخليج العربي فيما سميت بحرب الناقلات.

4- ومن خلال تتبع الأحداث وتحليل المواقف تبين أن المصالح هي وحدها من حددت مواقف الدول الخليجية ومنها دولة الإمارات من مجريات الحرب العراقية – الايرانية، وليس الشعور بالانتماء القومي أو الانتماء العربي، فكان موقفها خلال سنوات الحرب الثمان مثله مثل باقي دول الخليج يتطور مع تطور مجريات الحرب فكلما زاد تأثير الحرب على أمنها ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها الدبلوماسية بما يتناسب وقدراتها.

5- اتخذت الإمارات موقفاً دبلوماسياً هادئاً من الحرب العراقية – الايرانية، حيث اتصف الموقف الإماراتي بالحياد المعتدل طيلة سنوات الحرب على وفق سياسة متوازنة تجاه طرفي الصراع، فقد اعلنت منذ بداية الحرب القيام بدور الوساطة بين الدولتين لإنهائها، سواء بمبادرات فردية منها أو ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي، أو اسناد المبادرات على المستوى الاقليمي والدولي عن طريق ما تملكه من امكانيات متاحة.

6- اتسمت دولة قطر بالاستقرار السياسي، مثلها مثل بقية دول الخليج العربي، فلم يطرأ الكثير من التغيرات على النظام السياسي القطري، منذ اعلان استقلالها في ايلول 1971، وكان العراق وايران من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال قطر، إذ شهدت العلاقات بين قطر وكل من العراق وايران تحسناً كبيراً خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي وقد وصفت تلك العلاقات بالإيجابية والمتوازنة بصورة عامة.

7- حاولت قطر ابعاد منطقة الخليج عن اي توتر أو صراع اقليمي، وفضلت اللجوء إلى استخدام الدبلوماسية عند اندلاع النزاع العراقي – الايراني إذ أكدت ان الحوار الهادئ هو خير وسيلة لاحتواء النزاع وتخفيف آثاره ومنع انتشاره إلى منطقة الخليج العربي، وان موقف قطر من مجريات الحرب العراقية – الايرانية، لم يختلف عن مواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فتعاطف الشعب القطري مع العراق لاعتبارات قومية تنطلق من ان العراق دولة عربية ومنضوية تحت لواء الجامعة العربية، لذا قامت قطر بدعم العراق اقتصادياً ولوجستياً، والغرض منها إدامة زخم المعركة لصالح العراق دون استفزاز ايران أو إثارة غضبها.

8- اتضح أن السياسة الخارجية لدولة قطر اتسمت بالتأييد لصالح العراق بشكل حيوي وفعال، وإن الجهود القطرية الرامية لحل النزاع العراقي – الايرانية، أو جهودها من خلال التحرك الجماعي لدول الخليج، قد كشفت الدور الايجابي القطري كما تبين ان الدبلوماسية القطرية قد استخدمت اساليب عدة من أجل وقف القتال بين العراق وايران، منها جهود الوساطة بين البلدين ومساندتها للجهود الاقليمية والدولية لحث الاطراف المتحاربة على وقف اطلاق النار واجراء مفاوضات لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية.

وخلاصة القول: أن المصالح المختلفة لعبت دوراً محورياً في تحديد مواقف دولة الإمارات العربية وقطر من مجريات الحرب العراقية – الإيرانية طيلة سنواتها الثمان وليس الحس القومي أو الانتماء العربي مثلما أشارت إلى ذلك بعض المصادر.

الملاحق

الملحق رقم (1)

رسالة بعثها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان إلى شاه ايران محمد رضا بهلوي في الثاني من كانون الاول 1971(1)

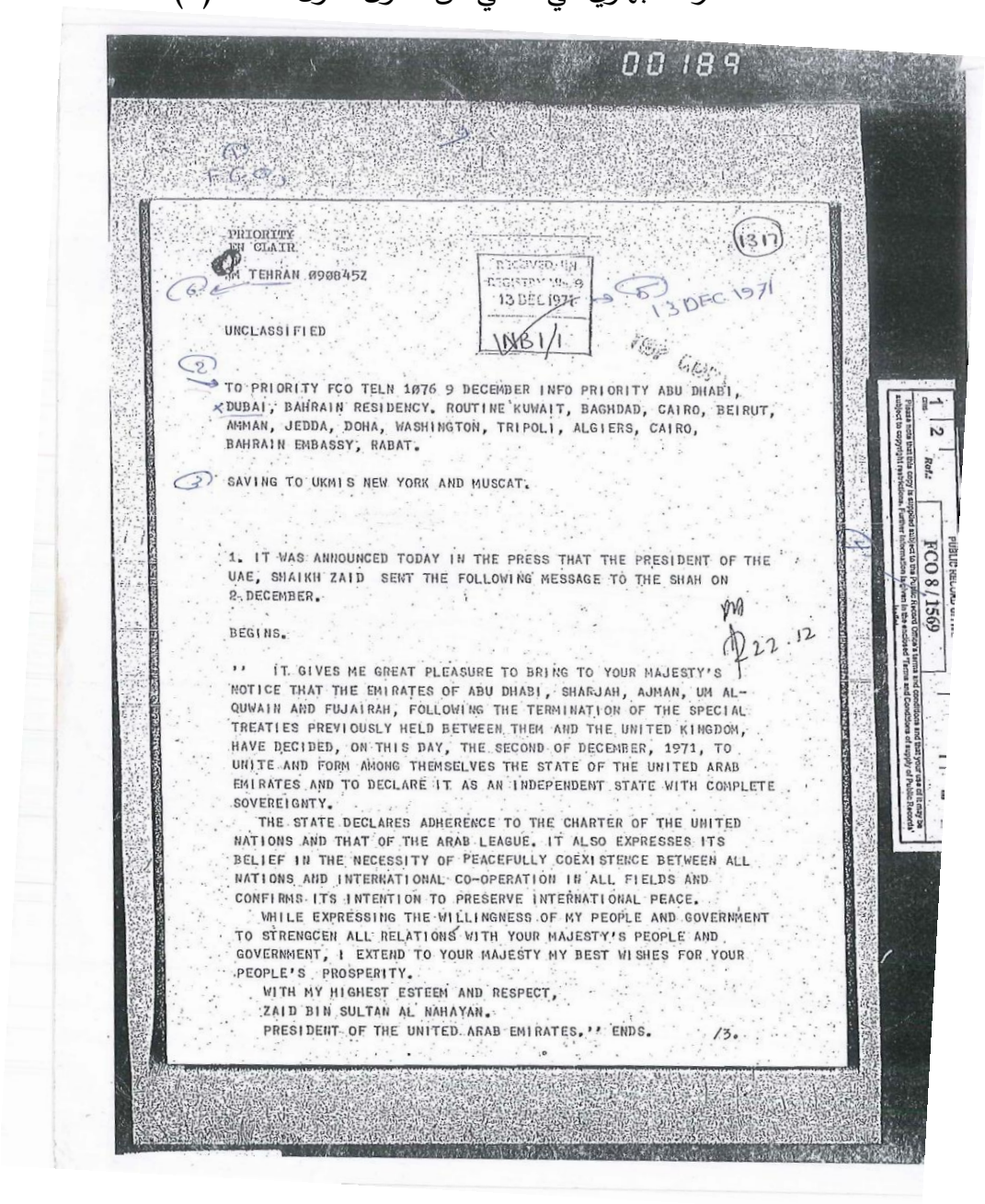

00189

PRIORITY
EN CLAIR
FM TEHRAN 0908452

(1317)

RECEIVED IN REGISTRY No. 9
13 DEC 1971
NB1/1

13 DEC 1971

UNCLASSIFIED

TO PRIORITY FCO TELN 1076 9 DECEMBER INFO PRIORITY ABU DHABI, DUBAI, BAHRAIN RESIDENCY. ROUTINE KUWAIT, BAGHDAD, CAIRO, BEIRUT, AMMAN, JEDDA, DOHA, WASHINGTON, TRIPOLI, ALGIERS, CAIRO, BAHRAIN EMBASSY, RABAT.

SAVING TO UKMIS NEW YORK AND MUSCAT.

1. IT WAS ANNOUNCED TODAY IN THE PRESS THAT THE PRESIDENT OF THE UAE, SHAIKH ZAID SENT THE FOLLOWING MESSAGE TO THE SHAH ON 2 DECEMBER.

BEGINS.

'' IT GIVES ME GREAT PLEASURE TO BRING TO YOUR MAJESTY'S NOTICE THAT THE EMIRATES OF ABU DHABI, SHARJAH, AJMAN, UM AL-QUWAIN AND FUJAIRAH, FOLLOWING THE TERMINATION OF THE SPECIAL TREATIES PREVIOUSLY HELD BETWEEN THEM AND THE UNITED KINGDOM, HAVE DECIDED, ON THIS DAY, THE SECOND OF DECEMBER, 1971, TO UNITE AND FORM AMONG THEMSELVES THE STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND TO DECLARE IT AS AN INDEPENDENT STATE WITH COMPLETE SOVEREIGNTY.

THE STATE DECLARES ADHERENCE TO THE CHARTER OF THE UNITED NATIONS AND THAT OF THE ARAB LEAGUE. IT ALSO EXPRESSES ITS BELIEF IN THE NECESSITY OF PEACEFULLY COEXISTENCE BETWEEN ALL NATIONS AND INTERNATIONAL CO-OPERATION IN ALL FIELDS AND CONFIRMS ITS INTENTION TO PRESERVE INTERNATIONAL PEACE.

WHILE EXPRESSING THE WILLINGNESS OF MY PEOPLE AND GOVERNMENT TO STRENGCEN ALL RELATIONS WITH YOUR MAJESTY'S PEOPLE AND GOVERNMENT, I EXTEND TO YOUR MAJESTY MY BEST WISHES FOR YOUR PEOPLE'S PROSPERITY.

WITH MY HIGHEST ESTEEM AND RESPECT,
ZAID BIN SULTAN AL NAHAYAN.
PRESIDENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES.'' ENDS.

13.

22.12

FCO 8/1569

PUBLIC RECORD OFFICE

(1) F.C.O. ، To Priority F c o Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jedda ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971 .

الملحق رقم (2)

رسالة جوابية بعثها شاه ايران محمد رضا بهلوي إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان (1)

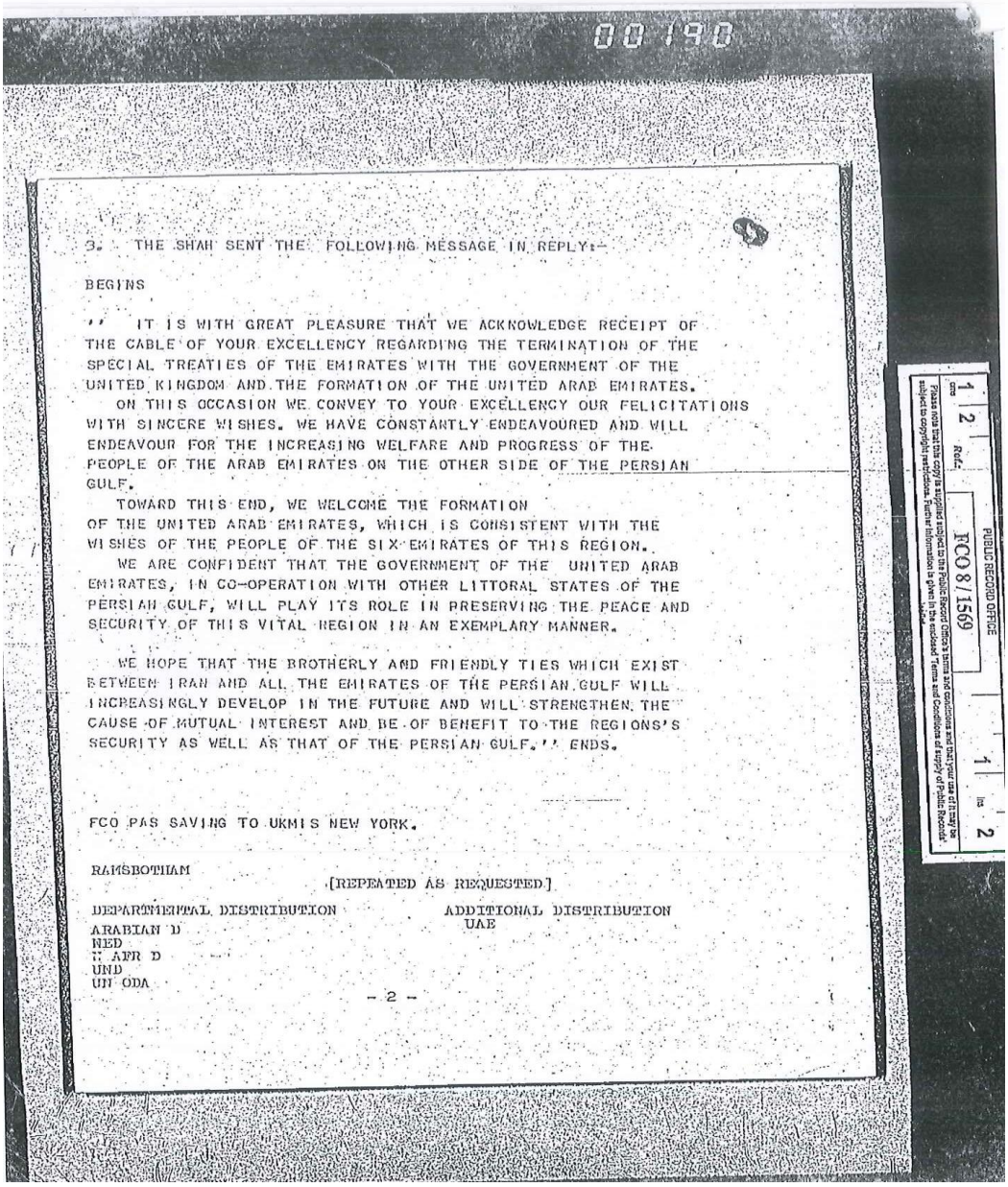

00190

3. THE SHAH SENT THE FOLLOWING MESSAGE IN REPLY:-

BEGINS

" IT IS WITH GREAT PLEASURE THAT WE ACKNOWLEDGE RECEIPT OF THE CABLE OF YOUR EXCELLENCY REGARDING THE TERMINATION OF THE SPECIAL TREATIES OF THE EMIRATES WITH THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM AND THE FORMATION OF THE UNITED ARAB EMIRATES.

ON THIS OCCASION WE CONVEY TO YOUR EXCELLENCY OUR FELICITATIONS WITH SINCERE WISHES. WE HAVE CONSTANTLY ENDEAVOURED AND WILL ENDEAVOUR FOR THE INCREASING WELFARE AND PROGRESS OF THE PEOPLE OF THE ARAB EMIRATES ON THE OTHER SIDE OF THE PERSIAN GULF.

TOWARD THIS END, WE WELCOME THE FORMATION OF THE UNITED ARAB EMIRATES, WHICH IS CONSISTENT WITH THE WISHES OF THE PEOPLE OF THE SIX EMIRATES OF THIS REGION.

WE ARE CONFIDENT THAT THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES, IN CO-OPERATION WITH OTHER LITTORAL STATES OF THE PERSIAN GULF, WILL PLAY ITS ROLE IN PRESERVING THE PEACE AND SECURITY OF THIS VITAL REGION IN AN EXEMPLARY MANNER.

WE HOPE THAT THE BROTHERLY AND FRIENDLY TIES WHICH EXIST BETWEEN IRAN AND ALL THE EMIRATES OF THE PERSIAN GULF WILL INCREASINGLY DEVELOP IN THE FUTURE AND WILL STRENGTHEN THE CAUSE OF MUTUAL INTEREST AND BE OF BENEFIT TO THE REGIONS'S SECURITY AS WELL AS THAT OF THE PERSIAN GULF." ENDS.

FCO PAS SAVING TO UKMIS NEW YORK.

RAMSBOTHAM

[REPEATED AS REQUESTED]

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION
ARABIAN D
NED
NAFR D
UND
UN ODA

ADDITIONAL DISTRIBUTION
UAE

- 2 -

PUBLIC RECORD OFFICE
FCO 8/1569

(1) F.C.O. ، To Priority F. C. O Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jedda ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971 .

الملحق رقم (3)

دعوة نائب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي الشيخ حمدان بن محمد طرفي القتال إلى حل خلافاتهم عن طريق المفاوضات (1)

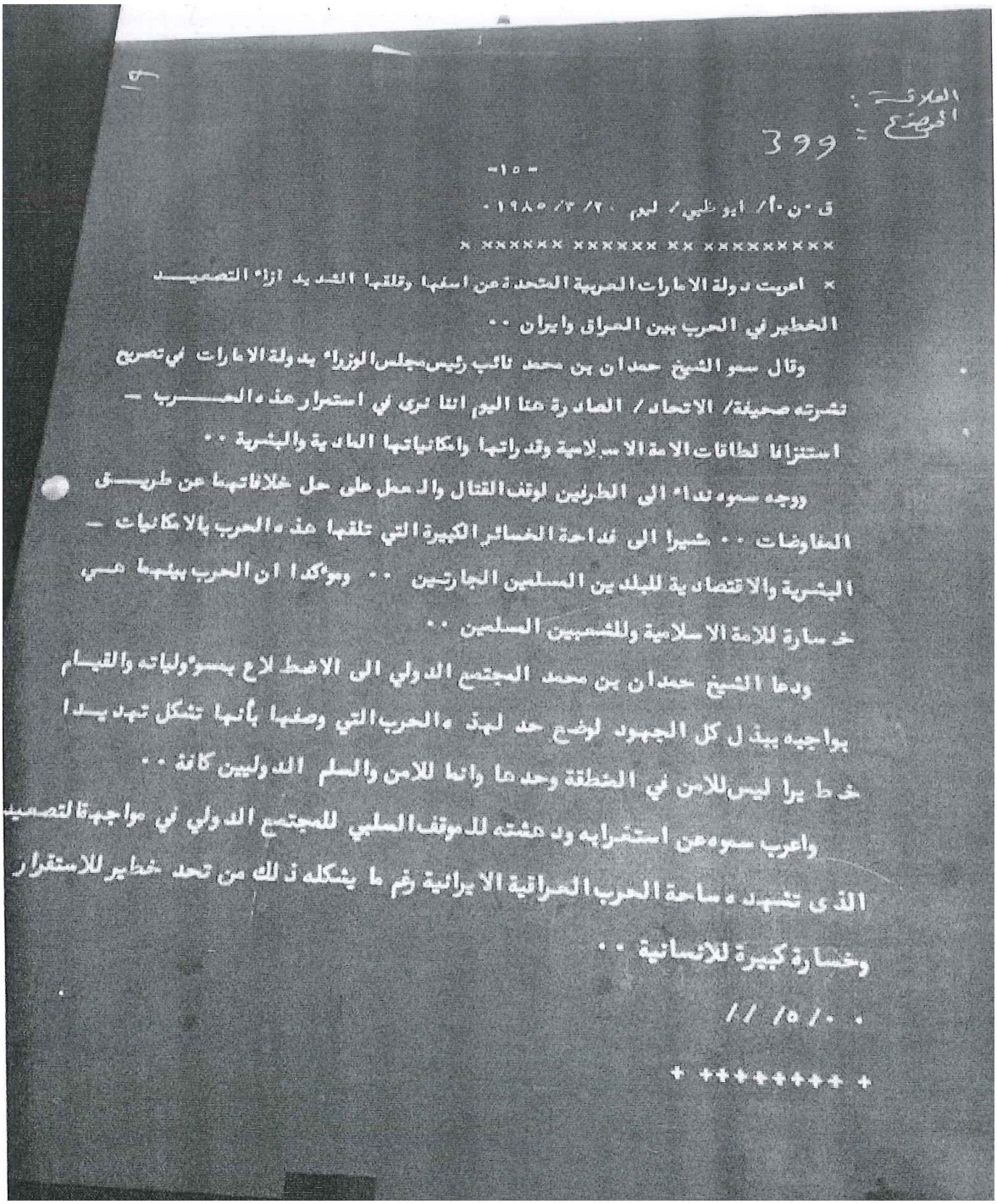

العلاقات :
الموضوع : 399

-١٥-

ق-ن٠أ/ ابو ظبي/ ليوم ٢/ ٣/ ١٩٨٥٠

× ××××××× ××××××× ×× ××××××××× ×

× اعربت دولة الامارات العربية المتحدة عن اسفها وقلقها الشديد ازاء التصعيد الخطير في الحرب بين العراق وايران ٠٠

وقال سمو الشيخ حمدان بن محمد نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الامارات في تصريح نشرته صحيفة/ الاتحاد/ الصادرة هنا اليوم اننا نرى في استمرار هذه الحرب — استنزافا لطاقات الامة الاسلامية وقدراتها وامكانياتها المادية والبشرية ٠٠

ووجه سموه نداء الى الطرفين لوقف القتال والعمل على حل خلافاتهما عن طريق المفاوضات ٠٠ مشيرا الى فداحة الخسائر الكبيرة التي تلقها هذه الحرب بالامكانيات — البشرية والاقتصادية للبلدين المسلمين الجارتين ٠٠ ومؤكدا ان الحرب بينهما هي خسارة للامة الاسلامية وللشعبين المسلمين ٠٠

ودعا الشيخ حمدان بن محمد المجتمع الدولي الى الاضطلاع بمسؤولياته والقيام بواجبه ببذل كل الجهود لوضع حد لهذه الحرب التي وصفها بأنها تشكل تهديدا خطيرا ليس للامن في المنطقة وحدها وانما للامن والسلم الدوليين كافة ٠٠

واعرب سموه عن استغرابه ودهشته للموقف السلبي للمجتمع الدولي في مواجهة التصعيد الذي تشهده ساحة الحرب العراقية الايرانية رغم ما يشكله ذلك من تحد خطير للاستقرار وخسارة كبيرة للانسانية ٠٠

// /٥/٠٠

+ +++++++++ +

(1) دار الكتب والوثائق، ملفه رقم 303/399، مواقف دولية، 1985.

ملحق رقم (4)

كلمة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الامن الدولي اعربت خلالها عن قلقها البالغ من استمرار الحرب العراقية الإيرانية(1)

الملاحق / 399
الموضوع / 399
وكالة الانباء العراقية
الصدر / ٩
التاريخ هـ / ٦ / ١٩٨٦

كلمة دولة الامارات العربية في مجلس الامن حول الحرب العراقية الايرانية

٧/ مجلس الامن / كلمة الامارات

الامم المتحدة في ٢٥ فبراير /شباط/ اعربت دولة الامارات عن قلقها البالغ ازاء استمرار الحرب العراقية - الايرانية رقم الجمود المتدولة لانهائها واكدت ان النزاع بين الجارين المسلمين لن يوءدي الا الى استنزاف موارد البلدين وتعريض علاقاتهما التاريخية والاخوية للخطر .

جاء ذلك في الخطاب الذي القاه السيد محمد حسين الشامي المندوب الدائم لدولة الامارات لدى الامم المتحدة في جلسة مجلس الامن التي عقدها امس لبحث تطورات الحرب العراقية - الايرانية .

واشار الى انه // من المؤسف ان تشهد هذا التصعيد بين الجارين المسلمين على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها الامين العام للامم المتحدة ودول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ودول مجلس التعاون لانهائها// .

واعرب عن قلق دولة الامارات البالغ ازاء عجز المجموعة الدولية عن التوصل الى معادلة تضمن موافقة الطرفين على الجلوس الى مائدة المفاوضات على اساس مبادىء القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة والاحترام المتبادل لسيادة كل من الطرفين على اراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

واكد ان استمرار الحرب لن يوءدي سوى الى استنزاف موارد البلدين واهمال ثروة العدو بينهما وتعريض علاقاتهما التاريخية والاخوية للخطر وازالة الاستقرار في المنطقة باسرها .

(1) د . ك .و، ملفه رقم 303/399، موقف من الحرب، 1986.

ملحق رقم (5)

دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو الدول العربية إلى بحث سبل انهاء الحرب العراقية– الإيرانية(1)

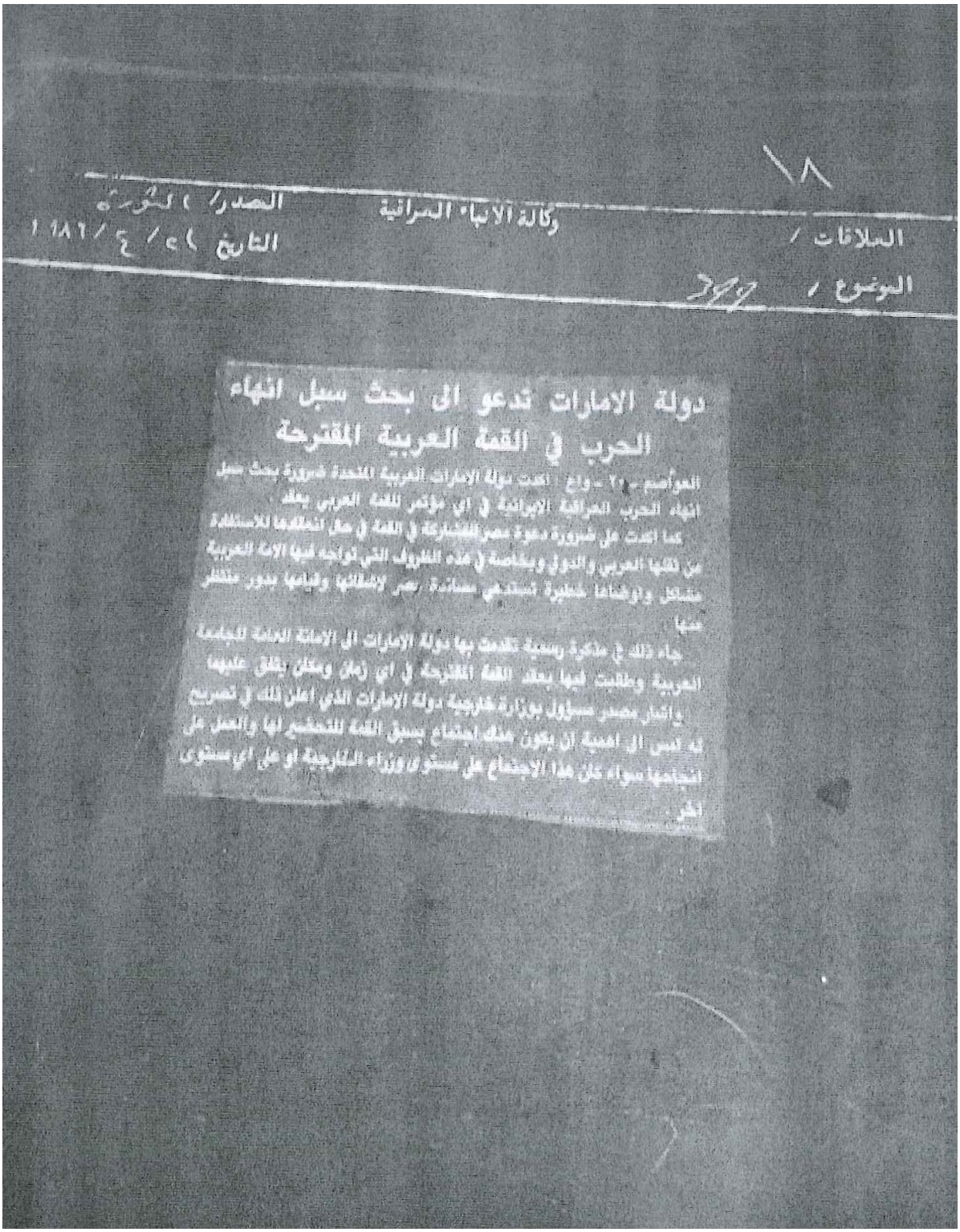

١٨

وكالة الانباء العراقية
الصدر / (الثورة)
التاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٨٦

الملاقات /
الموضوع /

دولة الامارات تدعو الى بحث سبل انهاء الحرب في القمة العربية المقترحة

العواصم ـ ٢٠ ـ واع اكدت دولة الامارات العربية المتحدة ضرورة بحث سبل انهاء الحرب العراقية الايرانية في اي مؤتمر للقمة العربي يعقد.

كما اكدت على ضرورة دعوة مصر للمشاركة في القمة في حال انعقادها للاستفادة من ثقلها العربي والدولي وبخاصة في هذه الظروف التي تواجه فيها الامة العربية مشاكل وتواجهها مخاطرة تستدعي مساندة مصر لاشقائها وقيامها بدور فاعل فيها.

جاء ذلك في مذكرة رسمية تقدمت بها دولة الامارات الى الامانة العامة للجامعة العربية وطلبت فيها بحث القمة المقترحة في اي زمان ومكان يتفق عليهما.

واشار مصدر مسؤول بوزارة خارجية دولة الامارات الذي اعلن ذلك في تصريح له امس الى اهمية ان يكون هناك اجتماع يسبق القمة للتحضير لها والعمل على انجاحها سواء تم هذا الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية او على اي مستوى اخر.

(1) د. ك. و، ملفة رقم 303/399، مواقف من الحرب، 1986.

ملحق رقم (6)

الشيخ صقر بن محمد القاسمي يشيد بمواقف العراق الرامية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية واحلال السلام في منطقة الخليج (1)

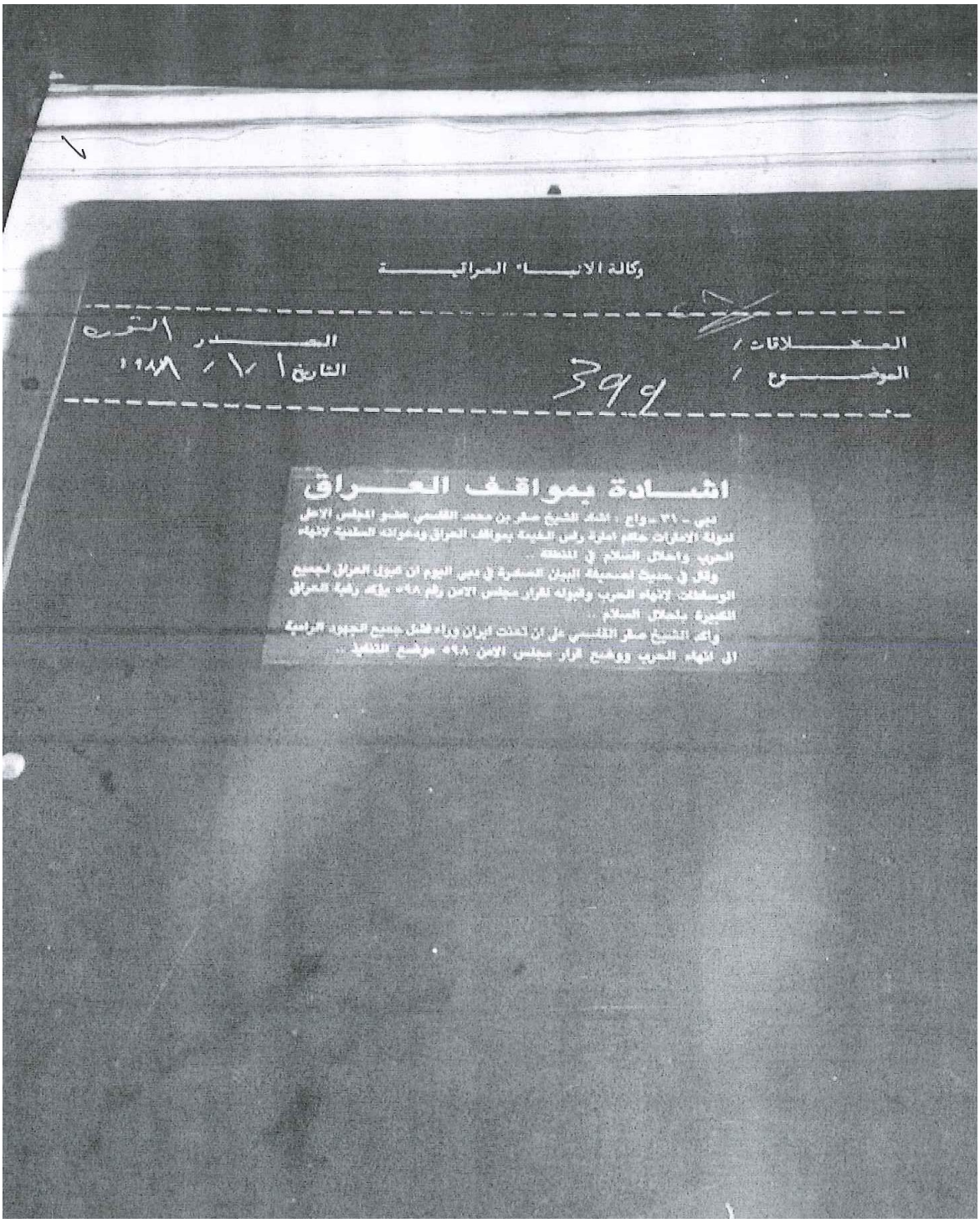
وكالة الانبـــاء العراقيـــة

العـــلاقات /
الموضـــوع /

المصـــدر
التاريخ ١ / ١٠ / ١٩٨٨

اشـــادة بمواقـــف العـــراق

(1) د. ك . و، ملفه رقم 303/399، مواقف من الحرب، 1988.

ملحق رقم (7)

دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وسوريا والجزائر بصدد الاعلان عن مبادرة سلام مشتركة من اجل الوصول إلى حل للنزاع العراقي – الايراني (1)

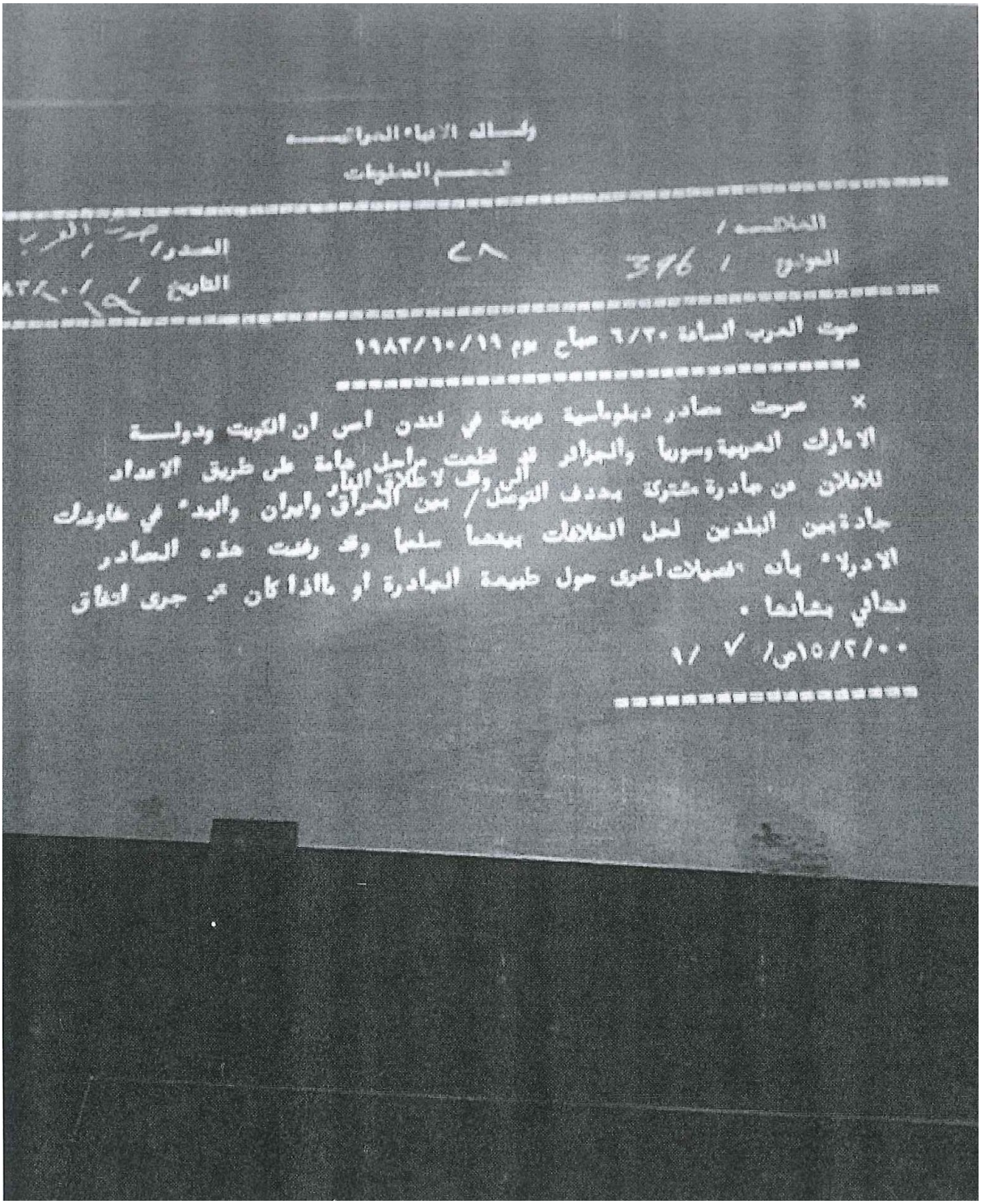

(1) د. ك. و، ملفه رقم 303/396، مبادرات السلام، 1983.

ملحق رقم (8)

الإمارات العربية المتحدة ترغب بالوساطة بين العراق وايران وتدعو طرفي النزاع إلى التجاوب مع مبادرات السلام (1)

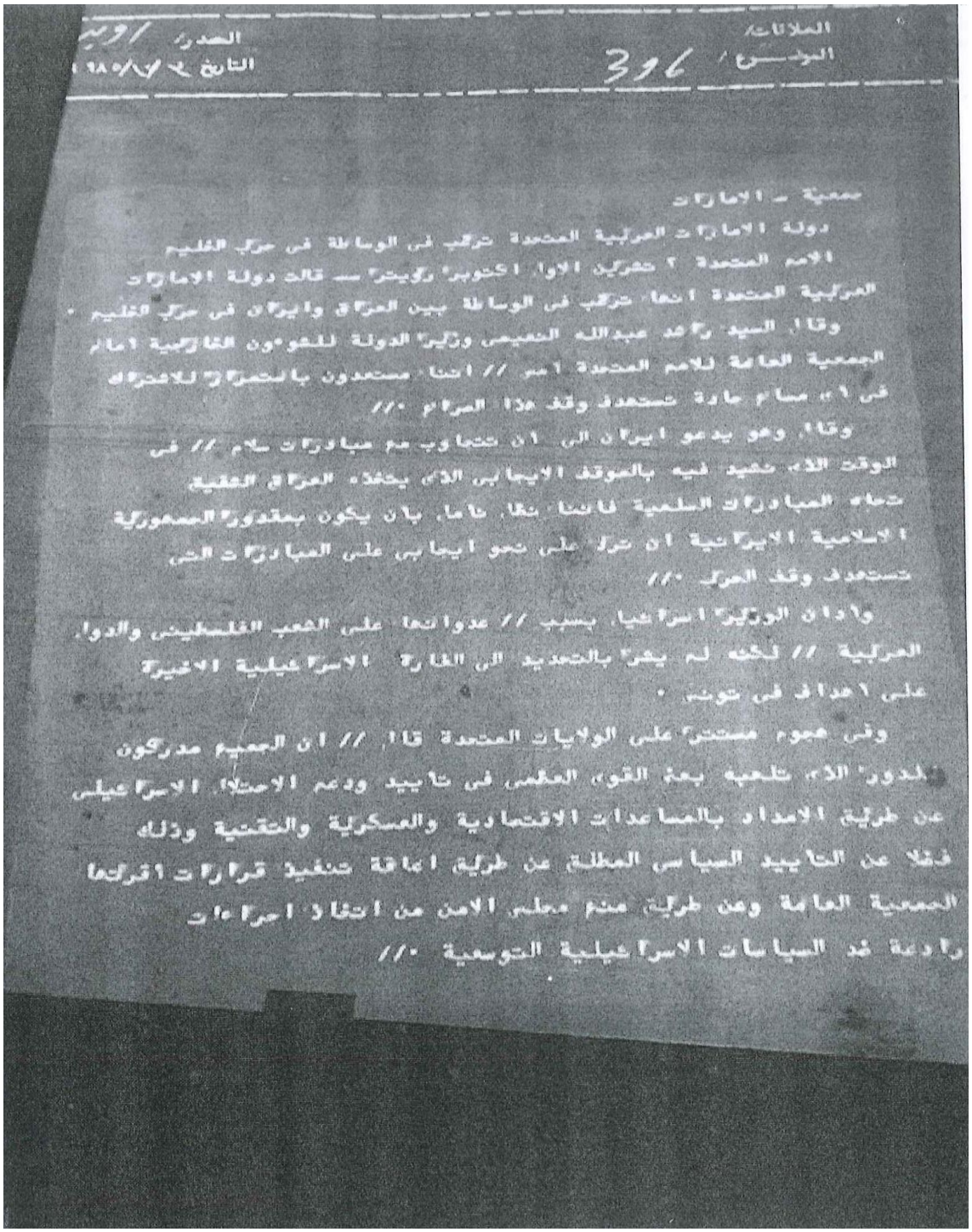

الملفات/
الموضوع/ 396

الصدر/ كويت
التاريخ/ ١٩٨٥/٧/٢

جمعية - الامارات

دولة الامارات العربية المتحدة ترغب في الوساطة في حرب الخليج
الامم المتحدة ٢ تشرين الاول/ اكتوبر/ رويتر/ - قالت دولة الامارات
العربية المتحدة انها ترغب في الوساطة بين العراق وايران في حرب الخليج .
وقال السيد راشد عبدالله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية امام
الجمعية العامة للامم المتحدة امس // اننا مستعدون بالتحرك للاعتراف
في اي مساع جادة تستهدف وقف هذا العدوان //.
وقال وهو يدعو ايران الى ان تتجاوب مع مبادرات سلام // في
الوقت الذي نشيد فيه بالموقف الايجابي الذي يتخذه العراق تجاه
هذه المبادرات السلمية فاننا نطالب تماما بان يكون بمقدور الجمهورية
الاسلامية الايرانية ان ترد على نحو ايجابي على المبادرات التي
تستهدف وقف الحرب //.
وادان الوزير اسرائيل بسبب // عدوانها على الشعب الفلسطيني والدول
العربية // لكنه لم يشر بالتحديد الى الغارة الاسرائيلية الاخيرة
على اهداف في تونس .
وفي هجوم مستتر على الولايات المتحدة قال // ان العديد مدركون
لدور الذي تلعبه بعض القوى العظمى في تاييد ودعم الاحتلال الاسرائيلي
عن طريق الامداد بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والتقنية وذلك
فضلا عن التاييد السياسي المطلق عن طريق اعاقة تنفيذ قرارات اقرتها
الجمعية العامة وعن طريق منع مجلس الامن من اتخاذ اجراءات
رادعة ضد السياسات الاسرائيلية التوسعية //.

(1) د. ك. و، 303/396، وساطات دولية، 1985.

ملحق رقم (9)

وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله النعيمي يناشد كل من العراق وايران للاستجابة لقرارات مجلس الامن الدولي لوقف الحرب (1)

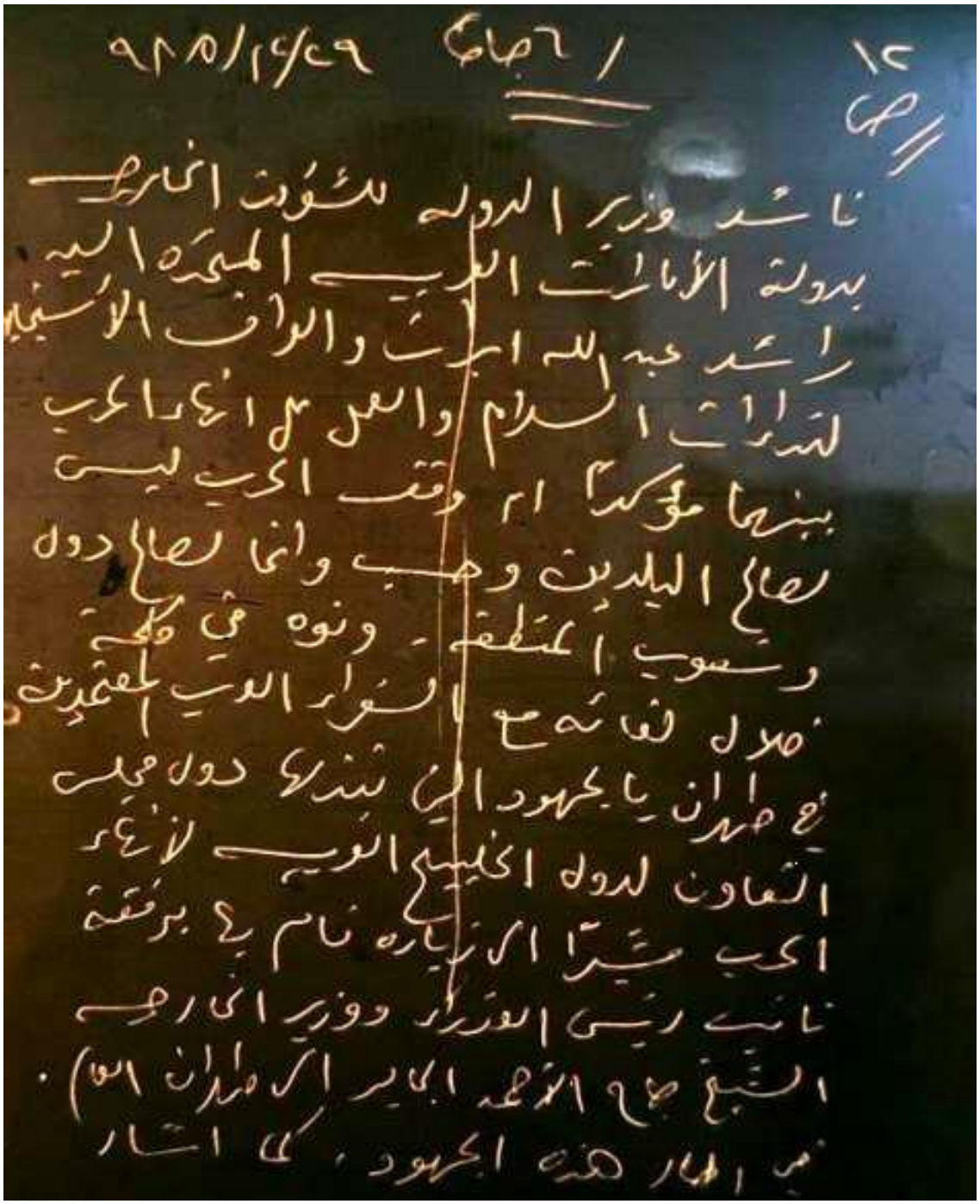

(1) د. ك. و، ملفه رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب، 1985.

ملحق رقم (10)

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان يجري محادثات مع وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني كيموني ونتون تناولت موضوعات عدة ابرزها الحرب العراقية – الإيرانية(1)

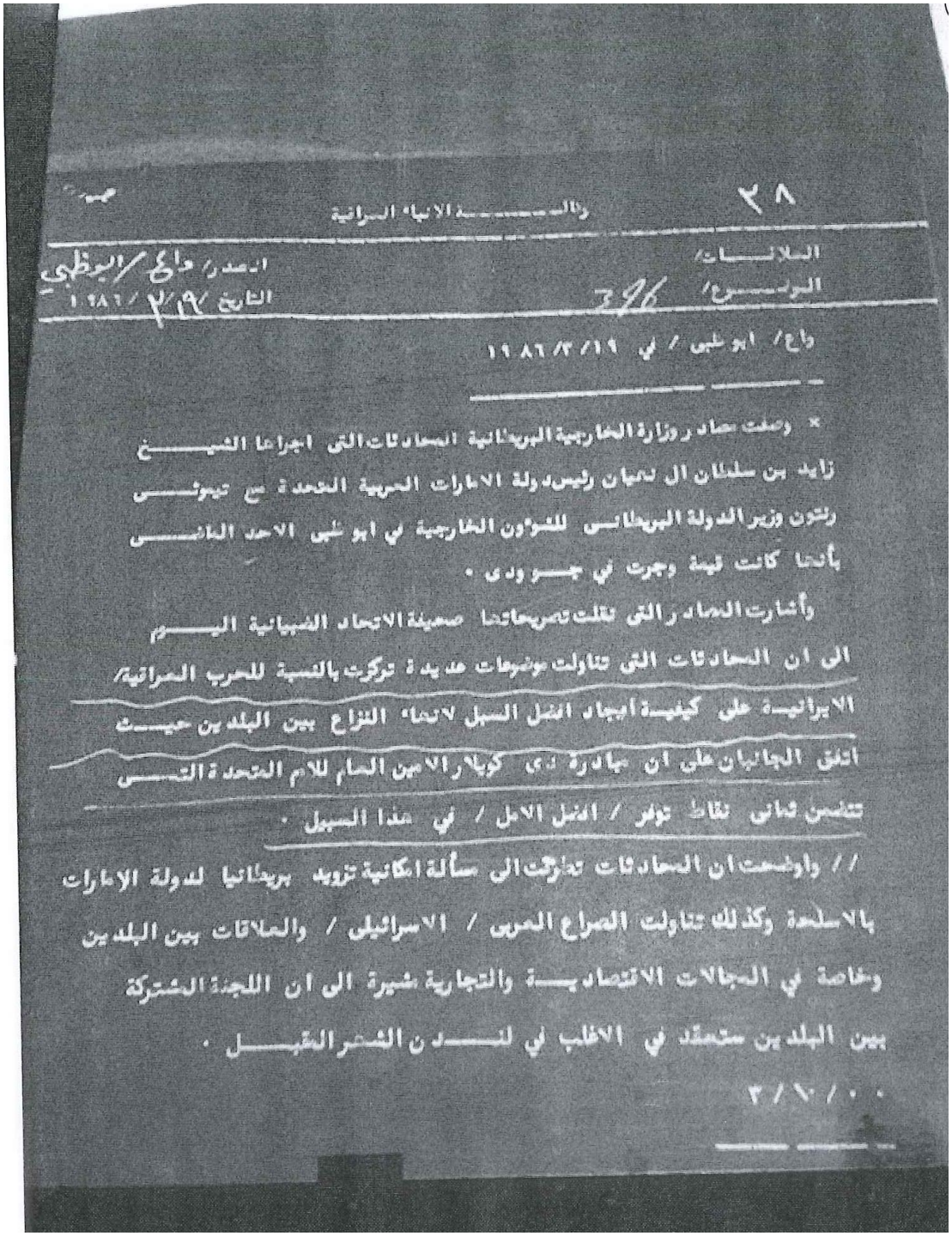

٢٨

وكالة الأنباء الإماراتية

الصادر/ واع/ ابوظبي
التاريخ ١٩٨٦/٣/١٩

الملفات/
الموضوع/ 396

واع/ ابو ظبي / في ١٩/٣/١٩٨٦

× وصفت مصادر وزارة الخارجية البريطانية المحادثات التي اجراها الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة مع تيموثي رنتون وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في ابو ظبي الاحد الماضي بأنها كانت قيمة وجرت في جو ودي .

وأشارت المصادر التي نقلت تصريحاتها صحيفة الاتحاد الظبيانية اليوم الى ان المحادثات التي تناولت موضوعات عديدة تركزت بالنسبة للحرب العراقية/ الايرانية على كيفية ايجاد افضل السبل لانهاء النزاع بين البلدين حيث اتفق الجانبان على ان يبادرة دي كويلار الامين العام للامم المتحدة التي تتضمن ثماني نقاط توفر / افضل الامل / في هذا السبيل .

// واوضحت ان المحادثات تعرضت الى مسألة امكانية تزويد بريطانيا لدولة الامارات بالاسلحة وكذلك تناولت الصراع العربي / الاسرائيلي / والعلاقات بين البلدين وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية مشيرة الى ان اللجنة المشتركة بين البلدين ستعقد في الاغلب في لندن الشهر المقبل .

٠٠/٢٠/٣

(1) **د . ك . و ، ملفة رقم 396/ 303 ، وساطات دولية ، 1986 .**

قائمة المصادر

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ- ملفات دار الكتب والوثائق (بغداد): (د. ك. و.)

1- ملفة رقم 2030، علاقة العراق بإيران.

2- ملفة رقم 395/ 303، حرب مدن ومنشآت اقتصادية.

3- ملفة رقم 396/ 303، وساطات دولية.

4- ملفة رقم 937/ 6500، مجلس التعاون الخليجي.

5- ملفة رقم 929/ 830، وزراء اعلام اقطار الخليج العربي.

6- ملفة رقم 397/ 303، وقف اطلاق النار.

7- ملفة رقم 303/399، مواقف دولية من الحرب.

8- ملفة رقم 303/396، مبادرات دولية.

ب ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية

1- F.C.O. ، To Priority F c o Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jedda ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971 .

2- F.C.O. ، To Priority F. C. O Teln 1076 9 December Info priority Abu Dhabi ، Dubai ، Bahrain Residency. Routine Kuwait ، Baghdad ، Cairo ، Beirut ، Amman ، Jedda ، Doha ، Washington ، Tripoli ، ALGiers ، Cairo ، Bahrain ،Embassy ، Rabat ، saving To Ukmis New York And muscat ، 1569 ، Tehran 0908452 ، 13 DEC 1971.

3- F. C. o، To Rou he fcotino 6463 September 1973 Rou ne Abu Dhabi and Dubai، Dubai Telno 187 Not All، visit of sheikh Mohammed، 8-2128، Tehran 03045z، 3 September 1973.

4- F.C.O.8,/6174: UAE: Iran/Iraq War, from British Embassy, Abu Dhabi, To F.C.O., NO.200, 21 OCTOBER 1986.

5- F.C.O, 8/ 3699, The security council, resultion (479) 1980, Adobed by security council att its 2248 the meeting on 28 september 1980.

6- F.C.O, B/ 5966, File No. NBQ021/29 QATAR: IRAN/ QATAR: IRAQ, 1985.

ثانياً: الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العراقية المنشورة:

1- الاتحاد العام لنساء العراق، اضواء على العلاقات العراقية – الايرانية، ج2، بغداد، 1980.

2- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ذكريات السياسة العراقية 1967 – 2000، دار الهدى للإعلام والثقافة والفنون، بيروت، 2017، ص ص.

3- حزب البعث العربي الاشتراكي، الارشيف التاريخي لحزب البعث العربي، الاردن، 2010.

4- صباح سلمان، أضواء على الحرب العراقية – الايرانية، السلسلة الاعلامية لوزارة الثقافة والاعلام العراقية، د. م، د.ت.

5- وثائق وزارة الخارجية العراقية، سفارة العراق في الدوحة، التقرير الصحفي رقم 10/ 3/ 203، 28 تشرين الاول 1976.

6- وزارة الثقافة والاعلام، فصول في النزاع العراقي الايراني، ط2، بغداد ،2004 .

7- وزارة الخارجية العراقية، اللجنة الاستشارية، النزاع العراقي – الايراني، ملف وثائقي، بغداد، 1981.

8- وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، ملفه رقم 37/ 237، الحرب الاقتصادية في الخليج، 1986.

ب-الوثائق العربية المنشورة:

1- البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، 5 تشرين الثاني 1986، مجلة الرياض، (الرياض)، العدد 5، 1987.

2- البيان الختامي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في سلطنة عمان بتاريخ 6 تشرين الثاني1985، مجلة التعاون، (الرياض) ،العدد 5 ، 1987 .

3- توماس تير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة- طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005.

4- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1981، وثيقة رقم 1834، بيروت، 1981.

5- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الايرانية، وثيقة رقم 1677، بيروت، 1980.

6- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الإيرانية1979-1980، وثيقة رقم 1679، بيروت، 1980.

7- _____ ملف العالم العربي، العلاقات العراقية – الإيرانية1979 -1980، وثيقة رقم 1811، بيروت، 1981.

8- _____ ملف العالم العربي، العلاقات مع ايران، وثيقة رقم 1359، بيروت، 1983.

9- مركز الوثائق والدراسات، وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1977 ، ابو ظبي، د. ت.

10- _____ وقائع دولة الإمارات لعام 1973 ، ابو ظبي ، د. ت

11- _____ وقائع دولة الإمارات لعام 1973، أبو ظبي، د. ت.

12- _____ وقائع دولة الإمارات لعام 1974، ابوظبي ، د. ت.

13- مركز الوثائق والدراسات ، يوميات زايد لعام 1973، ج1، قسم التوثيق المعاصر، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1991.

14- _____ يوميات زايد لعام 1975، ج1 ، قسم التوثيق المعاصر ، المجمع الثقافي ، أبوظبي ، 1991.

15- مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1982، بيروت ، 1983.

16- _____ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1986، بيروت، 1987.

17- _____ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1987، بيروت ، 1988،.

18- _____ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984، بيروت ، 1985.

19- _____ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981، بيروت، 1982.

20- _____ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985، بيروت، 1986.

21- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، رقم 1238، 4 نيسان 1979.

22- منشورات العالم العربي، الصراع العربي الفارسي، د. ط ، باريس، 1981،.

23- وزارة الاعلام والثقافة (الإماراتية)، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز التوثيق الاعلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004.

24- وزارة الاعلام والثقافة القطرية، مجموعة الاحاديث الصحفية للشيخ خليفة بن حمد، د. ت.

25- وزارة الاعلام والثقافة، زايد مع رجال الاعلام في قضايا الساعة، مؤسسة الاتحاد والنشر، ابو ظبي، 1989،.

26- وزارة الاعلام، قطر الكتاب السنوي ١٩٨٧ – ١٩٨٨ ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٨.

27- وقائع دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1982، ص108؛ صحيفة الاتحاد ،(ابو ظبي)، 12 آذار 1982.

28- وكالة الانباء القطرية ، وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ج3 ، الدوحة ، د. ت .

29- _____ وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج5، الدوحة، 1985.

30- _____ وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ج5، الدوحة ، 1986.

31- يوسف فالح خضر ابو الشيح، نمط الامكانيات في النظام الاقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1971- 1997، مركز الدراسات والوثائق الديوان الاميري، رأس الخيمة، 2005.

32- يوسف محمد عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، وزارة الاعلام والثقافة القطرية، الدوحة، 1979.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1982.

2- ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968 – 1973، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2017.

3- أحمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال ايران الجزر العربية الثلاث 1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004.

4- أحمد عبد الله الماضي، اثر الحرب في المعاهدات الدولية وتطبيقاته على المعاهدات العراقية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1989.

5- اروى محمد موسى الصرايرة، موقف الاردن من الحرب العراقية الإيرانية1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ،2004.

6- اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الإيرانية1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015.

7- اسماعيل محمد مصطفى مدلول، العلاقات المصرية- القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2011- 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة والسياسة، جامعة الاقصى، فلسطين، 2016.

8- أميرة سعيد زبالة الياسري، محمد باقر الصدر، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2008.

9- ايلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ ، أبو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الإيرانية1933- 1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016.

10- ايهاب مجيد صالح، الموقف الاقليمي والدولي من المشكلات العراقية – الإيرانية1968- 1988، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2016.

11- بركة الامين وريفي جمال، صدام والصراعات الاقليمية في الخليج العربي 1937 – 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضايف المسيلة، الجزائر، 2015.

12- جاسم محسن عبيد، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2018.

13- جواد كاظم عبد الحسين الركابي، مبادرات السلام الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، 2019.

14- جينا أنور حمادة عراقي مصطفى، السياسات العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، بور سعيد، 2004.

15- حاكم بشير عباس الابراهيمي، العلاقات المصرية - الإماراتية 1981 - 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2020.

16- حسن أحمد ابراهيم ، سياسة البحرين الخليجية 1971 – 1981، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2012.

17- حسن خليل حسين، الزامية قرارات مجلس الامن في النزاع العراقي- الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1988.

18- حسين مسعود العجمي، العلاقات السياسية الكويتية- القطرية 1971- 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2020.

19- حياة فرحان كعيد، قطر في عهد الامير خليفة بن حمد ال ثاني 1972- 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015.

20- حيدر علي خلف العكيلي، الدور الايراني في منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك 1960- 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2014.

21- خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل، العلاقات السياسية السعودية- القطرية 1982-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن، 2015.

22- خضير سطم مكحول المعاضيدي، اتحاد الإمارات العربية المتحدة النشأة والتطور، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2000.

23- خليل ابراهيم الجسمي ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013.

24- راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية - الإيرانية1963-1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2007.

25- رافد بطرس سعيد حداد، الحرب العراقية الإيرانية في صحافة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1988.

26- زهير محمد قاسم علي السامرائي، التطورات السياسية والاقتصادية في قطر 1971-1981، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الكوفة، 2012.

27- سلام داود غزيل الحياني، العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (قطر انموذجاً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015.

28- سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخليجية الامريكية 1971- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 2006.

29- شوان خزعل رشيد الكاكائي، العلاقات التركية – القطرية 1980 – 1995، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2018.

30- طالب بحر فياض البدراني، التسليح الايراني واثره في الخليج العربي 1953- 1989، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1999.

31- عادل سهيل نجم التميمي، سياسة قطر الخارجية تجاه القضايا الاقليمية والدولية 1971-1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2006.

32- عباس زاير حمود فياض البخاتي، موقف دول المغرب العربي من الحرب العراقية – الإيرانية1980 – 1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء، 2022 .

33- عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1997.

34- عبد الصمد ملا ياس، الدبلوماسية العراقية في الامم المتحدة بشأن النزاع العراقي – الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988.

35- علاء حسن ثابت الخشالي، حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي دراسة مقارنة في موقفهما اتجاه القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988.

36- علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2017.

37- عيسى بن اسماعيل العيسى، العلاقات السياسية السعودية- القطرية 1972- 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤته، الاردن، 2015.

38- فاخر عبد الرحمن علي، الدول العربية والحرب العراقية الإيرانية1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2013.

39- فالحة صالح أحمد الصالح، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007.

40-فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا 1980-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015.

41-فلاح خلف محمد، اتفاقية الجزائر 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

42-مالك حمزة مطر عبد الله الغزالي ، موقف دول الجوار العربي من الحرب العراقية – الإيرانية1980-1988، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2019.

43-ماهر عبد الواحد خليل الدوري، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة التطورات السياسية والنظام السياسي، رساله ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

44-محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية الخليجية 1958 – 1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1980.

45-محمد رشيد غافل سالم، منظمة حركة عدم الانحياز وموقفها من قضايا المشرق العربي 1955-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الانبار، 2015.

46-محمد علي صداع حرج المحمدي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الاولى 1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الانبار،2012.

47-مرتضى عبد الحسين مفتن القطراني، شاهبور بختيار 1914- 1979 دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2012.

48-مروة علوان راضي الفتلاوي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2011 (البحرين وقطر انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.

49-مها علي القهيوي، العلاقات العراقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1980- 2000، الاطار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، الاردن ، 2003.

50-ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي، العلاقات الخليجية- التركية 1973 -1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006.

51- ميثاق فتاح خلف، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ودوره السياسي والاقتصادي في إمارة دبي 1985-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة سامراء، 2014.

52- ناظم خليل حسن عبد المعموري، الحرب الاهلية اللبنانية 1975-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية صفي الدين الحلي، جامعة بابل، 2011.

53- نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الإيرانية -الامريكية 1953 – 1973، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004.

54- نصير نوري النعيمي، السياسات الامنية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،1988، ص182.

55- نواف وبدان سلمان الجشعمي، العلاقات الخليجية الإيرانية 1923 – 1979، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم ،2008.

56- نورة عمرون والمحلاوي شبانه، المسألة الكردية في العراق في ظل الصراع الاقليمي الحرب العراقية – الإيرانية انموذجاً، 1980-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

57- نوره علي جياد الجنابي، موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا الخليجية 1980-1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2020.

58- هيفاء محمد غريب فتاح، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1971 -1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2013.

59- وائل ناصر حسن الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018.

60- وضحه ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج 2003- 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011.

خامساً: الكتب العربية والمعربة:

1- ابراهيم البرجاوي، مشاهدات صحفي عربي في الجبهة من زاخو إلى الفاو، الدار العربية، بغداد، 1987.

2- ابراهيم خلف العبيدي ، التحدي الايراني لمنطقة الخليج ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.

3- ابراهيم عبد الكريم كريدية، ابناء الشرق، مكتبة نوفل، بيروت، 2006.

4- أحمد عبد الله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1990- 2003، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2008.

5- اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، الريان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1981 .

6- امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

7- امين سلام، حكام قطر تاريخهم ونسبهم، موقع ال ثاني، الديوان الاميري، قطر، (د . ت).

8- انطوني كوردسمان، الحرب العراقية الإيرانية والأمن الغربي 1984 -1987، ترجمة : نافع ايوب لبس، دمشق، 1991.

9- برزان التكريتي، الصراع في منطقة الخليج العربي، المحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، الدار العربي، بغداد، 1982.

10- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

11- جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983.

12- جابر ابراهيم الراوي، مشكلة الحدود العراقية – الإيرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، د. م، 1989.

13- جاسم محمد النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة الخاصة (84)، جامعة البصرة، 1990.

14- جبران شامية، سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية تموز – أب 1974، دار الابحاث والنشر، بيروت، 1974.

15-جمال سند السويدي، ايران والخليج والبحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، ابو ظبي، 2014.

16-حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، دار الساقي، بيروت، 2003.

17-حسن الامين، الحرب العراقية- الايرانية، دائرة المعارف الاسلامية الشيعية، مج 11، ط6، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 2003.

18-حسن محمد طوالبه، مناقشات في النزاع العراقي الايراني، الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

19-حسين كامل جابر الشاهر، دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية 1971- 1981، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2017.

20-خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه ايران خلال الفترة 1971 – 1992، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

21-خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة 1945-1991، دار الكتب والدراسات العربية ، الاسكندرية، 1991.

22- _____ فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، ط2 ، دار الكتب والدراسات العربية ، الاسكندرية ، 2018

23- _____ التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 1998.

24-خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

25-خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية، بغداد، 1987.

26-خليل محمد علي، قضايا عربية معاصرة في الخليج العربي ، د . ط ، د. م ، 1988.

27-رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العراقية- الفارسية 1847- 1918، دار الحرية، بغداد،1981 .

28-رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية – الايرانية، دار دجلة، عمان، 2004.

29-رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

30-_____ معارك الجيش العراقي الكبرى من عام 1973 -2003، دار امنة، عمان، 2013.

31-روح الله رمضاني، الامن في الخليج، ترجمة كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982.

32-رياض البياتي، صراعات وحروب دول الأوبك الخليجية، دار الفرات، الحلة، 2012.

33-رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم من الاقليات القومية، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط2، لندن، 1991.

34-زكي خيري، الحرب العراقية – الإيرانية قضايا الدفاع عن الوطن والثورة، د. م، د. ت.

35-سالم سعدون، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981.

36-ستيفن غرمون، الحرب العراقية الايرانية، الاسلام في معركة، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، د. م، 1982.

37-سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2010.

38-سعد البزاز، الاكراد في المسألة العراقية احاديث وحوادث، الدار الاهلية، الاردن، 1996.

39-سعد العبيدي، نوايا وحروب نظرة نفسية لوقائع وحروب دامت اكثر من ثلاثين عاماً، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2003.

40-سعد ثامر الحميدي ، دور النفط في علاقات قطر الدولية ، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، الاسكندرية ، 2001.

41-سلمى عدنان محمد، صدى الحرب العراقية – الإيرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة 59، جامعة البصرة ، 1981.

42-سيار كوكب الجميل، الملك فيصل الاول 1883-1933، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2021.

43-شاكر محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.

44- شامل عبد القادر، العراق وايران سقوط الشاه وحرب الثماني سنوات ومستقبل القنبلة الاسلامية، دار الجماهير، بغداد، 2011.

45- صفاء محمد عبد الحسيناوي، تعزيز السيطرة البريطانية على إمارات ساحل عمان 1946- 1971، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015.

46- صفاء محمد عبد ساجت، العلاقات الايرانية- الإماراتية 1971- 1997، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، 2019.

47- ضياء الدين المجمعي، حروب صدام شاهد عيان لأحداث ثلاث عقود من تاريخ العراق الحديث 1970 – 2003، دار الحكمة، لندن، 2006.

48- عامر حسن سلمان، الأمن الاقليمي والحرب في الخليج العربي، الشركة العراقية للطباعة، بغداد، 1986.

49- عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية- الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي 1951- 1980، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

50- عبد الحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية1980 – 1988، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1994.

51- عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الادبية، ط2، بيروت، 1994.

52- عبد المجيد تراب زمزمي، الحرب العراقية – الإيرانية الاسلام والقوميات، الوكالة العامة للتوزيع، د. م، 1984.

53- عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافيا العلاقات السياسية – دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولوتكس والجغرافية السياسية ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977.

54- عبد الهادي محمد، أقوى 50 شخصية في تاريخ الإمارات، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة، 2011.

55- عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية- الإيرانية1980- 1988، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الاول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، د. ت.

56- علاء عكاب خلف ، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، وقائع اعمال المؤتمر العلمي السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد ،2012.

57- علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الامنية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.

58- علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الاسرائيلي – الايراني، دار الفارابي، بيروت، 2013.

59- عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية، بغداد، 1983.

60- غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب صدام مر من هنا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2010.

61- غيداء حامد فرج البلتاجي، العلاقات الاردنية- القطرية 1972- 1999، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

62- فاضل رسول، العراق – ايران اسباب وابعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، د. م، 1992.

63- فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، 1975.

64- فهمي هويدي، العرب وايران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، 1991.

65- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر البعث في السلطة، ج2، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر للكتاب العراقي، بغداد، 2009.

66- فيصل شاهر العرس، الحرب العراقية الإيرانية يوميات – وقائع – احداث، ج1، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، 1985.

67- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري، ج2، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، 2013.

68- ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز بالعراق، د. ط ، بغداد، 1979.

69- مجموعة باحثين، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

70- مجيد العلوي، التاريخ العسكري للشرق الأوسط 1940-2000، دار الكنوز، بيروت، 2003.

71- مجيد خدوري، تاريخ صراع جذور الحرب العراقية الايرانية، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، مطبعة الكتاب، بغداد، 2010.

72- محسن هاشمي، هاشمي رفسنجاني، الذكريات والعراقة، د. ط، طهران، 1998.

73-محمد بو ذينه، احداث العالم في القرن العشرين 1980- 1989، ج9، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس، د. ت.

74-محمد جمال حماد، المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، 2016.

75-محمد حسن العيدروس ،الجزر العربية والاحتلال الايراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية1941 – 1979، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

76-_____ العلاقات العربية الإيرانية1921- 1971، ذات السلاسل، الكويت، 1985.

77-محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله الخميني قصة ايران والثورة، دار الشروق، القاهرة، 2002.

78-محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت، 1988.

79-محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

80-محمد عزيز شكري، الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي، مركز ابحاث الخليج، بيروت، 1975.

81-محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات وجيرانها، ، دار القلم، الكويت ،1989.

82-محمد وصفي ابو مغلي، العلاقات الإيرانية -الامريكية واثرها في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، 1985.

83-_____ جزيرة خرج من الحصار إلى التدمير، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1986.

84-_____ دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ،1983.

85-المركز الاسلامي للأبحاث السياسية، الحوار السياسي، مطبعة نمونه، قم، 1985.

86-منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000 ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

87-مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد 1974-1983، دار الوضاح، عمان، 2018.

88- ناجي صادق شراب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، 1997.

89- نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

90- _____ مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطاريح دكتوراه ، (28) ، بيروت، 1996.

91- نزيه الحسن، السيد محمد باقر الصدر دراسة في المنهج، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 1992.

92- نعيم جاسم محمد، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا 1915-1977، دراسة في تطور السياسة الداخلية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2016.

93- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص219.

94- وداد سالم محمد، الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2006.

95- وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيء في العراق، دار القبس، الكويت، 1997.

96- وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، 2003.

97- يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، د. ت.

98- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والقوى الاجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

سادساً: الكتب باللغة الانكليزية :

1- Efraim Karsh, the Iran – Iraq war 1980-1988, Osprey, London, 2002.

2- Grummoun Stephen, The Iran- Iraq Islam wer Embatted, Washington, 1982.

3- Rabinovech, Middle Contemporary survey, 1987, westviw, London, 1989.

4- S. Mohamed M، Agile Iran and Iraq Disputes Over Sovereignty Shipping gigs of the Tow Countries On Shatt al Arab، Errand Road، Tehran : 1980.

سابعاً: الكتب باللغة الفارسية :

1- أحمد فرامرزي، قطر، انتشارات دستان، تهران 1381 هـ. ش (2002).

2- ارشيو إسناد امور خارجة، وزارات امور خارجة، سفار تشاهنشاهي ايران- ابو ظبي، 1353 هـ.ش (1974).

3- بيروز مجتهد زاده، خليج فارس كشورها ومرزها، مؤسسة انتشارات عطائي، تهران، 1379هـ.ش.

4- مؤسسة مطالعات وبزوهشماي بازركاني، قطر نظري اجمالي به كشورها، مؤسسة مطالعات ويزوهشاوي بازركاني، تهران، هـ.ش1368.

5- وزارة امور خارجة، روابط خارجي ايران در سال 1352، روابط ايران باكشورهاي ساحل جنوبي خليج فارس، هـ.ش1352.

ثامناً: الموسوعات المعاجم :

1- ابراهيم خليل أحمد، التجاوزات الإيرانية على العراق 1958 – 1980، موسوعة الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية، بغداد، 1983.

2- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

3- أحمد الشرقاوي ،موسوعة الإمارات الشاملة، ج 1، اعلام وشخصيات إماراتية ، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة , د.ت.

4- أحمد فاضل السعدي الجادري، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية في ايران1963-2013، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017.

5- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي، مج 4، د. م، 2001.

6- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، العارف للمطبوعات، بيروت.

7- صالح زهير الدين، قاموس الشخصيات الاميركية، بيروت، 2004.

8- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة الحرب العراقية – الايرانية، مج1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1984.

9- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، الدار العربية للموسوعات، بيوت، 1994.

10- _____ ، موسوعة السياسة، ج 7، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994.

11- محمد نصر مهنا، قطر التاريخ- السياسة- التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001.

12- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

13- مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية والجغرافية ، روّاد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ج4 ، بيروت، (د.ت).

تاسعاً: البحوث والمقالات المنشورة:

1- أحمد طلعت مسلم، الرحلة الجديدة في حرب الخليج دراسة تحليلية نقدية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 85، تموز 1986.

2- اشرف سعد العويسي، قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في امن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.

3- ألاء حمزة دويلي، التوافق البريطاني – التركي 1959-1960 دراسة وثائقية في استراتيجية الدفاع عن الشرق الاوسط، مجلة آداب المستنصرية، العدد 103، 2023.

4- جمال زكريا قاسم، العلاقات العربية- الايرانية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

5- جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين الاصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة اتحاد المؤرخين العرب، (القاهرة)، مج 1، العدد 1، نيسان 1993.

6- جمال علي زهران، الصراع العراقي الايراني والتوازن الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 71، كانون الثاني 1983.

7- حازم مجيد أحمد ، تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة 1968-1971، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، مج 5، العدد 16، السنة الخامسة ، آب، 2009.

8- رحيم عبد الحسين عباس و مالك حمزه مطر، اضواء على العلاقات العراقية الإيرانية1968 – 1980 مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، العدد 4 ، 2019.

9- زهير قاسم محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث واثره على العلاقات الإماراتية- الإيرانية عام 1971، مجلة، كلية التربية، جامعة سامراء، مج 8، العدد 29، السنة الثامنة ، آذار2012.

10- السيد زهرة ، استراتيجية القوانين الأعظم وقضايا الامن في الخليج العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، (دمشق)، العدد 9 ، 1982.

11- شذى فيصل رشو العبيدي، اكراد العراق في العلاقات العراقية – الايرانية، 1958 – 1975، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، مج 7، العدد 3، حزيران، 2012.

12- صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية الإيرانية1971- 1979، مجلة مركز بابل للدراسات، الجامعة المستنصرية، مج 10، العدد 1، 2020.

13- _____ العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981- 1999، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، د. ت.

14- صفاء جمال الدين، التطورات الاقتصادية للحرب العراقية- الايرانية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 83، كانون الثاني، 1986.

15- صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 33 ، نيسان 1973 .

16- عبد القادر حمود القحطاني، الاحتلال الايراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الافعال العربية والدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 107، السنة الثامنة والعشرين، جامعة الكويت، (الكويت)، 2002.

17- عبد الله محمد صادق، الاعلام القطري بين الوسائل والاهداف، مجلة الدوحة، (الدوحة)، العدد 105، السنة الثالثة عشر، ايلول 1984.

18- عبد الوهاب عبدول، الاسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جمعية المؤرخين المغاربة، د. م، العدد الاول، تشرين الثاني 1996.

19- عماد اسماعيل خليل، سير العمليات العسكرية العراقية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مج11، 1981.

20- غنيمة النجار، وثائق عن الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، جامعة الكويت، مج2، العدد 6، 1976.

21- فهمي حسين، تسوية الصراع العراقي الايراني، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 95، تشرين الثاني 1989.

22-محسن خليل، الاهمية الجغرافية السياسية لتحرير الفاو، مجلة المنار، (باريس)، العدد 45، ايلول 1988.

23-محسن خليل، تقييم عسكري- خمس سنوات على الحرب العراقية- الايرانية، مجلة المنار، (بيروت)، العدد 2، 1980.

24-محسن خليل، سنوات على الحرب العراقية – الايرانية، مجلة المنار، (باريس)، العدد 9 أيلول 1985.

25-محمد داخل كريم وشذى فيصل رشو، الرؤية البريطانية للحرب العراقية – الإيرانية1980-1988، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مج2، العدد 42، 2019.

26-محمد سعيد الطريحي ، الشيعة والشيوعية مساجلات في الدين والماركسية ، الموسم ، مجلة ، العدد 90 ، (هولندا) ، 2011.

27-محمد يونس الصائغ، انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي والمالي، مج 12، العدد 46، جامعة الموصل.

28-مفتاح حسوني الجمل، مراحل تطور العلاقات القطرية- الايرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 8، العدد 2، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2017.

29-ممدوح حامد عطية، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 37، آذار 2004.

30-مندوب أمين الشالجي، مجلس الأمن الدولي والحرب العراقية – الايرانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 5، السنة الثالثة، 1990.

31-نزهان حمود نصيف، الموقف العربي من حرب الخليج الاولى عام 1980: دولة الإمارات انموذجاً، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج 29، العدد 1، الجزء الثاني عدد خاص بالمؤتمر العام 2002.

32- هاني ارسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد 103، 1991.

33-وليد خلف عمر، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ابان الحرب العراقية-الإيرانية1980- 1988، (قطر – البحرين انموذجا)، مجلة البحث العلمي والآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ج8 ، العدد 19، 2018.

عاشراً: الصحف والمجلات :

أ- الصحف

- **الصحف العراقية :**

1- صحيفة الثورة، (بغداد).

- العدد 362، 10 شباط 1969.
- العدد 1224، 4 كانون الاول 1971.
- العدد 3663، 9 شباط 1980.
- العدد 3759، 11 أيلول 1980.
- العدد 4332، 2 نيسان 1982.

-العدد 4337، 7 نيسان 1982.

- العدد 6512 ، 16 نيسان 1988.

- العدد 6525، 19 نيسان 1988.

- العدد 6874، 13 تموز 1988.

2- صحيفة الجمهورية، (بغداد).

_ العدد 4037، 21 أيلول 1980.

_ العدد 4294، 10 حزيران 1981.

3- صحيفة الوقائع العراقية، (بغداد).

_ العدد 2702، 19 كانون الاول 1978.

- **الصحف العربية**

1- صحيفة القبس، (الكويت).

_ العدد 3784، 16 تشرين الثاني 1979.

_ العدد 4793 ، 28 تموز 1985.

_ العدد 5224، 27 تشرين الثاني 1986.

2- صحيفة النهار، (بيروت).

_ العدد 15091، 14 تشرين الاول 1982.

_ العدد 14946، 4 أيار 1983.

_ العدد 15304، 23 أيار 1983.

_ العدد 15929، 25 شباط 1985.

_ العدد 16503، 16 تشرين الاول 1986.

_ العدد 16514، 27 تشرين الاول 1986.

_ العدد 1603، 16 تشرين الثاني1986.

_ العدد 16794 ، 20 آب 1987.

_ العدد 16927، 11 كانون الثاني 1988.

_ العدد 17019، 3 أيار 1988.

3- صحيفة الراية، (قطر).

_ العدد 2078، 7 تشرين الأول 1980.

_ العدد 957، 12 تشرين الثاني 1983.

_ العدد 1591، 29 شباط 1985.

_ العدد 2677، 13 آب 1988.

4- صحيفة الاتحاد،(ابو ظبي).

_ 31 ، تشرين الثاني ، 1980.

_ 14 كانون الثاني 1981 .

_ 18 تشرين الثاني 1982.

_ 21 نيسان 1983.

_ العدد 4445، 14 شباط 1986.

5- صحيفة السياسة، (الكويت).

_ العدد 380، 11 تموز 1975.

_ 10 تشرين الثاني ، 1977.

_ العدد 5664، 17 أيار 1984.

10 صحيفة الاهرام، (القاهرة).

_ العدد 37478، 19 تموز 1988.

11 صحيفة الصياد، (بيروت).

_ العدد 1885، 19 كانون الاول 1980.

12 صحيفة الرأي العام، (الكويت).

_ العدد، 8559، 7 تشرين الثاني ،1987.

13 صحيفة الخليج، (الشارقة).

_ العدد 3388، 9 اب 1988 .

14 صحيفة الحياة، (لندن).

_ العدد 6876، 6 ايلول 1968.

_ العدد 7057، 6 نيسان 1969.

15 صحيفة العرب، (الدوحة).

_ 22 ايار 1975.

- **الصحف الايرانية**

1- روزنامة اطلاعات، (تهران).

_ شماره 16410، 5 دي ماه، 1360هـ.ش.

ب-المجلات

- **المجلات العراقية :**

1- جامعة البصرة، البيانات الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية للفترة من 1980/9/22 ولغاية 1980/12/31، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مج13، العدد4، 1981.

2- مجلة آفاق عربية، (بغداد) ، العدد 5، 1981، ص33.

- **المجلات العربية**

1- مجلة الطليعة، (باريس).

_ العدد 86 ، 31 كانون الاول 1984.

_العدد 93، 18 شباط 1985.

_ العدد 219، 20 تموز 1987.

2- مجلة كل العرب، (باريس).

_ العدد 132، 20 آذار 1985.

_ العدد 293، 4 نيسان 1988.

3- مجلة المنار، (القاهرة).

_ العدد 33، 23 ايلول 1987.

_ العدد 34، 19 تشرين الاول 1987.

4- مجلة التضامن (الكويت).

_ العدد 321، 21 آب 1987.

_ العدد 235، 1 آب 1987.

5- مجلة النهضة، (الكويت).

_ العدد 1025، 2 كانون الثاني 1988.

6- مجلة الحوادث، (بيروت).

_ العدد 1301، 9 تشرين الثاني 1981.

7- مجلة الافق، (عمان).

_ العدد 98، 3 نيسان 1986.

8- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت).

_ العدد 8 ، 3 حزيران، 1976.

الحادي عشر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، راشد عبد الله النعيمي، شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الانترنيت: WWW.ecssr.com.

2- موسوعة مقاتل من الصحراء متاح على الرابط الالكتروني:
http://wwwmoghatel.com.Accessedin:-2/7/2018 .

3- جواد بخشي، نظرة على العلاقات بين قطر وايران من الماضي وحتى الان، المركز الدولي لدراسات السلام، 15 شباط، 2012 متاح على الرابط Ipsc.org-https//peace.

Abstract

The Arabian Gulf region has gained great importance in international politics, due to its geographical location and the economic resources it possesses. This position has represented the axis of the international conflict that the world is witnessing in the pursuit of influence and control over economic resources. The region has witnessed a major crisis of great importance on the Gulf and Arab scene, which is... The Iraqi-Iranian war, which lasted eight years, during which both sides exhausted great energies and resources and negatively affected the Arabian Gulf region. All the Arab Gulf states were interested in the course of the war, including the United Arab Emirates and Qatar. Based on the above, this study came to shed light on (the position of the Arab Emirates The United States and Qatar from the Iraq-Iran war 1980-1988) continued with previous studies that dealt with Arab and Gulf positions on the war, but it did not single out a special study of the position of the Emirates and Qatar, from which we dealt with the official position of the governments of the two countries, and we did not address the popular position because it needed an independent study, so it necessitated Disclaimer.

The United Arab Emirates took a firm position on the Iraqi-Iranian war. Its position remained unchanged throughout the course of the war, or was characterized by neutrality and non-alignment with either side of the war, while striving tirelessly to stop it. As for the position of the State of Qatar on the Iraqi-Iranian war, it was characterized by By supporting Iraq in a vital manner, it also became clear that Qatari diplomacy used many methods in order to stop the fighting between Iraq and Iran, including mediation efforts to urge the warring parties to cease fire and conduct negotiations to end the conflict, but the question raised here is what are the reasons behind the UAE and Qatar taking their positions. mentioned? Did these positions come about under the influence of their respective relationships with the two sides of the conflict? Or were the immediate causes and developments of the war that forced those positions to be

taken? Or were economic and security interests the decisive factor in this area? Or the national and sectarian factor had the most influential role in those situations. All of these questions we will try to discuss and answer in the course of this study.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala / College of Education for Human Sciences

Department of History

The position of the United Arab Emirates and Qatar on the Iraq-Iran war (1980-1988)

A message submitted by the student

Daoud Salem Lazem Al Nofali

To the Council of the College of Education for Humanities/University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining the degree of Master of Arts in Modern and Contemporary History.

Supervised by

Prof. Dr

Rahim Abdel Hussein Abbas

1445 AH **2023 AD**